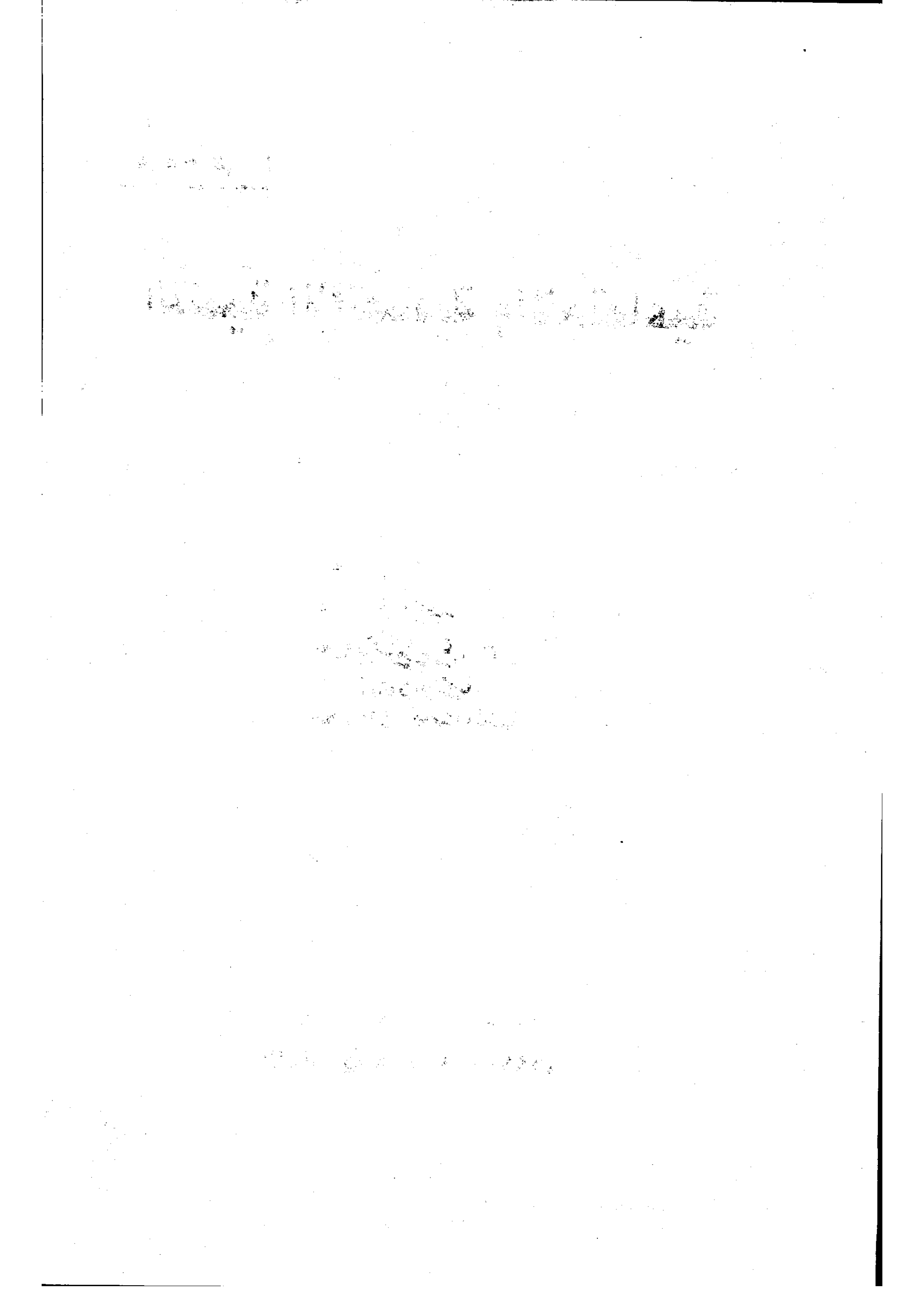
مقدمة فى :

التنمية الإقتصادية والإجتماعية

دكتور
عبد الرحمن يسرى أحمد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الاسكندرية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م



مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد .

فقد أُعد هذا الكتاب ليتلاءم مع احتياجات الطلاب الذين درسوا مبادىء الاقتصاد (الجزئى والكلى) وشرعوا فى دراسة التنمية الاقتصادية .. والهدف هو إعطاء الطالب الأساس الأول عن مشكلة التخلف الاقتصادى وابراز أهمية التنمية الاقتصادية .. لذلك نذهب إلى بيان الخصائص الاقتصادية وغيرها التى تميز الدول النامية وهى الدول التى تعانى من مشكلات التخلف الاقتصادى وتسعى جاهدة لتحقيق التنمية . وبعد ذلك نستعرض بعض نماذج النمو الاقتصادى وأبرز الدروس المستفادة من نظريات النمو الاقتصادى عموما .. ولايخفى أن هناك تداخل بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .. فكلاهما يمكن أن يستدل عليه بنمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ولكن الأخيرة - أى التنمية - تستدعى تغيرات هيكلية فى النشاط الاقتصادى .. وبعد ذلك نتعرض لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية وكذلك للنظريات الإجتماعية فى التنمية الاقتصادية والتى كثيراً مايهملها البعض رغم أهميتها الكبيرة فى تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادى .. فهذه الظاهرة ليست فقط نتيجة عوامل اقتصادية وإنما مزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أحيانا تكون هذه الأخيرة هى الأكثر أهمية فيه .. ثم نعرض فكرة مبسطة عن التنمية فى المنظور الإسلامى وكيف يمكن أن تنطلق على أساس تغيير هيكلى فى المناخ الاقتصادى الاجتماعى يضع العنصر البشرى فى مقدمة العربة التى تقود التقدم. وفى النهاية نتعرض للتنمية والإصلاح الاقتصادى فى مصر حتى يتعرف الطالب على الناحية الواقعية من حياتنا .

والله الموفق والمستعان ،،،

أ . د . عبدالرحمن يسرى أحمد
استاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد (الأسبق)
بكلية التجارة جامعة الاسكندرية

الاسكندرية :
شوال ١٤١٨ هـ
فبراير ١٩٩٨ م

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصـــل الأول
ظاهرة التخلف الاقتصادى وأهمية التنمية

انقسام العالم بين التخلف والتقدم الاقتصادى :

تدل وفرة من المعلومات والإحصائيات العالمية المتاحة على أن قلة قليلة من دول العالم تتمتع بمستويات معيشية عالية جداً بالمقارنة ببقية الدول الأخرى .

ويتبين من الإحصائيات أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى [١] يرتفع فوق عشرة آلاف دولار فى السنة فى عدد قليل جداً من الدول ألا وهى دول شمال أمريكا (الولايات المتحدة وكندا) واستراليا ونيوزيلاندا واليابان والدول الغربية بالاضافة الي سنغافورة وهونج كونج (من النمور الاسيوية) والامارات العربية ، ومن الناحية الأخرى فان البقية الباقية من سكان العالم وهم يمثلون الأغلبية الساحقة يعيشون فى مستويات أقل من ذلك حيث متوسط الدخل الحقيقى للفرد يقل عن عشرة الاف دولار فى العام . واذا ما أردنا أن نكون أكثر دقة لوجدنا أن متوسط دخل الفرد الحقيقى فى أغلبية دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وفى أغلبية دول أفريقيا وآسيا لا يقارن اطلاقا بما هو معروف فى الدول المتقدمة.

ووفقا للمتوفر من البيانات الاحصائية الدولية أنظر جدول (١ - ١) نجد أننا إذا قمنا بتحديد الخط الفاصل بين التقدم والتخلف الاقتصادى عند مستوى عشرة آلاف دولار للفرد فى العام فسوف يتضح لنا أن حوالى ٨٥٪ من سكان العالم يعيشون فى حالة تخلف إقتصادى . أما اذا قمنا بتحديد الخط الفاصل عند مستوى الفان وخمسمائة دولار للفرد فى العالم ، وهو ما جرى الاتفاق عليه فى أوائل التسعينات كدخل متوسط يفصل ما بين التقدم والتخلف لوجدنا أن حوالى ثلاثة أرباع سكان العالم (٧٥٪) يعيشون فى حالة من التخلف الاقتصادى . ولذلك نستطيع أن نقول اجمالا أن غالبية سكان العالم المعاصر يعيشون فى حالة تخلف اقتصادى بالمقارنة بقلة من سكان العالم لا تزيد عن الربع أو قد تقل حقيقة الى ١٥٪ فقط [٢] .

جدول (١ ـ ١) *

متوسطات نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالى ومعدلات النمو المحققة

	عدد السكان بالمليون منتصف ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوى ٪ (١٩٨٠-١٩٩٢)
(١) دول ذات دخل منخفض	٣١٩١,٣	٣٩٠	٣,٩
(٢) دول ذات دخل متوسط	١٤١٨,٧	٢,٤٩٠	ـ ٠,١
(٢ـ أ) دول ذات دخل متوسط منخفض	(٩٤١)	غ م*	غ م*
(٢ـ ب) دول ذات دخل متوسط مرتفع	(٤٧٧,٧)	(٤,٠٢٠)	(٠,٨)
(٣) دول ذات دخل مرتفع	٨٢٨,١	٢٢,١٦٠	٢,٣
العالم	٥٤٣٨,٢	٤,٢٨٠	١,٢

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية ١٩٩٤ .

* غ م = غير متاحة .

* أنظر تفصيلات خاصة بالدول المختلفة ـ ملحق الجدول (١ ـ ١) فى نهاية الفصل .

وينبغي أن نستوعب فى أذهاننا تماما معنى الارتفاع أو الانخفاض فى الدخل الحقيقي للفرد حتى يكون للصورة الاحصائية التى قدمناها معنى واضح . أن الإرتفاع فى متوسط دخل الفرد الحقيقي فى دول شمال غرب أوربا أو فى شمال أمريكا مثلا يعنى أن الفرد فى هذه الدول يحصل فى المتوسط على مستويات راقية من الغذاء تحتوى على نسب عالية من البروتينات الحيوانية والفيتامينات وانه يرتدى ملابس من خامات جيدة ويسكن فى مسكن صحى به اغلبية المستلزمات الحديثة التى يحتاجها انسان أواخر القرن العشرين لراحته ورفاهيته ، كما أنه مستريح عموماً فى تنقلاته بسبب انتظام وكفاية المواصلات العامة أو لأنه يملك عربة خاصة به وعنده من الدخل ما يضمن له العلاج الجيد فى حالة المرض ، وبالاضافة الى ذلك فانه عادة يتمكن من الترويح عن نفسه خلال راحته الاسبوعية من العمل بالخروج الى السينما أو غير ذلك من الملاهى ، كما أن بإستطاعته أن ينظم لنفسه رحلة سياحية خارج مدينته فى أجازته السنوية . وإذا كان الفرد رب عائلة فاننا نجد أن لديه القدرة على رعاية أطفاله من جميع النواحى وتعليمهم عند مستويات معترف بها من الكفاءة حتى يكبروا ويستقلوا . هذه صورة عامة عما يجب أن يفهم عن ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد فى الدول المتقدمة فى عصرنا الحالى . والصورة كما نرى وصفية وهى تختلف من دولة متقدمة الى أخرى حسب مستوى التقدم السائد وحسب درجة العدالة فى توزيع الدخول ، فكلما ارتفعت درجة التقدم الاقتصادى كلما عنى هذا ارتفاعاً فى مستوى الدخل الحقيقي للفرد . ولكن يلاحظ أن تحقيق هذا عملياً لا يتأتى إلا بتوزيع عادل للدخل القومى . فمن الممكن أن يكون الدخل الفردى الحقيقي مرتفعاً فى البيانات الاحصائية الرسمية فقط وذلك اذا ما كانت فئة قليلة من أبناء الدولة تستحوز على غالبية الدخل القومى بينما أن الغالبية تأخذ النسبة الصغرى من هذا الدخل . ولهذا ينبغي علينا ألا نسرع الحكم على دولة ما ودرجة تقدمها الاقتصادى من واقع احصائيات الدخل الفردى الحقيقي قبل أن نعرف درجة عدالة التوزيع فى هذا البلد . فهناك على سبيل المثال بعض الدول النامية التى تظهر احصائياتها ارتفاعاً نسبياً فى متوسط الدخل الفردى الحقيقي ومع ذلك تعيش غالبية سكان هذه البلاد فى حالة أقرب الى التخلف منها الى التقدم الإقتصادى بسبب قلة العدالة فى توزيع الدخل القومى .

لقد قمنا فيما سبق بإعطاء صورة وصفية عن معنى ارتفاع الدخل الفردى الحقيقى ، أما عن الانخفاض فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى فهذا يتراوح ما بين عدم وجود الغذاء الكافى أو الملبس أو الوقوع فريسة الأمراض بدون علاج حتى الموت، وذلك عند المستويات المنخفضة جداً التى يقل فيها الدخل الفردى عن ثلاثمائة دولار فى العام ، وبين الحصول على الأغذية التى تحتوى على نسب عالية من النشويات ، وارتداء الأقمشة الرخيصة الثمن أو الرديئة النوع ، والسكن فى مساكن غير صحية يتكدس فيها عدد كبير من الأفراد وغير مزودة بالمياه النقية وتخلو من الادوات الصحية اللازمة ، وعدم وجود المواصلات المريحة وعدم تيسر العلاج الكافى فى حالة المرض وعدم إمكانية تعليم كل الأطفال والإتفاق والإنفاق على مطالبهم حتى يكبروا وذلك عند المستويات الأقل تخلفاًوالتى يقل فيها الدخل الفردى عن سبعمائة دولار فى العام ومرة أخرى نذكر القارئ أن الصور التى نقدمها هى صورة وصفية وذلك لغرض الشرح التقريبى ، وأنها لذلك سوف تختلف باختلاف درجة التخلف الاقتصادى ، كما أننا نشير أيضاً مرة ثانية إلى أهمية العدالة فى توزيع الدخل القومى وأثر ذلك على الرفاهية الاقتصادية فى المتوسط . فقد تشير الاحصاءات إلى أن متوسط الدخل الفردى الحقيقى لا يختلف بين بلدين من البلاد النامية ، ولكن قد يكون الفرد فى المتوسط أكثر من رفاهية فى أحد هذه البلاد عنه فى البلد الآخر وذلك بسبب الاقتراب من العدالة فى توزيع الدخل القومى . بعبارة أخرى أن حدة التخلف الاقتصادى بالنسبة للفرد تزيد بقدر الإبتعاد عن العدالة فى توزيع الدخل القومى والعكس صحيح . وفى الواقع أن الأخذ بمتوسط الدخل الفردى والذى نحصل عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان فى البلد - وفى سنة معينة - يفترض ضمنيا المساواة التامة بين جميع الأفراد الذين يعيشون فى هذا البلد . وبطبيعة الحال فان هذا الافتراض الضمنى لم يتحقق بعد فى أى مكان فى العالم . وبالتالى نستطيع أن نقول أنه كلما ازدادت عدالة توزيع الدخل القومى بين الافراد كلما صار معيار متوسط الدخل الفردى أكثر دقة من حيث قياس متوسط رفاهية الفرد فى المجتمع .

أهمية التنمية الاقتصادية والجهود المبذولة فى سبيلها :

إن الحقائق التى أشرنا اليها فيما سبق والتى توضح لنا الفجوة الكبيرة بين التقدم والتخلف الاقتصادى هى التى تدعونا الى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية . والأمر الذى

يزيد من ضرورة الاهتمام بالتنمية هو أن هذه الصورة التى قدمناها عن حالة الدول النامية أو المتخلفة لم تتغير كثيراً طوال النصف قرن الماضى ، بل وأن الأحوال المعيشية كانت تتدهور من سيئ الى اسوأ فى حالات عديدة . هذا بينما كانت المجموعة الصغرى من الدول المتقدمة اقتصادياً ترتقى بصفة مستمرة ، وهكذا زادت الفجوة واتسعت بين الغالبية الكبرى من دول العالم التى تمثل مجموعة الدول النامية وبين المجموعة الصغيرة التى تمثل الدول المتقدمة اقتصادياً .

ليس من الغريب أن تتجه الكثير من مجهودات الاقتصاديين فى أنحاء العالم المختلفة فى العصر الحاضر نحو بحث مشكلة التنمية الاقتصادية فى تلك البلاد المتخلفة أو النامية والتى تمثل الأغلبية الساحقة فى المجتمع العالمى . ولكن المجهودات المبذولة فى سبيل التنمية الاقتصادية لم تقتصر على الدراسات النظرية والتطبيقية التى يقوم بها الاقتصاديون فى كل دولة . فلقد أخذت الحملة فى سبيل التنمية الاقتصادية طابعاً عالمياً إيجابياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقدمت الكثير من الدول المتقدمة اقتصادياً المعونات الى الدول النامية التى استقلت حديثا وبدأت تسعى جاهدة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتم ذلك بطريق مباشر بإعطاء القروض والمساعدات الاقتصادية للدول النامية بصفة ثنائية ، وبطريق غير مباشر وذلك بمساهمة الدول المتقدمة فى المؤسسات الدولية التى تمنح القروض والمساعدات الفنية بشروط مناسبة الى الدول المتخلفة . ولقد كان البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD أكبر المؤسسات الدولية التى تقرض الدول النامية . فبالرغم من أن هذا البنك أنشئ بصفة أساسية لغرض مساعدة أوربا التى أصابها الدمار فى خلال الحرب الثانية إلا أنه تحول تدريجياً الى بنك دولى لمساعدة الدول النامية التى تسعى إيجابياً نحو تحقيق التنمية الاقتصادية . ولقد تفرع عن البنك الدولى مؤسستين هما منظمة التمويل الدولية IFC ومؤسسة التنمية الدولية IDA وكلتاهما أنشأت خصيصا بهدف مساعدة الدول النامية .

وبالرغم من أهمية القروض والمساعدات الاقتصادية التى تلقتها الدول النامية من الدول المتقدمة بصفة ثنائية أو عن طريق المؤسسات الدولية إلا أننا لا نستطيع أن نخفى الجانب السيئ من الصورة ، فكثير من هذه المساعدات الدولية إختلطت وما زالت تختلط بالنواحى السياسية الخاصة بعلاقة الدول المتقدمة الدائنة بالدول النامية

المدينة وهذا يقلل من أهميتها فى حقل التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن هناك أمل أن يتخلص العالم مستقبلاً من هذه الشوائب السياسية . ولقد نادى الفيلسوف الاقتصادى جونار ميردال G. Myrdal - وهو سويدى الأصل - منذ أكثر من ربع قرن بأن تخصص الدول المتقدمة جزءاً طفيفاً من دخولها القومية أو من ميزانية إنفاقها الحربى لمساعدة الدول النامية ثم تقوم بتسليمه إلى صندوق دولى تشرف على إدارته هيئة دولية محايدة . ثم تقوم هذه الهيئة بتنظيم تسليم المساعدات الاقتصادية للدول النامية حسب إحتياجاتها ، وليس حسب رغبات الدول المتقدمة .

وبهذا يمكن أن تنتظم المساعدات الاقتصادية التى تتلقاها الدول النامية وتتخلص من عملية الضغوط السياسية التى ترتبط بها فى العصر الحاضر والتى تقلل كثيراً من أهميتها الاقتصادية .

كذلك كان لتجربة الاقتراض من الدول المتقدمة جانب سئ آخر الا وهو تراكم المديونية الدولية على الدول النامية وتزايد أعبائها . وكان هذا نتيجة أساءة أستخدام القروض من جهة الدول النامية والشروط غير المناسبة أو المجحفة للاقراض من جهة الدول المتقدمة . وأياً كان الأمر فقد أنعكست ظروف المديونية الدولية واعبائها المتزايدة بشكل صارخ ومؤلم على جهود التنمية فى كثير من الحالات .

وتقوم هيئة الامم المتحدة من جانبها بالكثير من الجهود الصادقة فى سبيل مساعدة الدول وهناك مثلاً برنامج التنميةUNDP ومنظمة التنمية الصناعية UNIDO التابعة لهيئة الأمم المتحدة وهيئة الغذاء الدولية FAO وهيئة الصحة العالمية WHO واليونسكو Unesco وبالرغم من صغر الحجم الكلى للمساعدات الإقتصادية والفنية التى تمنحها هيئة الامم المتحدة (بالمقارنة بالحجم الكلى للمساعدات الدولية) فان أهميتها كبيرة وذلك لبعدها عن كثير من المسائل السياسية . وبالاضافة الى ذلك فان الكثير من مساعدات الأمم المتحدة التى تأتى فى شكل تقديم النصائح والمساعدات الفنية والخبرة الإدارية والتنظيمية إلى الدول النامية لها أهمية كبيرة حيث أن فيها معاونة كبيرة لهذه الدول فى إختيار مشروعات التنمية الاقتصادية الأكثر صلاحية وفى إدارة هذه المشروعات بطريقة أكفأ . كما أنه لا يخفى أيضاً أهمية المساعدات التى تقدمها الأمم المتحدة فى سبيل رفع المستوى الصحى والتعليمى لأفراد الدول النامية وأثر ذلك فى رفع كفائتهم الإنتاجية .

جدول (١ ـ ٢)

نصيب الفرد من الناتج القومي ومعدلات نموه

الدولـــة	عدد السكان بالمليـون في ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوي (٪) (١٩٨٠ـ١٩٩٢)
(١) إقـتـصـاديات منخفضة الدخل			
موزامبيق	١٦,٥	٦٠	٣,٦ـ
الحبشة	٥٤,٨	١١٠	١,٩ـ
تنزانيا	٢٥,٩	١١٠	صفر
اوغنده	١٧,٥	١٧٠	...
بنغالاديش	١١٤,٤	٢٢٠	١,٨
النيجر	٨,٢	٢٨٠	٤,٣ـ
الهند	٨٨٣,٦	٣١٠	٣,١
كينيا	٢٥,٧	٣١٠	٠,٢
مالي	٩,٠	٣١٠	٢,٧ـ
نيجيريا	١٠١,٩	٣٢٠	٠,٤ـ
نيكاراجوا	٣,٩	٣٤٠	٥,٣ـ
الباكستان	١١٩,٣	٤٢٠	٣,١
الصين	١١٦٢,٢	٤٧٠	٧,٦
تاجكستان	٥,٦	٤٩٠	...
غينيا	٦,١	٥١٠	...
موريتانيا	٢,١	٥٣٠	٠,٨ـ
هندوراس	٥,٤	٥٨٠	٠,٣ـ
مصر	٥٤,٧	٦٤٠	١,٨
اندونيسيا	١٨٤,٣	٦٧٠	٤,٠

تابع جدول (١ ـ ٢)

الدولــة	عدد السكان بالمليــون فى ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوى (٪) (١٩٨٠-١٩٩٢)
(٢) اقـتـصـاديات ذات دخل متوسط أ. دخل مـتـوسط منخفض :			
بوليفيا	٧,٥	٦٨٠	١,٥ –
الفلبين	٦٤,٣	٧٧٠	١,٠ –
السنغال	٧,٨	٧٨٠	٠,١
بيرو	٢٢,٤	٩٥٠	٢,٨ –
المغرب	٢٦,٢	١٠٣٠	١,٤
اكوادور	١١,٠	١٠٧٠	٠,٣ –
الاردن	٣,٩	١١٢٠	٥,٤ –
رومانيا	٢٢,٧	١١٣٠	١,١ –
لتوانيا	٣,٨	١٣١٠	١,٠ –
بلغاريا	٨,٥	١٣٣٠	١,٢
تونس	٨,٤	١٧٢٠	١,٣
اوكرانيا	٥٢,١	١٨٢٠	...
الجزائر	٢٦,٣	١٨٤٠	٠,٥ –
تايلاند	٥٨,٠	١٨٤٠	٦,٠
بولنده	٣٨,٤	١٩١٠	٠,١
تركيا	٥٨,٥	١٩٨٠	٢,٩
ايران	٥٩,٦	٢٢٠٠	١,٤ –
الاتحاد الروسى	١٤٩,٠	٢٥١٠	...
شيلى	١٣,٦	٢٧٣٠	٣,٧

تابع جدول (١ ـ ٢)

الدولـة	عدد السكان بالمليـون فى ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوى (٪) ١٩٨٠-١٩٩٢
ب ـ دخل متـوسط مرتفع :			
جنوب افريقيا	٣٩,٨	٢٦٧٠	٠,١
البرازيل	١٥٣,٩	٢٧٧٠	٠,٤
ماليزيا	١٨,٦	٢٧٩٠	٣,٢
فنزويلا	٢٠,٢	٢٩١٠	-٠,٨
المجر	١٠,٣	٢٩٧٠	٠,٢
أورجواى	٣,١	٣٣٤٠	-١,٠
المكسيك	٨٥,٠	٣٤٧٠	-٠,٢
الارجنتين	٣٣,١	٦٠٥٠	-٠,٩
عمان	١,٦	٦٤٨٠	٤,١
بورتريكو	٣,٦	٦٥٩٠	٠,٩
كوريا الجنوبية	٤٣,٧	٦٧٩٠	٨,٥
اليونان	١٠,٣	٧٢٩٠	١,٠
البرتغال	٩,٨	٧٤٥٠	٣,١
العربية السعودية	١٦,٨	٧٥١٠	-٣,٣

(*) مصدر البيانات للجدول (١ – ٢) تقارير البنك الدولى عن التنمية فى العالم . أنظر تقرير ١٩٩٤ .

تابع جدول (١ ـ ٢)

الدولـــة	عدد السكان بالمليـون فى ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوى (٪) (١٩٨٠-١٩٩٢)
(٣) اقتصاديات الدخل المرتفع			
ايرلنـده	٣,٥	١٢٢١٠	٣,٤
نيوزيلاند	٣,٤	١٢٣٠٠	٠,٦
اسرائيل	٥,١	١٣٢٢٠	١,٩
اسبانيا	٣٩,١	١٣٩٧٠	٢,٩
هونج كونج	٥,٨	١٥٣٦٠	٥,٥
سنغافورة	٢,٨	١٥٧٣٠	٥,٣
استراليا	١٧,٥	١٧٢٦٠	١,٦
المملكة المتحدة .	٥٧,٨	١٧٧٩٠	٢,٤
ايطاليا	٥٧,٨	٢٠٤٦٠	٢,٢
نيذرلاند	١٥,٢	٢٠٤٨٠	١,٧
كندا	٢٧,٤	٢٠٧١٠	١,٨
بلجيكا	١٠,٠	٢٠٨٨٠	٢,٠
فنلنده	٥,٠	٢١٩٧٠	٢,٠
الامارات العربية	١,٧	٢٢٠٢٠	٤,٣-
فرنسا	٥٧,٤	٢٢٢٦٠	١,٧
النمسا	٧,٩	٢٢٣٨٠	٢,٠
المانيا	٨٠,٦	٢٣٠٣٠	٢,٤
الولايات المتحدة	٢٥٥,٤	٢٣٢٤٠	١,٧
النرويج	٤,٣	٢٥٨٢٠	٢,٢
الدانمارك	٥,٢	٢٦٠٠٠	٢,١
السويد	٨,٧	٢٧٠١٠	١,٥
اليابان	١٢٤,٥	٢٨١٩٠	٣,٦
سويسرا	٦,٩	٣٦٠٨٠	١,٤

الفصل الثـانى

الخصائص الاقتصادية الاساسية للدول النامية

أن التحدث عن الخصائص الاقتصادية للدول النامية لا يعنى اطلاقاً وجود نوع من التجانس أو التماثل الكبير بين الدول التى تدخل تحت هذه التسمية وذلك من حيث ظروفها الاقتصادية . على العكس من ذلك أننا نستطيع أن ندرس حالة كل دولة نامية على حدة فيتبين لنا أن لها من الخصائص الاقتصادية ما يميزها عن بقية الدول الاخرى ولكننا في معرض دراستنا الاقتصادية نلجأ فى بعض الأحيان إلى تجميع الحالات المتقاربة المتشابهة بغرض تكوين صورة عامة عن هذه الحالات ، ويفيدنا هذا بلا شك في معرض دراستنا العلمية من حيث أن الاحتفاظ بمعيار أو مقياس عام لابد وأن يرشدنا حينما نتطرق الي دراسة حالة خاصة . وفي مجال موضوعنا الحالى فان معرفتنا بما يميز الدول النامية عموماً أو بالخصائص الاقتصادية الأساسية بين الغالبيـة العظمي من هذة الدول لا بد وأن تكون له فائدته اذا ما تطرقنا الى دراسة حالة خاصة لدولة معينة من بينها .

وبالتالي فحينما نذكر أن الخصائص الإقتصادية الأساسية للدول النامية هي كذا وكذا لا بد وأن نذكر فى الوقت نفسه أن كل دولة من هذه الدول تختلف عن الأخري من حيث درجة أو مدى إنطباق هذه الخصائص عليها ، وسنشير الي هذا كلما أمكن فى خلال العرض التالى . وسوف نقوم ببحث الخصائص الأساسية للدول النامية من ثلاث نواحى :

(١) الدخـل .

(٢) عناصر الانتاج .

(٣) النشاط الاقتصادى .

(١) انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد :

تكلمنا فيما سبق عن إنخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول النامية كما تطرقنا إلى ذكر بعض وجهات النظر فيما يختص بتحديد الخط الفاصل بين

التقدم والتخلف الإقتصادى على وجه التقريب فى الوقت الحالى وذلك أعتماداً على مقياس الدخل الحقيقى للفرد في السنة . وتختلف الدول النامية كما رأينا من حيث درجة بعدها وقربها من هذا المستوى المتوسط للدخل ففى بعضها مثل دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسيا يهبط متوسط الدخل الحقيقى للفرد الى أقل من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ دولار فى العام وفى بعضها الآخر مثل عديد من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط يقترب متوسط الدخل الحقيقى للفرد من ألف أو ألف وخمسمائة دولار فى العام . وكلما ارتفع متوسط الدخل الحقيقى للفرد فأنه يتمكن من الارتفاع بمستوى معيشته الحقيقى من حيث كمية ونوعية السلع والخدمات المستهلكة كما أنه يتمكن من اقتطاع جزء أكبر من دخله لغرض الإدخار . وبالعكس كلما انخفض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فأن مستوى معيشته الحقيقى يتعرض للإنخفاض ، كما أن مقدرته على الإدخار تتضائل ، أو قد يتعذر عليه الإدخار كلية ويتجه معظم انفاقه إلى النواحى الاستهلاكية الضرورية لمعيشته . وعلى ذلك فانه نتيجة لإنخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول النامية نجد أن حجم المدخرات القومية يتسم بالضئالة . والواقع أن الاحصائيات المتوفرة فى ١٩٩٢ تدل على أن معدلات الإدخار الحقيقى ـ أى نسبة المدخرات من الدخل القومى الحقيقى فى عشر من الدول النامية تتراوح ما بين ١٪ إلى ١٠٪ ، وفى إثنى عشر دولة بين ١٠٪ و ٢٠٪ هذا بينما ترتفع نسبة المدخرات إلى ٢٩٪ ، ٣٧٪ ، ٤٣٪ فى نيجيريا واندونيسيا والصين وهى من الدول ذات الدخل المنخفض وذلك على سبيل الإستثناء من جهة أخرى فإن نسبة المدخرات سجلت ارتفاعاً فى عديد من دول أمريكا اللاتينية ودول أوربا الشرقية وبعض دول الشرق الاوسط الى نحو ١٥٪ ـ ٢٥٪ فى بداية التسعينات إلا انها انخفضت وكانت سالبة فى عدد من بلدان آسيا وافريقيا .

واذا كان الانخفاض النسبى الملحوظ فى مستوى الدخل الحقيقى هو الذى يظهر لنا حقيقة التخلف الاقتصادى فإن صغر معدل نمو هذا الدخل فى غالبية الدول النامية يؤكد لنا شيئاً آخر ألا وهو إتساع فجوة التخلف على مر الزمن . وتدل البيانات الإحصائية المتوفرة عن الحقبة الأخيرة أن تسعاً من الدول النامية فقط من بين نحو ١١٠ دولة قد أستطاعت أن تحقق نمواً فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى حدود تتراوح بين ٣٪ ـ ٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ ويلاحظ أن هذه

المعدلات المرتفعة نسبياً لا تعذ كافية على الاطلاق فى رأى خبراء التنمية لتمكين الدول التى حققتها من اللحاق بالدول المتقدمة . أما فيما يخص الفئة الوسطى من الدول النامية فان بعضها قد أستطاع أن يحقق نمواً فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى خلال نفس الفترة فى حدود تتراوح بين ١ ٪ - ٣ ٪ . أما بالنسبة إلى الفئة السفلى من الدول النامية فإنها لم تختلف كثيراً فى حالها عن عديد من دول الفئة الوسطى فى انها لم تستطع أن تحقق أى نمو على الإطلاق فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد كما أن عدداً منها قد تعرض للتدهور المطلق بمعنى انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فيها خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ، انظر ملحق الجدول (١ - ١) فى نهاية الفصل الأول .

وهناك عدد من الانتقادات التى توجه إلى متوسط الدخل الحقيقى للفرد كمعيار للتخلف أو التقدم الإقتصادى . والقسم الأول من هذه الإنتقادات يتركز حول عدم دقة البيانات الاحصائية الخاصة بالدخل القومى الحقيقى . أما القسم الثانى من الانتقادات فيتركز حول عدد من المشاكل الهامة التى لا يمكن تفاديها من عقد المقارنات الدولية بين الدخول الفردية . فالحقيقة ان احصائيات الدخل تتوافر لكل دولة بوحدات من العملة الوطنية الخاصة بها ، ولكى يمكن عقد المقارنة على المستوى الدولى لا بد من تحويلها أو التعبير عنها بعملة دولية واحدة مشتركة وهى الدولار الأمريكى وهذه مسألة ليست بسيطة ابداً كما قد يبدو للبعض من غير المتخصصين . ويمكن القول ببساطة أن أسعار الصرف السائدة لكثير من العملات فى العالم لا تعبر بدقة عن الأسعار الفعلية او الحقيقية لهذه العملات . وحتى بافتراض العثور على أسعار الصرف الحقيقية وإستخدامها فان إنحرافاً من نوع أو آخر يظهر عند تحويل الأرقام الدولية الخاصة بالدخول إلى عملة مشتركة لأن السلع والخدمات الداخلة فى التجارة الدولية ليست ممثلة لمجموع السلع والخدمات التى تحتويها النواتج القومية .

وبالاضافة الى ما سبق هناك مسائل اخرى يجب أخذها فى الأعتبار قبل الاعتماد على متوسط الفرد من الدخل الحقيقى كمعيار لقياس التخلف الاقتصادى أو التقدم . .

أولاً : أن الأرقام المشتقة الخاصة بنصيب الفرد قد تنحرف بسبب خطأ التقديرات السكانية ذلك لأن التقديرات الإحصائية للسكان فى عدد من البلدان النامية

تتعرض لشك كبير بشأن صحتها . وبالرغم من اهمية هذه المشكلة أينما وجدت فان مناقشتها وحلها يقع فى نطاق اختصاص خبراء الإحصاء والسكان . ولكن يمكن القول أن وجود تعداد سكانى سليم - أو على الأقل ليس محل لشك كبير - شرط أساسى لإستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . وسوف نجد أنه من الأفضل فى بعض الحالات التى تهتز فيها الثقة كثيراً فى تعداد السكان أن نبتعد كلية عن الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى كمعيار لقياس التخلف أو التقدم الاقتصادى .

ثانياً : أن هناك اسبابا عديدة تدعو الى الانحراف عن الدقة أو التقدير الصحيح للنشاط الإنتاجى الكلى منها وجود قطاع غير رسمى Informal Sector لا يمكن تجاهل وزنه فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة والخدمات . وتقدر منظمة العمل الدولى ILO أن القطاع غير الرسمى فى الدول النامية ساهم بنحو ٥٪ إلى ٣٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى وذلك فى منتصف الثمانينات . ونشاط هذا القطاع لا يدخل فى احصائيات الناتج أو الدخل القومى إلا على سبيل التقدير الجزافى . ومن ثم فانه كلما زاد حجم القطاع غير الرسمى كلما انحرف تقدير الناتج القومى عن الدقة . ومن جهة اخرى فان الكثير من اصحاب الانشطة الانتاجية فى الدول النامية لا يدلون ببيانات صحيحة عن نشاطاتهم لاسباب من اهمها التهرب الضريبى . كذلك فإن من أوجه القصور المعروفة فى تقديرات الناتج القومى فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة وجود جزء هام من النشاط الانتاجى يتم داخل القطاع المنزلى بغرض الاستهلاك العائلى أو المقايضة مع الاقارب والمعارف أو البيع خارج قنوات السوق . وحينما تهمل الاجهزة الاحصائية الرسمية القيام بتقدير انتاج القطاع المنزلى أو تقوم بتقديره بشكل غير دقيق فإن هذا ينعكس على تقديرات غير دقيقة للناتج القومى

ثالثاً : هناك مشكلة تنبع من سوء توزيع الدخل القومى بين السكان ذلك لأن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى بقسمة هذا على عدد من السكان فى البلاد يفترض ضمنياً المساواة المطلقة بين جميع الأفراد من المواطنين وفى جميع الأعمار . وبطبيعة الحال فإن هذا الافتراض غير واقعى فى أى مجتمع من مجتمعات العالم قديمها وحاضرها . ونستطيع أن نقول بصفة عامة أنه كلما ازدادت درجة العدالة فى توزيع الدخل القومى كلما صار مقياس متوسط نصيب الفرد

من الدخل أكثر دقة ومن الناحية الأخرى فان هذا المقياس قد يفقد صلاحيته تماماً بالنسبة لتلك الدول التى يتجه فيها نمط توزيع الدخل بعيداً عن العدالة الإجتماعية بشكل ملحوظ . ويحدث هذا فى الدول التى ما زالت عملية التوزيع فيها محددة بقوى إجتماعية أو إقتصادية غير مقيدة تعمل على تركيز الثروات بصفة مستمرة فى أيدى فئات قوية أو طبقات إجتماعية مميزة صغيرة العدد نسبيا . ومن الملاحظ أن مثل هذه القوى التى تدفع بعملية توزيع الدخل القومى فى اتجاهات غير عادلة بالنسبة لغالبية المجتمع تنشأ فى خلال مراحل اقتصادية مميزة مثل الإقطاع والرأسمالية الفجة (غير المقيدة) كما قد تنشأ فى ظروف الاستعمار الاجنبى أو التفرقة العنصرية أو الدكتاتورية السياسية أو فى ظل حكم القلة المستبدة مهما أتخذ له من شعارات قد تبدو براقة للبسطاء من الناس . وتشير التقارير والدراسات السياسية الى ان احتمالات وجود هذه الظروف التى تؤدى إلى الانحراف عن العدالة فى توزيع الدخل القومى تزداد كثيراً فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة .

ومن المعروف على المستوى الدولى أن بعض دول شمال غرب أوربا وعلى رأسها الدول الاسكندنافية ثم بريطانيا تتمتع بدرجة عالية من العدالة فى توزيع الدخل القومى بالمقارنة ببقية دول العالم . ومن ثم يمكن أعتبار متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى هذه الدول معبراً الى حد كبير عن مستوى الرفاهة الفعلى للفرد فى المتوسط . ومن جهة أخرى يتشكك الكثيرون ممن عالجوا موضوع مؤشرات التخلف أو التقدم الإقتصادى فى إمكانية الاستفادة على الإطلاق من معيار متوسط نصيب الفرد الناتج بالنسبة للدول النفطية الغنية حيث يشيع نمط بعيد جداً عن المساواة التى تفترض ضمناً فى هذا المعيار .

خصائص متعلقة بعناصر الانتاج :

٢ ـ (أ) العمل :

بالرغم من أن بعض البلدان النامية - مثل بورما وتايلاند - يتميز بندرة عنصر العمل بالنسبة لما لديه من موارد طبيعية ، إلا أن غالبية البلدان النامية المعاصرة تعانى من وفرة ملحوظة فى عنصر العمل بالنسبة إلى العناصر الإنتاجية الأخرى - وخاصة بالنسبة الى عنصر رأس المال . وهذا ما يدعونا إلى القول بأن البلدان النامية تتميز عموما بوفرة نسبية فى عنصر العمل . واحصائيات العمل فى البلدان النامية ليست دقيقة على وجه العموم ، ولهذا يجب أن تؤخذ بحذر ولا تبنى عليها نتائج إلا فى حدود

المعقول نظرياً .

ويلاحظ من إحصائيات العمل الدولية (٤) أن نسبة النساء العاملات من مجموع السكان فى عدد من البلدان النامية لا تختلف كثيراً عن النسبة المماثلة فى البلدان المتقدمة ، وذلك بإستثناء بعض البلدان النامية التى تعوق تقاليدها عمل المرأة . كما يلاحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من السكان فى البلدان النامية تعمل فى أعمار مبكرة من ١٠ - ١٩ عاماً ، وهو وضع غير معهود فى البلدان المتقدمة .

والمقارنة الإحصائية بين الدول النامية والمتقدمة بالنسبة لهيكل قوة العمل قد تفصح لنا عن بعض اوجه التماثل ومع ذلك لا بد أن نقول أن أوجه المقارنة الحقيقى ضعيف حيث أن طبيعة الاعمال ودرجة المهارة العمالية ومميزات عنصر العمل تختلف كثيراً فيما بين البلدان النامية والمتقدمة إقتصادياً .

أما من حيث طبيعة الاعمال ، فالملاحظ فى البلدان النامية عموماً أن الأفراد قد يشتغلون فى أعمال ضعيفة الإنتاجية للغاية ، خاصة فى نشاط الخدمات ، أو أعمال ذات طبيعة موسمية أو عرضية فى القطاع الأولى . كما يلاحظ أن العمال فى عدد كبير من البلدان النامية التى تقع فى المناطق الإستوائية وشبه الاستوائية يتميزون بالخمول وعدم الرغبة - وربما أيضاً عدم القدرة - فى القيام بأيه أعمال تتطلب بذل مجهود مستمر ، أما بالنسبة لمسألة المهارات العمالية فانه لا يمكن الاعتماد (الا استثناء) على إحصائيات الدول النامية بشأنها ، وحتى بافتراض درجة متوسطة من الدقة فى بعض الحالات فانه لا يمكن استخدامها لغرض المقارنات الدولية . والسبب فى ذلك هو اختلاف التعاريف وبالتالى المقاييس المستخدمة لقياس المهارة العمالية بدرجاتها المتفاوتة . فمن يعرف بأن عامل ماهر فى دولة (أ) قد يدخل فى عداد العمال متوسطى المهارة فى دولة (ب) أو ربما فى عداد العمال غير المهرة فى دولة (جـ) ولكن يمكن أن نتبين عموماً من الدراسات العملية والتقارير الدولية بشأن عنصر العمل فى الدول النامية أن هذا يتميز عموماً بدرجة منخفضة من المهارة .

ونستطيع أن نقول اجمالاً أن الأدلة المتوفرة تؤكد أن لدى البلدان النامية وفرة نسبية من العمال ذوى المهارة المنخفضة وندرة نسبيه شديدة فى عنصر العمل الماهر . ونظرياً يمكننا تأكيد التقرير المذكور اذا ما قمنا بتعريف العامل الماهر بأنه : العامل الذى يمتلك القدرة والمران الكافى حتى يستطيع أن يؤدى بكفاءة الاعمال الحديثة التى

تعكس الثروة الموجودة من التقنية المتقدمة كما نتوقع إمكانية قيامه بأيه أعمال أحدث تتطلبها التجديدات والتطورات التقنية المستمرة وهذه كلها من خصائص الدول المتقدمة إقتصادياً أساساً .

وحينما نتعرض لتقييم جودة عنصر العمل فى الدول النامية فان المسألة لن تنحصر ببساطة فى ناحية المهارة الفنية وحدها ؛ لأن هناك نواحى أخرى هامة تتمثل بالسلوكيات مثل الرغبة فى العمل من أجل اكتساب الدخل ، والرغبة فى العمل من أجل العمل ، والرغبة فى العمل أو روح التعاون دخل المجموعات Spirit of teamwork . وتشير نتائج الدراسات فى هذه الموضوعات إلى أن العمال فى عديد من الدول النامية (المنخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط المنخفض) يتميزون عموماً بضعف فى هذه الرغبات بعكس العمال فى الدول المتقدمة اقتصادياً (٥) ومع ذلك لا بد من القول بانه لا يمكن وضع تقرير أجمالى وعام بشأن سلوكيات عنصر العمل فى الدول النامية . حيث قد تختلف هذه السلوكيات احياناً بدرجة كبيرة من دولة لأخرى .

٢ ـ (ب) الأرض :

حينما تحدث الأقتصاديون الكلاسيك عن الارض فانهم قصدوا بها الأرض الزراعية ونظروا اليها كعنصر إنتاجى ثابت الكم والكيف . فهى هبة من الطبيعة لا تتغير فى مساحتها أو جودتها على مر الزمن . الا أن التعريف الحديث للأرض يجعلها تشمل عرض المعروف من جميع الموارد الطبيعية النافعة بما فيها الأرض الزراعية .كما أننا نتكلم الآن فى العصر الحديث عن إمكانية تغيير مساحتها وجودتها . وسوف نأخذ هنا بالمفهوم الحديث للأرض أى الموارد الطبيعية ، ومع ذلك فقد نتكلم أولا وبشكل أكبر عن خصائص الأرض الزراعية فى البلاد النامية لما لهذا العنصر من أهمية .

وثمة مسألة هامة ينبغى ذكرها أولا وهى أن عدداً كبيراً من البلدان النامية يقع فى داخل المنطقة الاستوائية أو بالقرب منها ، والاشجار الكثيفة والنباتات الوافرة النماء فى هذه البلدان قد تقود الكثيرين إلى الاعتقاد بأن أراضيها شديدة الخصوبة . ومع ذلك فالعكس هو الصحيح .

فالأراضى الإستوائية الحمراء معروفة بأنها تحتوى على حجر الحديد سهلة

الانسحاق ، شديدة الإنحدار وتسمح بتسرب المياة بدرجة كبيرة ، كما أن اراضى المناطق القريبة تتشابه معها فى خاصية تسرب المياد بالإضافة إلى أن خصوبتها منخفضة جداً . والكثافة النباتية الشديدة المشاهدة فى المناطق الإستوائية تقوم على طبقة سطحية رقيقة سوداء تكونت بفعل تحلل النباتات والأجسام التى تسقط على الأرض وبمساعدة الأمطار الموسمية الغزيرة . وزراعة أراضى المناطق الأستوائية وشبه الاستوائية بطريقة منتظمة وإقتصادية يتطلب أولا إنتقاء عدد من المحاصيل الملائمة ثم ازالة كافة النباتات والأعشاب الأخرى والجذور . وغير أن مثل هذا العمل الذى يتسم بصعوبته وبتكلفته المرتفعة لن يمثل إلا خطوة أولى فى سبيل الزراعة الاقتصادية ، حيث يستلزم الأمر بعد ذلك إصلاح الأراضى بالطرق المناسبة وتنظيم عمليات الرى والصرف (٦) .

أما بالنسبة للبلدان النامية التى تتميز بخصوبة أراضيها الزراعية - بدرجة أو بأخرى - فإن بعض المقارنات فيما بينها وبين البلدان المتقدمة لها فائدتها . وأول مقارنة نعقدها تخص إنتاجية الأرض الزراعية والتى يمكن أن تقاس عموماً بمعدل الناتج / الفدان . ومما لا شك فيه أن إنتاجية الأراضى الزراعية تتأثر بعوامل عديدة بعضها طبيعية ملائمة أو غير ملائمة وبعضها دالة لحالة التخلف الإقتصادي . إلا أننا لن ندخل فى هذه المسائل التحليلية الآن ، ولهذا قد نحصر إهتمامنا فى وضع تقرير عن إنتاجية وحدة الأرض الزراعية فى الدول النامية . ولكن هذا يتطلب عقد مقارنة بين معدلات الناتج / الفدان بالنسبة لمحصول معين فى الدول النامية أو فى عدد من الدول النامية بالمعدلات المقابلة لنفس المحصول فى الدول المتقدمة .

ومرة أخرى وليست أخيرة - فان قلة الإحصائيات أو عدم دقتها قد تؤدى أحيانا إلى عدم إمكانية عقد مثل هذه المقارنة أو التقليل من أهميتها . وهناك ما يشير إلى أن انتاجية الأرض يمكن أن تكون مرتفعة فى بعض حالات البلاد النامية على سبيل المثال بورما وإرتفاع إنتاجية محصول الأرز فيها ، وأيضا إسرائيل خلال مراحل نموها الأولى فى الخمسينات والستينات وإرتفاع إنتاجية الأرض الصحراوية فيها بسبب الاهتمام بتحسين طرق الرى والتسميد . وتؤكد الاحصائيات أيضا إرتفاع إنتاجية الفدان فى مصر فى زراعات القطن والأرز بالمقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .

إلا أن الأدلة الإحصائية عن عدد من البلاد النامية وعدد من المحاصيل تشير إلى أن الصورة العامة تتمثل فى إنخفاض إنتاجية الفدان فى غالبية هذه البلاد بالمقارنة بالبلاد المتقدمة . .

أما المقارنة الثانية فهى تختص بكثافة العمل على الأرض الزراعية ، أو بعبارة أدق معدل العمل / الفدان ، ويلاحظ أن هذا المعدل مرتفع جداً بصفة عامة فى البلاد النامية وذلك بالمقارنة بالبلاد المتقدمة إقتصاديا . ويقابل هذا الوضع من الناحية الاخرى إنخفاض شديد فى معدل رأس المال / الفدان فى البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة . وتعكس هذه المعدلات المذكورة ظاهرة تخلف الفن الإنتاجى المستخدم فى زراعة أراضى البلدان النامية ويلاحظ أن الإرتفاع الشديد فى معدل العمل / الفدان يعنى الانخفاض النسبى الشديد فى متوسط نصيب العامل الزراعى من الغلة الكلية حتى فى تلك الحالات التى إرتفعت فيها هذه الى حدها الاقصى (فى ظل حالة معينة من التقنية) .

والملاحظ فى معظم البلاد النامية ذات الدخل المنخفض أن المعدات والوسائل المستخدمة فى الأرض الزراعية تكاد تكون فى حالة جمود لم تتغير على مر عشرات السنين بل وأحيانا على مر القرون [٧] . ومع ذلك فقد شهدت البلدان متوسطة الدخل خلال ربع القرن الآخير تطورات تدريجية وهامة فى وسائل إستغلال الأراضى الزراعية بها . ولعل هذه الاتجاهات يرجع إلى إتجاه بعض كبار الملاك فى البلدان النامية خاصة فى بلدان أمريكا اللاتينية ـ لاستخدام الوسائل الآلية فى زراعة أراضيهم ، كما نجد أن الحكومات فى العديد من هذه البلدان النامية قد بذلت بعض الجهود فى سبيل تطوير وسائل الرى والصرف ونشر إستخدام الأسمدة الكيمائية وتحسين السلالات النباتية والحيوانية . وأحد المظاهر الاجتماعية / الاقتصادية المرتبطة بالندرة النسبية لعنصر الأرض الزراعية فى البلدان النامية هو شيوع نمط الملكية الصغيرة جدا مع وجود الإقطاعيات الزراعية الضخمة فى عديد من الحالات بجوارها . وملكية الأرض الزراعية تعتبر عموما مصدراً كبيراً للاعتزاز والفخر فى هذه البلدان ، وهذه الظاهرة فى ظل الظروف السابقة المشار إليها تتسبب فى وجود رغبة مهمة فى إمتلاك الأرض الزراعية وهذا ما أسماه لبنشتاين « جوع الأرض » Land hunger

أما بالنسبة للموارد الطبيعية غير الزراعية فهناك ثلاث سمات شبه عامة تشترك فيها البلدان النامية .

أولا : أن الموارد المستغلة فعلاً هى تلك التى لم يستلزم إستغلالها قدراً كبيرا من رأس المال أو العمال المهرة أو القدرات التنظيمية المرتفعة ، وتلك التى تقع بالقرب من المدن أو الموانئ أو تلك التى تتميز بغنى طبيعى جذب إليها رؤوس الأموال والخبرات التنظيمية الاجنبية بل وأحيانا عنصر العمل الأجنبى أيضاً .

وثانياً: أن طرق إستغلال الموارد الطبيعية غير الزراعية المعروفة تتسم عموما بتخلفها بالمقارنة بما هو قائم فى البلدان المتقدمة ، وذلك باستثناء حالة الموارد التى تقوم على استغلالها الشركات الكبرى لغرض إشباع الأسواق الخارجية ، وفى كثير من الحالات فان مثل هذه الشركات مملوكة جزئيا أو كليا لأجانب أو أسسها أصلاً أجانب برأسمالهم وخبراتهم وبعض هذه الشركات أنتقلت ملكيتها الى حكومات الدول النامية .

ثالثا: ان معظم البلاد النامية تفتقر بشدة الى التقارير العلمية الكاملة أو الدقيقة عن ثروتها من الموارد الطبيعية غير الزراعية، وحقيقة أن بعض البلاد المتقدمة قد تعانى أيضا من هذه المسألة إلا أن مجال المقارنة مهما كان يعتبر ضعيفا .

٢ ـ (جـ) رأس المال :

يتكون رأس المال القومى من :

(١) رأس المال الإنتاجى ، وهذا يحتوى على تلك السلع التى تستخدم فى عمليات الإنتاج مثل الآلات والمعدات ... الخ .

(٢) رأس المال الإجتماعى ، ويطلق عليه البنية الأساسية Infra structure وهذا يتضمن الطرق والكبارى والخزانات والسدود والمستشفيات والمدارس .. الخ .

(٣) كمية المخزون من السلع والمواد الأولية .

ويثير تقييم رأس المال الموجود فى أى إقتصاد مشاكل أكثر تعقيدا من تلك التى تظهر عند تقدير عنصر العمل أو الأرض ، وذلك سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الواقعية . فمن الناحية النظرية هناك مسألة التعريف الخاص برأس المال ، وأما من الناحية العملية فهناك مشكلة إخضاع الأنواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نواع واحد . ولهذا فان تقييم رأس المال كما يتم عادة عن طريق ترجمة قيمة

الأصول الرأسمالية الحقيقية إلى قيم نقدية .

وتختلف تقديرات رأس المال فى أى مجتمع وفقاً للأسلوب المستخدم فى هذه العملية ؛ كما تتأثر التقديرات بعدد من العوامل الاقتصادية من ابرزها التغيرات فى الاساليب الفنية للانتاج وحالة الطلب على المنتجات النهائية لرأس المال[8] .

وعلى ذلك لا يمكن النظر الى أى تقديرات لرأس المال على أنها أكثر من تقديرات تقريبية . مثل هذه الإشارة الى طبيعة رأس المال ومسألة تقديره ضرورية وهامة قبل الدخول الى الإحصائيات الخاصة به ؛ سواء فى الدول المتقدمة أو النامية . فالمقارنات الدولية فى مجال رأس المال مثلها مثل المقارنات الدولية بشأن عناصر الإنتاج الأخرى لن تكون لها فائدة أكثر من إعطاء الباحث صورة تقريبية بشكل علمى معقول عن الواقع .

والملاحظ من الدراسات الاقتصادية وتقارير الامم المتحدة أن هناك إجماع على أن الدول النامية تشترك جميعاً فى المعاناة من ندرة نسبية شديدة فى رأس المال بالنسبة الى العناصر الانتاجية الاخرى خاصة العمل . ويمكن القول عموماً أن نصيب الفرد من رأس المال فى البلدان النامية منخفض انخفاضا بالغاً بالمقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً[9] .

ولقد أتجهت بعض الأبحاث الإقتصادية الى قياس العلاقة بين معدل تكوين رأس المال ومستوى الدخل الفردى فى عدد من الدول المتقدمة والنامية المعاصرة إلا أنها لم تكشف إلا معامل إرتباط ضعيف فى هذا الشأن . ولكن من الممكن مع ذلك إكتشاف معامل إرتباط موجب ما بين معدل تكوين رأس المال ومعدل النمو الاقتصادى ففى حالات عديدة نجد أن الدول النامية المعاصرة ذات معدلات النمو المنخفضة فى الدخل تتميز عموماً بانخفاض معدلات نمو الاستثمار والتى يمكن أن تتخذ مؤشراً لمعدلات تكوين رأس المال فيها بصفة عامة[10] .

وحينما نتحدث عن رأس المال وخصائصه فاننا أن نتطرق إلى « التقنية » أو الفن الانتاجى المقترن بهذا العنصر . والملاحظ أن رأس المال فى البلدان النامية مرتبط بالفنون الانتاجية المختلفة بشكل ظاهر . فالمعدات والادوات المستخدمة فى الزراعة وفى النشاط الحرفى فى البلدان النمية تعتبر بدائية أو متخلفة من حيث مستوى الفن الانتاجى . أما فى النشاط الصناعى الحديث والذى يحتوى على

مشروعات كبيرة ومتوسطة الحجم فيلاحظ أن الآلات والمعدات المستخدمة لا تختلف كثيراً من حيث مستواها الفني عن أحدث ما وصلت إليه الفنون الإنتاجية في البلدان المتقدمة اقتصادياً . ومع ذلك فالنشاط الصناعي الحديث في البلدان النامية مازال وليداً وصغير المساهمة في الناتج الصناعي الكلي (وسيأتي الكلام عن هذا فيما بعد حين نتطرق إلى خصائص النشاط الاقتصادي في البلدان النامية) . أما عن المشروعات الصناعية الصغيرة في البلدان النامية والتي تمكن معظمها من القيام في ظروف الحرب العالمية الأولى ثم الثانية ثم أستمرت بعد ذلك بفضل الحماية الجمركية فالملاحظ أنها تعتمد في معظم الأحوال على آلات ومعدات غير متطورة من الناحية الفنية .

٢ ـ (د) التنظيم :

التنظيم أحد عناصر الانتاج البشرية ، وعمل المنظم يتمثل في تجميع عناصر الانتاج الأخرى لاستخدامها في عملية انتاجية معينة يتخذ هو قرارها ويتحمل مخاطرة القيام بتنفيذها . وتعريف المنظم أو مفهوم وظيفة مثار جدل بين الاقتصاديين ففي رأى شومبيتر وهو أبرز من كتب في هذا الموضوع أن المنظم رائد أو كشاف ، وظيفته الأساسية هي التجديد Innovation وهذا يشمل تقديم سلع جديدة في الأسواق ، إستخدام طرق للانتاج ، فتح أسواق جديدة ، كشف مصادر جديدة للمواد الخام ، وكذلك إعادة تنظيم الصناعة على أسس أحدث . ولقد ميز شومبيتر بين المنظم بهذا الوصف الذي يضعه وبين المدير الذي يكلف بتحمل مسئولية تنظيم أي مشروع من المشروعات مقابل راتب أو مكافأة معينة ، فهو يرى أن رؤساء مجالس الإدارة و المديرين المستأجرين الذين يعهد اليهم القيام بأعمال ادارة وتنفيذ العملية الانتاجية وتنظيم شئونها المختلفة لن يقوموا بعملية التجديد التي يصفها لافتقار الرغبة أو الدافع، أو قد يتأتى منهم قدر من التجديد ولكنه يتم بشكل روتيني ولن يرتقي أبداً الى المستوى الذي يتم في ظل تسلط المنظمين الأفراد الذين يتملكون المشروعات أو النسبة الكبرى منها و يتحركون بدافع ذاتي .

ولكن الكتاب المحدثين لم يلتزموا كثيراً بالتفرقة التي يقيمها شومبيتر ، وفي عديد من الكتابات لم تكن هناك تفرقة كبيرة بين المنظم الرائد الذي رسم ملامح شخصيته وبين الشخص المستأجر الذي يعهد اليه بتحمل اعباء التنظيم أو تقمص

شخصية المنظم . بل أن البعض من الكتاب المحدثين يميل الى الاعتقاد بأن التطورات الحديثة المتمثلة فى ظهور المشروعات الضخمة ونموها قد أحدثت تغييراً جذرياً فى مفهوم التنظيم والإدارة يجعل من الصعب أو من العبث التكلم عن تلك الشخصية الفردية المتميزة التى تقود عملية التقدم الاقتصادى وتحمل مخاطرة التجديد المستمر ، وأن الادارة بمعناها العلمى قد أخذت دوراً قيادياً بديلاً .

وإزاء هذه الصعوبات النظرية فان القياس الكمى لعنصر التنظيمى يحتوى على تعقيدات تفوق بكثير تلك التى تواجه محاولات قياس عناصر الانتاج الثلاث التقليدية ، بل أن المسألة تبدو مستحيلة ـ حتى الآن ـ بالرغم من الجهود التى بذلت تجاهها .

إن الاتفاق على تعريف محدد للمنظم أو لمفهوم عملية التنظيم يعد مشكلة فعلا وبدون هذا الاتفاق فانه من العسير علينا أن ننتفع كثيرا بنتائج بعض الدراسات الخاصة بعنصر التنظيم فى البلدان المختلفة ونستخدمها فى المقارنات الدولية ، فهذه الدراسات لم تكن واضحة أو موحدة فى تعريفها لفئة المنظمين . فبينما نجد ميلاً من العديد من الكتاب الى تأكيد قلة اعداد وقلة كفاءة المنظمين فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة نلاحظ أن عددا من البحوث الخاصة ببعض الدول ، عن الهند والفلبين مثلاً ، تؤكد أن لديهم وفرة فى المنظمين الأكفاء ذوى الطموح والمقدرة المرتفعة على التجديد [11] . ودراسة النمو الصناعى السريع فى مصر خلال حقبة الثلاثينات والحرب الثانية تؤكد أن الصناعة المصرية حينئذ لم تواجه أية مشكلة خاصة بعنصر التنظيم ، بل أن نشاط المنظمين الأفراد كان أحد العوامل الهامة التى ساعدت النشاط الصناعى فى فترة كانت مناسبة لنموه [12] . ويعتقد لبنشتاين أن القدرات التنظيمية موجودة بالبلدان النامية ولكن ظروف التخلف الاقتصادى هى التى لاتسمح لها بالإنطلاق أو أن هذه الظروف تقيدها الى مشروعات معينة لا تتيح دفع عجلة النمو الاقتصادى بالمعدلات المرغوبة .

وعلى ضوء هذه الدراسات وغيرها نستطيع أن نلمس أن هناك بين هذه البلاد من لا يواجه اى مشكلة فى هذا المجال . إلا أن التقدير السليم للامور لا بد أن يعزى التباين فى الآراء الخاصة بعنصر التنظيم فى البلدان النامية جزئياً إلى المشاكل الخاصة بمفهوم عنصر التنظيم وكيفية القياس ، ومن ثم حتمية اللجوء فى هذه الدراسات ـ ربما اكثر مما ينبغى ـ الى الحكم التقديرى للباحث .

٣ ـ خصائص النشاط الإقتصادى :

(٣ ـ أ) ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم على مدى الاجل الطويل :

البطالة والتضخم ظاهرتين معروفتين فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .. ولكن البلدان النامية تتميز بصفة خاصة بارتفاع معدلات البطالة والتضخم بصفة مستمرة أو شبه مستمرة على مدى الأجل الطويل .

والجدول (٢ ـ ١) يبين معدلات التضخم خلال فترتين طويلتين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ فى عدد من البلدان النامية بالمقارنة بعدد من البلدان المتقدمة . ويتضح من الجدول ان متوسط معدل التضخم السنوى فى البلدان المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ يتراوح ما بين ١,٥ ٪ كما فى حالة اليابان إلى نحو ٤ ٪ ـ ٥ ٪ فى معظم الحالات . وكانت هناك استثناءات من القاعدة كما فى حالة ايطاليا (٩,١ ٪) وأستراليا (٦,٤ ٪) اما فى البلدان النامية فان متوسط معدل التضخم السنوى خلال نفس الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢) ارتفع فوق ٤٤٠ ٪ كما فى حالة الأرجنتين يتراوح ما بين ١٥ ٪ ـ ٤٠ ٪ فى حالات كثيرة .. وبالطبع فإن هناك استثناءات من هذه القاعدة .. ومن هذه الاستثناءات حالة البلدان النامية التى يعتمد نشاطها الاقتصادى بصفة اساسية على انتاج البترول وتصديره حيث إنخفضت الاسعار العالمية لخام البترول خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ بشكل مطرد الامر الذى انعكس فى معدلات تضخم سنوية سالبة داخل هذه البلدان . كذلك هناك عدد من البلدان النامية فى شرق آسيا ومنطقة الباسيفيكى تمتعت بمعدلات تضخم سنوية منخفضة . والجدول (٢ ـ ٢) يبين متوسط معدل التضخم السنوى فى البلدان المتقدمة اجمالاً مقارنا بالبلدان النامية مصنفة وفقاً للاقاليم الجغرافية وكذلك ايضاً تبعاً لاوضاعها الاقتصادية . وسوف نلاحظ من الجدول الاخير أن متوسط معدل التضخم السنوى فى مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل متوسطة الدخل كان ٢٦,٢ ٪ فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ وارتفع إلى ٧٥,٧ ٪ فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ .. وسوف نلاحظ ايضاً من الجدول ان متوسط معدل التضخم السنوى فى مجموعة البلدان النامية التى تعانى من ارتفاع المديونية للخارج بلغ ٢٠٨ ٪ فى ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ بينما لم يزد عن ٤٢,١ ٪ فى ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ، هذا بينما ان متوسط معدل التضخم السنوى فى البلدان المتقدمة (مرتفعة الدخل) انخفض من ٩,١ ٪ فى ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ إلى ٤,٣ ٪ فى ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ .

جدول (٢ ـ ١)

متوسط معدل التضخم السنوى (٪) فى بعض بلدان العالم

البلد	الفترة	الفترة
بنغالاديش	٢٠,٨	٩,١
الهند	٨,٤	٨,٥
نيكاراجوا	١٢,٨	٦٥٦,٢
غانا	٣٥,٢	٣٨,٧
مصر	٩,٦	١٣,٢
بيرو	٣٠,١	٣١١,٧
الجزائر	١٤,٥	١١,٤
تركيا	٢٩,٤	٤٦,٤
سوريا	١١,٨	١٥,٥
البرازيل	٣٨,٦	٣٧٠,٢
الارجنتين	١٣٤,٢	٤٠٢,٣
جمهورية كوريا	٢٠,١	٥,٩
اليونان	١٤,٥	١٧,٧
العربية السعودية	٢٤,٩	١,٩-
اسرائيل	٣٩,٦	٧٨,٩
استراليا	١١,٨	٦,٤
المملكة المتحدة	١٤,٥	٥,٧
ايطاليا	١٥,٦	٩,١
فرنسا	١٠,٢	٥,٤
المانيا	٥,١	٢,٧
الولايات المتحدة	٧,٥	٣,٩
اليابان	٨,٥	١,٥
سويسرا	٥,٠	٣,٨

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

جدول (٢ ـ ٢)

متوسط معدلات التضخم السنوى (٪)

فى البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية

	المعدل السنوى (٪)	المعدل السنوى (٪)
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط عموماً .	٢٦,٢	٥٧,٧
مجموعات البلدان النامية :		
ـ أفريقيا جنوب الصحراء .	١٣,٦	١٥,٦
ـ شرق آسيا والباسيفيكى .	١٦,٦	٦,٧
ـ جنوب آسيا .		
ـ بلدان اوربا ووسط اسيا .	١٨,٧	٤٧,٥
ـ الشرق الاوسط وشمال افريقيا .	١٧,٠	١٠,١
ـ أمريكا اللاتينية والكاريبى .	٤٦,٧	٢٢٩,٥
البلدان النامية ثقيلة المديونية	٤٢,١	٢٠٨,٠
البلدان ذات الدخل المرتفع	٩,١	٤,٣

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

بالنسبة للبطالة فإن من المسلم به فى البلدان المتقدمة أن هناك معدلاً طبيعياً لها وهو مقبول بصفة مستمرة ويطلق عليه المعدل غير التضخمى للبطالة (Non - Accelerating Inflation Rate of Unemployment) . ويتحدد هذا المعدل بالمعدلات المعتادة للبطالتين الاحتكاكية والهيكلية واللتان تعتبران من قبيل البطالة الاختيارية . وقد يصل هذا المعدل الطبيعى أو غير التضخمى إلى ٤٪ أو ٥٪ أو أقل أو أكثر قليلاً ، ولا يؤثر هذا المعدل في اعتبار الاقتصاد متمتعاً بالتوظيف الكامل . أما البطالةالاجبارية فلا تبدأ في الظهور الا مع بوادر الانكماش ولا ترتفع معدلاتهاالا مع زيادة الموجة الانكماشية . وظهور البطالة الإجبارية أو السافرة ـ كما تسمى ايضاـ يعنى ارتفاع معدل البطالة فوق المعدل غير التضخمى ويعنى ان الاقتصاد لم يعد بحالة التوظيف الكامل . ويمقارنة احوال البلدان النامية بالبلدان المتقدمة بالنسبة للبطالة سنجد اختلافات كبيرة .. اولا سنجد ان البطالة الاحتكاكية والتى يفترض انها ظاهرة طبيعية أو مؤقتة بوجود افراد يبحثون عن وظائف ملاءمة لهم بصفة خاصة تتحول فى البلدان النامية إلى ظاهرة دائمة حتى انه لا يمكن الادعاء بأنها اختيارية دائماً .. مثال ذلك الشباب الذين تخرجوا من المدارس والمعاهد العليا والجامعات ويبحثون عن أعمال مناسبة لهم لأول مرة ، ويستمرون فى البحث سنة بعد أخرى ، لا يمكن الادعاء بأن هناك وظائف لهم فى مكان ما أو نشاط ما فى الاقتصاد .. انهم على سبيل التأكد ، بعد عام أو عامين من البحث وعدم العثور على وظائف مناسبة ، يعانون من بطالة إجبارية . وبالنسبة للبطالة الهيكلية الناشئة عن اختلاف ظروف هيكل الطلب على العمل عن ظروف هيكل العرض فإنها تظهر بصفة استثنائية أو مؤقتة في البلدان المتقدمة حينما تكسد احدى الصناعات فيتعطل عمالها إلى أن يعاد تدريبهم على وظائف أخرى أو جديدة تتناسب مع ما تطلبه الصناعات أو الانشطة سريعة النمو أو الرائجة. أما فى البلدان النامية فالأمر يختلف تماماً . فمن الواضح فى هذه البلدان ان اختلاف ظروف هيكل الطلب على العمل عن ظروف عرضه ليس امراً استثنائياً أو عارضاً وانما يكاد يكون مستمراً أو حاداً .. فهناك اعداد كبيرة متعطلة تألف من افراد غير مؤهلين الا للعمل فى الزراعة أو فى بعض الانشطة الخدمية البسيطة بينما ان هناك طلب على عمال مدربين أو مؤهلين للتعامل مع التقنيات

الحديثة فى الانشطة الصناعية والخدمية الحديثة . وبينما يتم التخلص من البطالة الهيكلية فى البلدان المتقدمة تدريجياً عن طريق اعادة التأهيل أو التدريبات فان المشاهد فى البلدان النامية استمرار البطالة الهيكلية وتفاقمها مما يدل على قوة اسبابها من جهة والقصور الواضح فى علاجها من جهة أخرى . ولهذا ايضاً لا يمكن الادعاء بأن البطالة الهيكلية فى البلدان النامية تعتبر اختيارية كما هو الحال فى البلدان المتقدمة بل هى بطالة اجبارية غالباً كما هو مشاهد فى الواقع ..

وبالرغم من قلة الاحصائيات التى يمكن الاعتماد عليها بالنسبة للبطالة الاجبارية أو السافرة open unemployment فى البلدان النامية الا ان المتاح منها يشير الى حدة مشكلتها خصوصاً فى الفترات التى تعم فيها ظروف إنكماشية .

والجدول (٢ - ٣) يبين معدلات البطالة السافرة فى البلدان النامية خلال الثمانينات .. ويلاحظ ارتفاع هذه المعدلات فى معظم الحالات .. أما فى الحالات التى تنخفض فيها معدلات البطالة السافرة مثل كوريا الجنوبية والارجنتين والفلبين وماليزيا فهى حالات بلدان نامية تميزت بارتفاع معدلات نموها خلال الثمانينات ..

وبخلاف البطالة السافرة التى تؤكد وجود أعداد من العمال لا يجدون عملاً بالرغم من رغبتهم فى ذلك فإن هناك البطالة المقنعة وهى من أحد المظاهر المميزة للبدان النامية بصفة عامة ..

وتتمثل البطالة المقنعة فى وجود عمال أو موظفين فى انشطة انتاجية ولكنهم يزيدون عن احتياجات هذه الانشطة ومن ثم يمكن الاستغناء عنهم . ولقد تركزت البطالة المقنعة فى البلدان النامية تقليديا فى قطاع الزراعة حيث تسمح العلاقات الاجتماعية / الإنتاجية السائدة في الريف باستيعاب اعداد أكبر وأكبر على الرقعة الزراعية المحدودة بالرغم من امكانية اداء النشاط باعداد اقل .. ومع ذلك انتشرت البطالة المقنعة ايضاً فى عدد من البلدان النامية فى قطاع الخدمات سواء فى مكاتب الحكومة أو فى بعض الانشطة الخدمية الخاصة التى تسمح بتوظيف أعداد أكبر من العمل على حساب انخفاض انتاجية العامل احيانا الى ما يقرب من الصفر ..

جدول (٢ ـ ٣)

معـدلات البطـالة السـافرة

فى البلدان النامية خلال الثمانينات (٪) من قوة العمل

(١) أفريقيا جنوب الصحراء	بوتسوانا	٣١
	كينيا	٢٣
	نيجيريا	١٠
	تانزانيا	٢٢
	زامبيا	٣١
(٢) امريكا اللاتينية	الارجنتين	٦
	البرازيل	٨
	شيلى	١٧
	كولومبيا	١٤
	اكوادور	١٢
	فنزويلا	١٣
(٣) آسيـا	بنجلاديش	١٢
	ماليزيا	٩
	الفلبين	٧
	كوريا الجنوبية	٤

المصدر : M. Todaro : Economic Development, 1994, p. 50.

نقلاً عن : World Labor Report, ILO, 1989.

(٣ ـ ب) الاعتماد على النشاط الأولى وصغر حجم النشاط الصناعى الحديث .

باستعراض احصائيات البلدان النامية وبياناتها الخاصة بالناتج المحلى الاجمالى وتقسيمه من حيث مصدره بين قطاعات النشاط المختلفة ، وكذلك البيانات الخاصة بقوة العمل الكلية وتوزيعها القطاعى يتضح لنا اعتماد هذه البلدان بصفة اساسية على النشاط الأولى وصغر أو ضآلة حجم النشاط الصناعى الحديث .

ففى بداية التسعينات نجد أن حوالى ٢٠٪ ـ ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى لدى البلدان النامية منخفضة الدخل قد تولد من قطاع الانتاج الأولى ، وفى اغلبية الحالات على وجه التحديد . وتبلغ النسبة المقارنة فى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض نحو ٢٠٪ ، بينما تنخفض الى ما بين ٥٪ ـ ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مجموعة البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع . ويلاحظ ان القطاع الزراعى لم يساهم باكثر من ٢٪ ـ ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى للبلدان المتقدمة فى نفس الفترة ، أنظر الجدول (٢ ـ ٤) .

جدول (٢ ـ ٤)

مساهمة القطاع الزراعى (٪) فى الناتج المحلى الاجمالى - ١٩٩٢

أولاً مجموعات البلدان منخفضة الدخل *

٢٠٪ ـ ٣٠٪	٣١٪ ـ ٤٠٪	٤١٪ ـ ٥٠٪	٥١٪ ـ ٦٠٪	٦١٪ ـ ٦٥٪
ملاوى	سيراليون	اثيوبيا	نيبال	موزامبيق
كينيا	بنغلاديش	بوروندى	اوغندا	تنزانيا
نيكاراجوا	مدغشقر	تشاد	بورندى	الصومال
باكستان	النيجر	غينيا ـ بساو		
الصين	الهند	راوندا		
موريتانيا	نيجيريا	بوركينافاسو		
سيريلانكا	توجو	مالى		
زمبابوى	بنين	افريقيا الوسطى		
هندوراس	تاجكستان	غانا		
	غينيا			
	السودان			

* بإستثناء مصر (١٨٪) واندونيسيا (١٩٪)

تابع جدول (٢ ـ ٤)

ثانياً مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط :

٥٪ ـ ١٠٪	١١٪ ـ ١٥٪	١٦٪ ـ ٢٠٪	٢١٪ ـ ٢٥٪	٢٦٪ ـ ٣٠٪
الاردن	المغرب	ارمنيا	الفلبين	منجوليا
جاميكا	الجزائر	السنغال	الكاميرون	سوريا
المجر *	تركيا	رومانيا	جواتيمالا	
المكسيك *	الاتحاد الروسى	تونس	ليتوانيا	
سلوفنيا *	البرازيل *		بارجواى	
كوريا *	اورجواى *		ايران	
العربية السعودية *				

* بلدان ذات دخل متوسط مرتفع .

ثالثاً : مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع *

٢٪	بلجيكا ـ الامارات العربية ـ المانيا ـ السويد ـ اليابان
٣٪	استراليا ـ ايطاليا ـ فرنسا ـ النمسا ـ النرويج
٤٪	نيذرلاند ـ الدنمارك
٥٪	فنلنده

* باستثناء ايرلنده (١٠٪)

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

من جهة اخرى فإن القطاع الصناعي في بداية التسعينات لم يسهم إلا بنحو ٢٠ ٪ ـ ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل. وتستثنى حالات نيجيريا والصين وتاجكستان وزمبابوي وليسوثو واندونيسيا وزامبيا من مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل في ان قطاعها الصناعي اسهم بنحو ٣٥ ٪ ـ ٤٠ ٪ من ناتجها المحلي الاجمالي .

ولكن يلاحظ ان النسب السابقة تتضمن النشاط الصناعي التقليدي والصناعات الاستخراجية بالاضافة الصناعية التحويلية الحديثة ـ Manufacturing Indury والاخيرة فقط بطبيعة الحال هي التي تعبر عن القوة الديناميكية الحقيقية الدافعة لعملية النمو . والرجوع الى الاحصائيات الخاصة ببداية التسعينات نجد أن الصناعة التحويلية الحديثة لم تمثل أكثر من ٥ ٪ ـ ١٥ ٪ من اجمالي ناتج النشاط الصناعي في معظم حالات البلدان النامية منخفضة الدخل ، وانها تسهم بنحو ٢٠ ٪ ـ ٣٥ ٪ من هذا الناتج الصناعي فقط في حالات زمبابوي واندونيسيا وزامبيا وهذه البيانات تعني أن مساهمة الصناعة التحويلية الحديثة في حالة البلدان النامية منخفضة الدخل قد تتراوح بين ١,٥ ٪ ـ ٥ ٪ (على الاكثر) من الناتج المحلي الاجمالي في معظم الحالات .

وفي البلدان النامية متوسطة الدخل نجد أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي تراوحت ما بين ٣٠ ٪ ـ ٤٥ ٪ في معظم الحالات في بداية التسعينات .. وتقل النسبة عن ٣٠ ٪ في حالات محدودة بينما تتراوح بين ٤٥ ٪ الى ٥٥ ٪ في حالات محدودة أخرى وهي دول المعسكر الاشتراكي السابق في أوربا وآسيا بالاضافة الى كوريا والمملكة السعودية وعمان وبتسوانا . ولكن مرة أخرى بالرجوع الى الاحصائيات نجد أن الصناعة التحويلية الحديثة في مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل لا تمثل في بداية التسعينات أكثر من ٢٠ ٪ من ناتج النشاط الصناعي في معظم الحالات وانها تتراوح ما بين ٢٥ ٪ ـ ٤٥ ٪ من هذا الناتج في عدد محدود جداً من هذه الدول (وهي دول المعسكر الاشتراكي السابق في اوربا وآسيا ففي اذربيجان وجورجيا اسهمت الصناعة التحويلية الحديثة بنحو ٥٣ ٪ ـ ٧٥ ٪ من ناتج النشاط الصناعي وهذين استثنائين نادرين في الحقيقة) . ومعنى هذا ان اسهام الصناعة التحويلية الحديثة في الناتج المحلي الاجمالي في معظم حالات البلدان النامية متوسطة الدخل قد تراوح ما بين ٦ ٪ ـ ١٠ ٪ في بداية حقبة التسعينات .

ونستنتج مما سبق ان نشاط الانتاج الاولى [١٣] يعتبر النشاط الرئيسى فى الدول النامية من حيث مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى ومن هنا تأتى تسميتها احيانا بالدول الزراعـيـة أو الدول المنتجـة الأوليـة . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان النشـاط الزراعى أو انتاج السلع الأولية ليس به فى حد ذاته صفة خاصة تجعله قريباً للتخلف الاقتصادى . فهناك كما هو معروف بلدان متقدمة اقتصادياً مثل استراليا ونيوزيلاند تعتمد اعتماداً كبيراً على الانتاج الاولى فى نشاطها الاقتصادى ..

والواقع ان مشكلة قطاع الانتـاج الاولى فى البلدان النامـيـة تتمـثل فى وجـود عمالة زائدة فيه - كما أشرنا من قبل - مما يعنى إنخفاض متوسط انتاجية العمل . فاذا أضفنا الى هذا ان نسبة كبيرة من قوة العمل فى البلدان النامية ربما تتراوح بين ٦٠ ٪ الى ٨٠ ٪ فى بعض الحـالات تعـمل فى قطاع الإنتـاج الأولى استطعنا ان نضع ايدينا على ملاحظة هامة بشأن العلاقة بين هذا القطاع وقضية التخلف الاقتصادى . ومما يذكر فى هذا المجال ان نحو ٦٨٥ مليون عامل زراعى فى آسيا وافريقيا انتجوا ما قيمته ١٩٥ مليون دولار امريكى فى لواخر الثمانينات بينما ان اقل من ١ ٪ من هذا العدد فى شمال امريكا (نحو ٤,٥ مليون عامل) انتج نحو ثلث هذا الناتج (ما قيمته ٦٠ مليون دولار) فى نفس الفترة وهذا يعنى ان انتاجية العامل الزراعى فى شمال امريكا كانت نحو خمسة وثلاثين ضعفاً انتاجية العامل الزراعى فى آسيا وافريقيا فى أواخر الثمانينات [١٤] .

ومن ناحية أخرى فان المقارنة ما بين حجم القوة العاملة بالقطاع الأولى وتلك العاملة بالقطاع الصناعى فى البلدان النامـيـة - من جانب - ومقدار المساهمة النسبية لكل قطاع على حدة فى الناتج القومى من جـانب آخر - يؤكد لنا الانخفاض النسبى فى إنتاجية العامل بالقطاع الأولى فى معظم البلاد النامية . ولذلك نستطيع أن نتبين أن الاعتمـاد النسبى الكبير على قطاع الانتاج الأولى فى ظروف انخفاض متوسط انتاجيـة العامل بهذا القطاع هو مـا يدعو لإعتبـار نشاط هذا القطاع مظهراً للتخلف الاقتصادى . وهذا نفسه ما يدعو إلى إضفاء صفة الاختلال الهيكلى على اقتصاديات البلاد النامية ، ونستطيع ان نقول أن هذا الاختلال يتمثل عموما فى وجود الجزء الأكبر من عناصرها الانتاجية مستخدما فى قطاع يتميز بانخفاض نسبى فى انتاجية هذه العناصر ..

(٣ ـ جـ) الاعتماد الرئيسى على تصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنوعة وتدهور شروط التبادل الدولى فى غير صالح البلدان النامية .

ان استعراض احصائية التجارة الدولية يفصح عن اعتماد معظم البلدان النامية فى صادرات السلع الأولية (السلع الزراعية والمواد الخام) كما يلاحظ ان معظم هذه الصادرات تتجه إلى البلدان المتقدمة . ومن جهة اخرى فإن استيراد المصنوعات يمثل النسبة الكبرى من واردات البلدان النامية ويلاحظ ان معظم هذه المصنوعات يتدفق الى البلدان النامية من البلدان المتقدمة إقتصادياً . هذه الظواهر لا تعد غريبة أو غير طبيعية فى اطار ما سبق ذكره من اعتماد اقتصاديات معظم البلدان النامية على النشاط الأولى بصفة رئيسية . وفى البلدان النامية منخفضة الدخل سنجد ان نسبة صادرات السلع الأولية فى اجمالى الصادرات عام ١٩٩٢ يصل الى ٥١ ٪ . ولكن باستثناء الصين والهند وباكستان وبنغالاديش ومصر من مجموعة البلدان منخفضة الدخل سنجد ان نسبة صادرات السلع الأولية فى اجمالى صادرات ١٩٩٢ يصل الى ما بين ٨٠٪ الى ٩٠ ٪ . وبالنسبة للبلدان النامية متوسطة الدخل نجد ان نسبة صادرات السلع الاولية مثلت ٤٨ ٪ من اجمالى صادراتها فى ١٩٩٢ . ومرة أخرى فإنه باستثناء بعض الحالات التى نمى فيها النشاط الصناعى نسبياً من مجموعة البلدان النامية متوسطة الدخل ، وهى نحو عشرة بلدان فى اوربا الشرقية وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط بالاضافة الى كوريا وجنوب افريقيا ، سنجد ان صادرات السلع الأولية تصل الى نحو ٦٠ ٪ ـ ٨٠ ٪ من أجمالى صادرات هذه المجموعة .

من الناحية الأخرى فإن واردات السلع المصنوعة (الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى) مثلت ٧٣ ٪ من اجمالى واردات البلدان النامية منخفضة الدخل فى ١٩٩٢ ، ولم يختلف الوضع عن ذلك بالنسبة للبلدان النامية متوسطة الدخل

ويلاحظ ان هيكل التجارة الخارجية للبلدان النامية على هذا النحو المذكور ليس بالهيكل السليم أو المتوازن حيث يعكس اختلالات النشاط الاقتصادى بداخلها . ومن جهة أخرى فان تدهور شروط التبادل التجارى الدولى فى غير صالح البلدان النامية فيه دلالة أخرى اكيدة على عدم سلامة هذا الهيكل..

ومعنى هذا التدهور ان اسعار السلع الأولية قد انخفضت بالنسبة لأسعار السلع الصناعية أو انها لم تجاريها فى الارتفاع على مدى الزمن [١٥] .. وحيث ان السلع الصناعية تأتى اساساً من مجموعة البلدان المتقدمة فان معنى تدهور شروط التبادل الدولى هو ان البلدان النامية تخسر فى تجارتها الخارجية مع البلدان المتقدمة .. وهناك

استثناءات من هذا التقرير العام بطبيعة الحال لبعض البلدان النامية ، مثلاً حالة مجموعة البلدان النامية فى أوربا ووسط آسيا ومعظمها من المعسكر الاشتراكى السابق . وكذلك حالة البلدان النامية فى شرق آسيا ومنطقة الباسفيكى .. وسوف نجد أن معظم البلدان المتقدمة على عكس البلدان النامية ، قد استطاعت ان تحقق تحسنا فى شروط التبادل ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٢ ..

(٣ ـ د) العجز المستمر في موازين المدفوعات ونمو المديونية للعالم الخارجي :

من الممكن بمراجعة موازين مدفوعات البلدان النامية التأكد من ان حصيلة صادرات البلدان النامية لم تحقق نمواً بنفس المعدلات التى كانت تنمو بها وارداتها على مدى الأجل الطويل .. ويرجع هذا الى اسباب كثيرة لسنا الآن فى مجال تحليلها ولكن لا شك ان بعض الملاحظات التى تراكمت لدينا حتى الآن من ارتفاع معدلات التضخم والاختلالات الهيكلية الداخلية لها علاقة اكيدة بضعف المقدرة التصديرية وزيادة الرغبة فى الاستيراد من الخارج .. وبالأضافة الى هذا فإن ما ذكرناه من تدهور شروط التبادل الدولى يؤكد أن تجارة السلع الأولية من جهة البلدان النامية لا تجرى فى صالحها .. وفى الجدول (٢ ـ ٥) بيان لحالة العجز فى ميزان الحساب الجارى فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٢ .. ويلاحظ تضخم قيمة العجز فى حالات كثيرة بين العامين المذكورين . . وعلينا للمقارنة ان نتذكر بان عجز الميزان الجارى يعكس عدم القدرة على تنمية موارد النقد الأجنبى من الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) بما يكفى لتغطية مدفوعات الواردات (المنظورة وغير المنظورة) ..

وقد ترتب على العجز المستمر فى ميزان الحسابات الجارى في معظم حالات البلدان النامية نضوب الاحتياطيات الدولية International Reserves ومن ثم ضرورة تغطية جانب من قيمة الواردات عن طريق الاقتراض من الخارج .. ويلاحظ ان استمرار العجز فى الميزان الجارى ارتبط باستمرار الحاجة إلى الاقتراض من الخارج . ومن جهة اخرى فإن الكثير من البلدان النامية لجأ الى الاقتراض من الخارج أيضاً بسبب الرغبة فى الاسراع بعملية التنمية .. وهكذا فإن المديونية الخارجية اصبحت لأكثر من سبب ـ مظهراً من المظاهر المميزة قطعاً للبدان النامية .. وواضح من الاحصائيات الدولية تضخم المديونية فى حالات عديدة مما يدل على استمرار العوامل المسببة لها ويدل على عدم مقدرة البلدان النامية على تصحيح أوضاعها . والجدول (٢ ـ ٦) يبين موقف المديونية الخارجية للبلدان النامية .

جدول (٢ ـ ٥)

ميزان الحساب الجارى لبعض البلدان النامية

١٩٩٢، ١٩٩٧٠

	بعد التحويلات الرسمية مليون دولار أمريكي ١٩٧٠	 ١٩٩٢
(١) بلدان نامية ذات دخل منخفض		
بنجلاديش	— ١١٤	٣٠١
الهند	— ٣٨٥	— ٤٨٠٩
نيكاراجوا	— ٤٠	— ٦٩٥
باكستان	— ٦٦٧	— ١٠٤٩
اندونيسيا	— ٣١٠	— ٣٦٧٩
(٢) بلدان نامية ذات دخل متوسط منخفض		
بيرو	٢٠٢	— ٢٠٦٥
الاردن	— ٢٠	— ٧٤١
كازخستان	٠٠	— ١٤٧٩
تايلاند	— ٢٥٠	— ٦٦٨٢
بولندا	٠٠	— ٦٥٨
تركيا	— ٤٤	— ٩٤٣
ايران	— ٥٠٧	— ٤٦٥١
الاتحاد الروسي	٠٠	— ١٦٠٠٠
(٣) بلدان نامية ذات دخل متوسط مرتفع :		
المكسيك	— ١٠٦٨	— ٢٢٨١١
الارجنتين	— ١٦٣	— ٨٣٧٠
كوريا	— ٦٢٣	— ٤٥٢٩
اليونان	— ٤٢٢	— ٢١٤٠
العربية السعودية	٧١	— ١٩٤٣١

جدول (٢ ـ ٦)

إجمالى الدين الخارجى لبعض البلدان النامية

(١) بلدان نامية ذات دخل منخفض	مليون دولار أمريكي ١٩٨٠	 ١٩٩٢
بنجلاديش	٤٠٥٣	٣١٨٩
الهند	٢٠٥٨٢	٧٦٩٨٣
نيجيريا	٨٩٣٤	٣٠٩٥٩
نيكاراجوا	٢١٩٢	١١١٢٦
باكستان	٩٩٣٦	٢٤٠٧٢
مصر	٢٠٩١٥	٤٠٠١٨
اندونيسيا	٢٠٩٤٤	٨٤٣٨٥
(٢) بلدان نامية ذات دخل متوسط منخفض		
الفلبين	١٧٤١٧	٣٢٤٩٨
بيرو	٩٣٨٦	٢٠٢٩٣
الاردن	١٩٧١	٧٩٢٩
كازخستان	صفر	٢٥
تونس	٣٥٢٦	٨٤٧٥
تايلاند	٨٢٩٧	٣٩٤٢٤
بولندا	٨٨٩٤	٤٨٥٢١
تركيا	١٩١٢٣	٥٤٧٧٢
ايران	٤٥٠٨	١٤١٦٧
الاتحاد الروسي	٢٢٤٠	٧٨٦٥٨
(٣) بلدان نامية ذات دخل متوسط مرتفع :		
البرازيل	٧١٠١٢	١٢١١١٠
المكسيك	٥٧٣٧٨	١١٣٣٧٨
الارجنتين	٢٧١٥٧	٦٧٥٦٩
كوريا	٢٩٤٨٠	٤٢٩٩٩

هوامش الفصلين الأول والثانى

(١) متوسط الدخل الحقيقى للفرد = الدخل القومى الحقيقى / عدد السكان

وعادة ما تستخدم تقديرات الناتج القومى الإجمالى GNP كممثل للدخل القومى الحقيقى فيقال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . أما لفظة «الحقيقى» فتعنى إستخدام تقديريات الناتج القومى الإجمالى وفقاً لأسعار سنة معينة تستخدم كسنة أساس وذلك حتى يتم حذف أثر التغيرات فى الأسعار .

(٢) الواقع أن مستوى ٢٥٠٠ – ٣٥٠٠ دولار للفرد فى العام يمثل فى منتصف التسعينات المستوى العادى للدخل فى البلدان التى تقع فى قمة فئة الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط المنخفض ، ولكنه يمثل المستوى أو المتوسط المنخفض للمعيشة داخل الدول ذات الدخل المرتفع التى بلغ متوسط نصيب الفرد فى أقلها تقدماً ١٠,٠٠٠ دولار فى العام .

(٣) البيانات السابق ذكرها والخاصة بمعدلات نمو الدخل الحقيقى للفرد مستمدة ومجمعة من البيانات الاحصائية التى ينشرها البنك الدولى فى تقريره السنوى عن التنمية فى العالم World Development Report وآخر التقارير التى استخدمت عند اعداد هذا المؤلف تقرير ١٩٩٤ .

(٤) أنظر احصائيات العمل فى المصادر الإحصائية لهيئة الأمم المتحدة :

U,N Demograhic Year Book.

وكذلك فى احصائيات منظمة العمل الدولية ILO فى فترة أواخر الثمانينات وهى المتاحة إلى الآن عن الدول النامية (بدرجة من الثقة) .

(٥) انـظـر : C. Kindleberger, Econmic Development, pp. 104, 105, McGraw Hill 1965.

وما زالت الدراسات الحديثة تؤكد الحقائق المذكورة وهو أن العديد من العوامل الاجتماعية تتداخل فى التأثير على انتاجية العمل فى البلدان النامية أنظر مثلاً :

M. Todaro, Economic Development, Longman, 1994, 5 th edtion, pp. 46 - 48.

(٦) أنظر : * Stephen Enke, Economics for Development, pp. 29 - 33, London, 1963.

* B. Higgins, Economic Development, Chapter 11, pp. 267 - 273, Allahabad, reprint, 1966.

(٧) فى خلال القرن التاسع عشر لم تكن البلاد النامية تخلو كلية من مظاهر التقدم الفنى الزراعى . فنجد بعض الزراعات الضخمة المتخصصة فى إنتاج محاصيل تصديرية للبلدان الصناعية (المتقدمة) قد اقيمت فى عدد كبير من البلدان النامية بالاعتماد على رأس المال الأجنبى . وكثيراً ما كانت الطرق الفنية المستخدمة فى زراعة الأرض فى الحالات المذكورة تتسم بالتقدم .

(٨) يختلف الأسلوب المستخدم فى تقدير رأس المال ، فهناك أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة Adjusted Historical Cost ، وتكلفة الأحلال Replacement Cost والتقدير التقريبى لطاقة الكسب للأصول الرأسمالية والذى ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار الظروف الحالية والمستقبلية .. انظر بعض المناقشات المفيدة فى J. Robinson, The accumlation of Capital, London, Macmillan, 1965, pp. 114 - 123.

(٩) بالرغم من ندرة الإحصائيات فإنه يمكن الاستدلال على ذلك بالبيانات المتاحة عن قطاع الصناعة التحويلية Manufacturing والذى يرتبط نسبياً بتقنيات متقدمة ومكثفة لرأس المال . وتظهر البيانات الإحصائية التى ينشرها البنك الدولى وغيره صغر حجم أو ضئالة حجم هذا القطاع فى غالبية الدول النامية ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط المنخفض . كذلك تشير التقارير إلى انخفاض حجم معامل رأس المال / العمل فى النشاط الزراعى فى معظم البلدان النامية .

(١٠) انظر تقرير البنك الدولى عن «الفقر» - تقرير التنمية فى العالم عام ١٩٩٠ ص ١٩٩ ، ٢١٠ - ٢١١ . كذلك تقرير البنك عن ١٩٩١ ص ٦٢ - ٦٧ عن محددات نمو الدخل والنسبة المئوية لحصة الناتج التى يفسرها نمو مدخلات عناصر الإنتاج .

(١١) أنظر :

- B. Higgins, Economic Development, Chapter 2, pp. 47 - 48, 60 - 62, and 391 - 394.

(١٢) أنظر :

- P. O. Brian, A Revolution in Egypt's Economic System, pp. 12 - 27, Oxford University Press, 1966.

(١٣) يلاحظ أن قطاع النشاط الأولى يشمل الزراعة وبعض أنشطة أولية أخرى . ولكن يجب أن يلاحظ أن الاحصائيات الدولية فى هذه المجالات ليست قابلة للمقارنة الدقيقة حيث لا تسير دائماً على نمط واحد فى تعريف النشاط الزراعى والنشاط الصناعى أو فى التفرقة بين النشاط الأولى وغيره، ولذلك فإن الأرقام المذكورة يجب أن تؤخذ كمؤشرات عامة وليس أكثر من هذا .

(١٤) أنظر : - M. Todaro, Economic Development, p. 51.

(١٥) معدل التبادل للتجارة الدولية وهو ما يطلق عليه باختصار معدل التبادل الدولى Terms of Trade يحسب بطرق مختلفة من أبسطها وأوضحها وأكثرها شيوعاً فى الاحصائيات الدولية ما يسمى بمعدل التبادل الصافى للتجارة الدولية ويقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات تجاه أسعار الواردات . ويستخدم فى هذا كل من الرقم القياسى لأسعار الصادرات والرقم القياسى لأسعار الواردات على النحو الآتى :

$$\text{معدل التبادل الدولى الصافى} = \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}}$$

فإذا تحسنت أسعار الصادرات للدولة تجاه أسعار وارداتها كان هذا يعنى تغير معدل التبادل الدولى لصالح الدولة والعكس صحيح .

الفصل الثالث
مؤشرات حيوية واجتماعية للدول النامية

١ - الغـــذاء :

يتعلق مؤشر الغذاء جزئياً بمقدرة الأفراد على الانفاق والتى تتحدد أصلاً بالدخل، لذلك فإنه كلما انخفضت المقدرة الدخلية للأفراد فى أى مجتمع كلما قلت مقدرتهم على اشباع كافة احتياجاتهم الغذائية . ومن جهة أخرى فإن طريقة اشباع الاحتياجات الغذائية أو نمط الغذاء المستهلك يتوقف أيضاً على متوسط الدخل الذى يحصل عليه الفرد أو الذى تحصل عليه الأسرة . ومن ثم تختلف نوعيات الغذاء المستهلك من مجتمع لآخر اعتماداً على مستويات الدخل . وتتميز الدول المتقدمة باستهلاكها لنوعيات راقية من الغذاء وذلك بخلاف الدول النامية .

ومع ذلك فإن الدخل ليس وحده هو الذى يحدد مستويات الغذاء فى الدول النامية فهناك المعونات الغذائية التى تتلقاها هذه الدول .. وهناك أيضاً الواردات من الغذاء التى تمول عن طريق قروض أجنبية قد يطول أمد سدادها . وبالرغم من أن المعونات الغذائية الحرة تساعد فى رفع المستوى الغذائى فى المتوسط داخل أى دولة نامية إلا أنها تدل على أن هناك مشكلة ، والتوسع فيها يدل على زيادة حدة هذه المشكلة . وفى الجدول رقم (٣ ـ ١) بيانات احصائية عن حالة الغذاء فى مصر فى اطار مقارن .

ويشير رقم السعرات الحرارية المتاحة للفرد/ يوميا فى مصر إلى أن الحالة الغذائية مرتفعة عن أى بلد آخر من البلدان النامية المذكورة سواء فى ١٩٦٥ أو فى ١٩٩٠ فيما عدا أربعة منها وهى بلغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والبرتغال واليونان حيث يصل متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد فى الدولة الأخيرة مثلاً إلى ٣٨٥٢ سعر حرارى يوميا ، بالمقارنة بمصر ٣٣٣٦ فى ١٩٩٠ .. بل أن متوسط السعرات الحرارية المتاح للفـرد فى مصـر أكبـر من المتاح فى بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع مثل اسـرائيل وسنغافـورة بل وأكبـر من بعض الدول المتقدمـة مثل اليابـان ..

جدول (٣ ـ ١)

حالة الغذاء

في مصر وبعض دول العالم النامية والمتقدمة

الدولـــة	السعرات الحرارية المتاحة للفرد/ يوميا		المعونة الغذائية من الحبوب (ألف طن متري)	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٧٥/٧٤	١٩٩٠/٨٩
الهند	٢٠٢٨	٢٢٢٩	١٥٨٢	٤٥٦
الصين	١٩٢٩	٢٦٣٩	٠٠	٨٤
باكستان	١٧٧٣	٢٢١٩	٥٨٤	٤٢٨
مصـــر	٢٣٩٩	٣٣٣٦	٦١٠	١٢١٠
المغرب	٢١١٢	٣٠٢٠	٧٥	٢٩٩
تركيا	٢٦٩٨	٣٢٣٦	١٦	١٣
الجزائر	١٧٠١	٢٨٦٦	٥٤	١١
بلغاريا	٣٤٤٣	٣٧٠٧	٠٠	٠٠
ايران	٢٠٦٠	٣١٨١	٠٠	٢٢
المكسيك	٢٥٧٠	٣٠٥٢	٠٠	٣٤٩
البرازيل	٢٤١٧	٢٧٥١	٣١	٢٠
يوغوسلافيا	٣٢٤٣	٣٦٣٤	٠٠	٠٠
تشيكوسلوفاكيا	٣٣٩٧	٣٦٣٢	٠٠	٠٠
البرتغال	٢٦٤٧	٣٤٩٥	٠٠	٠٠
كوريا	٢١٧٨	٢٨٥٢	٢٣٤	٠٠
اليونان	٣٠٢٩	٣٨٢٥	٠٠	٠٠
اسرائيل	٢٧٩٩	٣١٧٤	٥٣	٠٠
أسبانيا	٢٧٧٠	٣٥٧٢	٠٠	٠٠
سنغافورة	٢٢٨٥	٣١٩٨	٠٠	٠٠
المملكة المتحدة	٣٣٠٤	٣١٤٩	٠٠	٠٠
ايطاليا	٣٠٩٧	٣٥٠٤	٠٠	٠٠
الولايات المتحدة	٣٢٣٤	٣٦٧١	٠٠	٠٠
ألمانيا	٣٠٨٨	٣٤٤٣	٠٠	٠٠
اليابان	٢٦٦٨	٢٩٥٦	٠٠	٠٠

ومع ذلك من جانب آخر فإن مصر تحصل على معونة غذائية حرة من الحبوب أكبر من أى دولة أخرى نامية فى العالم (١) حيث وصلت فى ١٩٩٠ إلى ١٢١٠ طن مترى وهذه تساوى ٢٦٥٪ مما أخذته الهند فى نفس العام علما بأن سكان الهند بلغوا ١٦٫٣ مرة مثل سكان مصر فى نفس العام . وهكذا فإن الفرد المصرى فى المتوسط لايعانى أبداً من سوء تغذية ولكنه يغذى نفسه من المعونات الحرة التى يحصل عليها من بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .. ويلاحظ أن معونات الغذاء دائما تتأثر بحالة العلاقات السياسية فإن كانت طيبة تدفقت وان لم تكن توقفت ..

ومن جهة أخرى فإن واردات الحبوب فى مصر ازدادت زيادة كبيرة من ٣٫٨٧٧ مليون طن مترى فى ١٩٧٤ إلى ٨٫٥٨٠ مليون طن مترى فى ١٩٩٠ أى بنسبة ١٢١٫٣٪ وحيث كان الميزان التجارى يعانى من عجز مستمر فيما بين هذه السنوات فإن هذا يدل مرة أخرى على أن المستوى الغذائى المرموق للفرد المصرى فى المتوسط يعتمد على الخارج أما بمعونة حرة أو بواردات غذائية تتم فى ظروف عجز تجاه العالم الخارجى .

ويمكن أيضاً أن تؤخذ نسبة المنفق على الغذاء كمؤشر على الحالة الاقتصادية للبلد . فمن المعروف فى النظرية الاقتصادية أن نسبة المنفق على الغذاء من الاستهلاك المحلى سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو على مستوى المجتمع تزداد كلما انخفض مستوى الدخل والعكس صحيح أى تقل كلما ارتفع مستوى الدخل .

---

(١) الجدول رقم (٣ ــ ٦) لايبين حالة جميع الدول النامية - راجع جدول رقم (٤) فى التقرير السنوى للتنمية - البنك الدولى Agriculture & Food . واستثناء حصلت بولنده وهى من بين الدول النامية ذات الدخل المتوسط على معونة غذائية كبيرة فى ١٩٩٠/٨٩ بلغت ١٫٥٨٢ مليون طن مترى وكان ذلك فى ظروف تحولها من المعسكر الاشتراكى إلى المعسكر الرأسمالى قبل سقوط دولة الاتحاد السوفيتى . ويؤكد هذا تعلق المعونات الحرة بالأحوال السياسية كما يأتى فى السطور التالية بأعلى .

وفى الاحصائيات الدولية المتاحة فى تقرير البنك الدولى عن ١٩٩٢ نجد أن ماينفقه القطاع العائلى فى الدول النامية ذات الدخل المنخفض على الغذاء وحده يتراوح فى المتوسط بين ٥٠٪ - ٦٠٪ من اجمالى انفاقه الاستهلاكى بالمقارنة بنحو ٣٠٪ - ٤٠٪ فى الدول النامية ذات الدخل المتوسط ونحو ١٢٪ - ٢٠٪ من الانفاق الاستهلاكى فى الدول ذات الدخل المرتفع . وفى مصر ، بالمقارنة ، نجد أن النسبة هى ٥٠٪ مما يؤكد انتماؤها إلى مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض .

٢ - الصحة والعمر :

تتخذ السعرات الحرارية المتاحة من الغذاء للفرد - يوميا كأحد المؤشرات لحالة الغذاء أو الصحة ... ولاشك أن هذا المؤشر فى حد ذاته يعتبر جيداً بالنسبة للفرد المصرى بالمقارنة بمعظم الدول النامية . ولكن هناك مؤشرات أخرى للحالة الصحية منها عدد السكان لكل طبيب واحد وكذلك عدد السكان لكل ممرض (أو ممرضة) . وفى مصر فى ١٩٦٥ كان عدد السكان لكل طبيب يبلغ ٢٣٠٠ فرد فى المتوسط . وتحسنت هذه النسبة فى ١٩٨٤ كثيراً حيث أصبح كل ٧٧٠ فرد فى المتوسط يقابلهم طبيب واحد (١) . وبالنسبة للممرضين فإن الرقم عدد السكان لكل ممرض كان ٢٠٣٠ فى ١٩٦٥ ثم ٧٨٠ فى ١٩٨٤ . ووضع مصر فى هذا الصدد أفضل بكثير من الهند أو الباكستان أو الصين بل ومن عديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض . انظر جدول (٣ - ٢)

جدول (٣ - ٢)

الدولة	عدد السكان لكل طبيب		عدد السكان لكل ممرض	
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤
الصين	١٦٠٠	١٠١٠	٣٠٠٠	١٦١٠
باكستان	-	٢٩٠٠	٩٩١٠	٤٨٩٠
تونس	٨٠٠٠	٢١٥٠	٠٠	٣٧٠
تركيا	٢٩٠٠	١٣٩٠	٠٠	٩٠٣٠

(١) هذه هى آخر الاحصائيات المتاحة فى تقرير ١٩٩٢ وهى عن ١٩٨٤ .

بل أن وضع مصر أفضل من بعض الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فى نسبة الأطباء والمشتغلين بالتمريض للسكان مثل البرازيل والعراق .

أما فى الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع فكان لديها فى المتوسط طبيب واحد لكل ٨٩٠ فرد فى ١٩٦٥ ثم لكل ٤٧٠ فرد فى ١٩٨٤ . كما كان لديها فى المتوسط ممرض واحد لكل ٤٤٠ فرد فى ١٩٦٥ ثم لكل ١٥٠ فرد فى ١٩٨٤ .

وثمة مؤشر آخر للصحة يتمثل فى نسبة ماينفق عليها من اجمالى استهلاك القطاع العائلى . فنجد أن نسبة ماينفق على العناية بالصحة من اجمالى الاستهلاك العائلى فى الدول ذات الدخل المنخفض لاتزيد عن ٢٪ - ٣٪ بالمقارنة بنحو ١٠٪ - ١٥٪ فى معظم حالات البلدان ذات الدخل المرتفع (تقرير التنمية للبنك الدولى فى١٩٩٢) ويلاحظ أن الانفاق على العناية الطبية لايقتصر على نفقات العلاج فى حالة المرض بل يشمل أيضا نفقات الفحوص الطبية الدورية والمحافظة على اللياقة البدنية والصحة النفسية وهذا من أهم مايميز سلوك الأفراد فى الدول المتقدمة . وتصل نسبة الانفاق على العناية الطبية فى حالة مصر إلى ٣٪ من اجمالى الانفاق الاستهلاكى العائلى .

وتنعكس الأحوال المعيشية والصحية للسكان بصفة عامة على متوسط العمر(١). وفى مجموعة الدول النامية ذات الدخل المنخفض-احصائيات ١٩٩٠ -

---

(١) الأعمار كما يؤمن أهل الاسلام وأهل الأديان السماوية جميعا مقدّرة ومحدّدة بيد الله عز وجل .. ولكن لكل شيء سببا .. وسبب من أسباب قصر العمر قلة الغذاء وسوء الحالة الصحية والعجز عن توفير العلاج .. لذلك نجد أن « متوسط العمر » « كظاهرة احصائية » يتناسب فى كل دولة طرديا مع الأحوال المعيشية والصحية . وعلى سبيل التأكيد فإن هذه أسباب .. وهناك أسباب أخرى عديدة تحدد متوسطات الأعمار على مستوى « كل مجتمع » .. أما بالنسبة « للفرد الواحد » فلايستطيع مؤمن أن يتكلم عن « متوسط للعمر » يتحدد بالحالة المعيشية أو بالحالة الصحية . إذ لو كانت المقدرة على المعيشة وعلى العلاج =/=

نجد أن متوسط العمر المحتمل عند المولد لايتجاوز ٤٧ سنة أو ٤٨ سنة للفرد بل ويهبط إلى ٤٢ سنة في بعض الحالات (مثل غينيا) وفي مصر يبلغ متوسط العمر المحتمل عند المولد ٦٠ سنة .. وفي بعض البلدان مثل الصين وسيرلانكا وهي من الدول النامية ذات الدخل المنخفض يصل متوسط العمر المحتمل إلى ٧٠-٧١ سنة ، ويعتبر هذا في حد ذاته مؤشراً جيداً على تحكم عوامل أخرى غير الدخل في مسألة العمر المحتمل على مستوى المجتمع في بعض الحالات .

ولكن مما يدل على إرتباط الأحوال المعيشية والصحية عموماً بمتوسط العمر المحتمل للفرد على مستوى المجتمع ، أن هذا المتوسط يرتفع تدريجياً في الدول ذات الدخل المتوسط ثم في الدول ذات الدخل المرتفع .. فمعظم الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض يتراوح فيها متوسط العمر المحتمل بين ٦٥ - ٦٦ سنة ومعظم الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع يبلغ فيها متوسط العمر المحتمل ٦٨ سنة . بينما أن الدول ذات الدخل المرتفع يتمتع فيها معظم الأفراد بمتوسطات أعمار تتراوح بين ٧٥ - ٧٧ سنة .

٣ - نسبة الأمية والإنفاق على التعليم :

ثبت في دراسات التنمية الاقتصادية أن هناك علاقة موجبة مؤكدة بين زيادة أعداد المتعلمين والتنمية الاقتصادية ، والعكس صحيح . فكلما زادت نسبة غير المتعلمين (نسبة الأمية) كلما انخفضت معدلات التنمية وازدادت درجة التخلف !

وفي ١٩٩٠ وصلت نسبة الأمية بين الأشخاص البالغين في الدول ذات الدخل المنخفض إلى ٤٠٪ للذكور والإناث معاً وإلى ٥٢٪ للإناث فقط وبلغت نسبة الأمية بين البالغين في مصر اجمالاً ٥٢٪ وبالنسبة للإناث بصفة خاصة ٦٦٪ . وعلى هذا

=/= هي المحددة للأجل لما مات الأغنياء في الدول المتقدمة ولما رأينا فقيراً مسناً في الدول الفقيرة يسعى في الطرقات يتسول ويسأل الناس .

فموقف مصر فى هذا الصدد يعتبر أسوأ من المتوسط العام الشائع فى البلدان ذات الدخل المنخفض والذى سبق ذكره . ومع ذلك هناك دول أخرى أسوأ حالاً من مصر مثل الباكستان حيث وصلت نسبة الأمية فى ١٩٩٠ بين البالغين اجمالاً إلى ٦٥٪ وبين النساء البالغات إلى ٧٩٪ ، أو الصومال حيث تصل النسب المقارنة إلى ٧٦٪ ، ٨٦٪ على الترتيب . ويلاحظ أن الصين بالرغم من وقوعها فى فئة الدول ذات الدخل المنخفض ، ولايزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن ٦ر٦١٪ من متوسط نصيب الفرد من الدخل فى مصر ، إلا أن نسبة الأمية فيها لاتزيد عن ٢٧٪ بين البالغين عموماً وعن ٣٨٪ بين الأناث البالغات بصفة خاصة فى ١٩٩٠ .

ومثال الصين يدل على أن الجهد البشرى المنظم فى ميدان التعليم قد أثمر ثمرة طيبة بالرغم من ضعف الامكانيات الرأسمالية اللازمة للعملية التعليمية . ويلاحظ أن مصر من أوائل الدول النامية التى أقدمت على تشجيع التعليم ومحو الأمية فى مطلع القرن الماضى (فترة حكم محمد على باشا) ثم على فرض التعليم الإلزامى بالقانون عام ١٩٣٦ .

وفى الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض نجد أن نسبة الأمية أقل بشكل واضح عن الدول ذات الدخل المنخفض . ففى ١٩٩٠ تراوحت نسبة الأمية فى هذه الدول بين ٢٢٪- ٢٥٪ للبالغين عموما (ذكور وأناث) وبين ٢٧٪ - ٣٢٪ للأناث على حده . أما فى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فلم تزد نسبة الأمية عموماً عن ١٦٪ بين البالغين اجمالاً وعن ١٩٪ للأناث على حده فى ١٩٩٠ . أما فى الدول ذات الدخل المرتفع فإن نسبة الأمية تراوحت فى ١٩٩٠ بين ١٪ - ٥٪ فى معظم الحالات . وبالرغم من أن هذه المقارنات جميعاً تدل على أن الامكانيات الاقتصادية ممثلة فى ارتفاع مستوى الدخل لها أثر مباشر فى محو الأمية إلا أن هذه ليست بقاعدة عامة . ذلك لأن محو الأمية لايعتمد فقط على زيادة الامكانيات المادية التعليمية وإنما أيضاً على استنباط النظام التعليمى الملائم فى اطار الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والقيم السائدة . كما يعتمد محو الأمية أيضاً على رغبة الأفراد فى التعلم أو فى تعليم أبنائهم وهى رغبة تتحدد بعديد من العوامل الاجتماعية والنفسية والحضارية (١) . وليس هناك دليل أوضح على أن نسبة الأمية لاتتحدد بالامكانيات المادية وحدها (والتى هى دالة لمستوى الدخل) من مقارنة الكويت بالصين فى مجال الأمية . فالكويت دولة نامية ولكنها مصنفة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ١٣٫٤٠٠ دولار فى السنة (احصاءة ١٩٨٩) وهذا الدخل الفردى يساوى ٣٦٫٢ مرة متوسط دخل الفرد فى الصين فى ١٩٩٠ . ومع ذلك فإن نسبة الأمية المسجلة بالنسبة للكويت فى أواخر الثمانيات بلغت ٢٧٪ للبالغين من الذكور والأناث ، وهى نفس النسبة الموجودة فى الصين ، ولاشك أن تجربة الصين الحديثة فى ميدان التعليم تحتاج إلى دراسة للاستفادة منها حيث أنها لم تجرى فى اطار فلسفة التعليم الغربية أو نمط المدارس الغربى وإنما حاولت الاستفادة من تطوير نظام التعليم التقليدى وفقاً للاحتياجات وفى اطار الامكانيات .

إن وجود عوامل عديدة تؤثر على نسبة الأمية داخل أى مجتمع لاينفى أن للامكانيات المادية دور هام بين هذه العوامل . وعديد من رجال الاقتصاد المعاصرين يأخذون مقدار الانفاق على التعليم ومتوسط نصيب الفرد كأحد المؤشرات الايجابية

---

(١) ومما ينبغى ذكره هنا أن العرب قبل الإسلام كانوا يعيشون فى ظروف متخلفة غاية فى التخلف بالمقارنة بالروم والفرس أو بالمقارنة بأهل الحبشة وكان يشيع فيهم الجهل . ثم ما أن دخلوا فى دين الإسلام انبعثت منهم الرغبة القوية فى التعلم حيث تمكنوا من قراءة القرآن ثم تقدمت بهم الحضارة بعد ذلك حتى صاروا بعد أقل من قرن من بعثة النبى صلى الله عليه وسلم من أكثر الأمم علماً وقادوا ركب الحضارة على المستوى العالمى لعدة قرون بعد ذلك . والإسلام مازال ديننا فى مصر ولكننا أهملنا تعليمه لأولادنا وبناتنا فى اطار سيطرة الحضارة الغربية علينا فى أواخر عصر الاستعمار وبعد ذلك ... فأصبحت نسبة الأمية لدينا تزيد عن عديد من الدول النامية التى بدأت تتعلم بعدنا بقرون عديدة !!

التى تدل على جدية الحركة نحو التخلص من الأمية ومن ثم جدية الحركة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى الاحصائيات الخاصة بالسنوات الأخيرة من حقبة الثمانينات نجد أن النسبة المخصصة من اجمالى الانفاق الاستهلاكى العائلى على التعليم تختلف باختلاف مستويات التخلف أو التقدم الاقتصادى . ففى الدول ذات الدخل المنخفض نجد أن نسبة ماينفق على التعليم من اجمالى الانفاق الاستهلاكى فى القطاع العائلى تصل إلى نحو ٤٪ - ٥٪ فى البلدان ذات الدخل المنخفض . والنسبة المقارنة المسجلة لمصر هى ٦٪ وهى مرتفعة بالمقارنة بالنسبة العامة لفئة البلدان ذات الدخل المنخفض وتتقارب كثيراً مع النسبة الشائعة فى كثير من البلدان ذات الدخل المتوسط . أما فى البلدان ذات الدخل المرتفع فإن نسبة ماينفق على التعليم من اجمالى الانفاق الاستهلاكى للقطاع العائلى تصل إلى ٨٪ - ٩٪ مع وجود استثناءات فى حالات اسرائيل وسنغافورة (دول نامية) وكندا حيث تصل النسبة إلى ١٢٪ (١) .

وبالطبع فإن ارتفاع نسبة المنفق على التعليم مع ارتفاع المستوى الاستهلاكى فى الدول ذات الدخل المرتفع يعنى أن هناك فجوة كبيرة بين مقدار ماتنفقه العائلات على تعليم أبنائها فى هذه الدول ومقدار ماتستطيع العائلات فى الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط أن تنفقه لنفس الغرض .

وباستخدام الاحصائيات المتاحة يمكن تقدير انفاق القطاع العائلى (الانفاق الخاص) على التعليم فى مصر عام ١٩٩٠ بنحو ١٥٩٤ مليون دولار أمريكى وفى تركيا بنحو ٦٥٦ مليون دولار أمريكى وهو أقل بكثير من مصر ، ويرجع ذلك إلى أن نسبة مايخصصه القطاع العائلى للتعليم من اجمالى استهلاكه تبلغ ١٪ بينما هى فى مصر ٦٪ .

---

(١) ونجد أن النسبة المذكورة تقل بصفة استثنائية فى هونج كونج وفى أسبانيا إلى ٥٪ .

وفي الجدول (٣ ـ ٣) تقديرات لإنفاق القطاع العائلي على التعليم في مصر مع المقارنة بأربع دول أخرى هي تركيا واسرائيل والولايات المتحدة واليابان . وبمعرفة عدد السكان في كل بلد يمكن على وجه التقريب معرفة متوسط نصيب الفرد من الانفاق الخاص على التعليم (الانفاق الخاص على التعليم / عدد السكان) . إلا أن النسبة من السكان التي هي في سن التعليم أقل من اجمالي عدد السكان . وبافتراض أن هذه النسبة في مصر والدول النامية تصل إلى ٤٠٪ وأنها تصل إلى نحو ٣٠٪ في الولايات المتحدة أو في اليابان يمكن تقدير متوسط نصيب الفرد من الانفاق الخاص على التعليم بصورة أكثر اقترابا من الواقع ويتضح لنا من المقارنات عظم الفارق بين هذا المتوسط في مصر ومثيله في اسرائيل وهي دولة نامية أو في الولايات المتحدة واليابان . فالانفاق الخاص على تعليم الفرد يصل في اسرائيل إلى ٢٦ مرة مثل الرقم الخاص بمصر .

جدول (٣ ـ ٣)

تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الانفاق الخاص على التعليم في ١٩٩٠

الدولـــة	الانفاق الخاص على التعليم (مليون دولار)	متوسط نصيب الفرد / السنة بالدولار (أ) *	متوسط نصيب الفرد / السنة بالدولار (ب) *
مصـــر	١٥٩٤	٣٠٫٦	٧٦٫٥
تركيـا	٦٥٦	١١٫٦	٢٩٫٢
اسـرائيل	٣٧٦٦٫٦	٨٠١٫٠	٢٠٠٣٫٥
الولايات المتحدة	٢٨٩٠٢١٫٠	١١٥٦٫٠	٣٨٥٣٫٦
اليابـان	١٣٤١٩٥٫٠	١٠٨٦٫٦	٣٦٢٦٫٩

المصادر الاحصائية من تقرير البنك الدولي للتنمية عن ١٩٩٢ وجميع التقديرات قام بها المؤلف وقد تم تقدير انفاق القطاع العائلي على التعليم على أساس الناتج المحلي الاجمالي × نسبة الانفاق الخاص على الاستهلاك × نسبة مايخصص من الانفاق الاستهلاكي الخاص للتعليم .

* متوسط نصيب الفرد/ السنة بالدولار (أ) تم تقديره على أساس الرقم المذكور فى العمود الأول مقسوماً على عدد سكان كل دولة فى منتصف ١٩٩٠ وفقاً للاحصائيات المتاحة .

* أما متوسط نصيب الفرد/ السنة بالدولار (ب) فقد تم تقديره على أساس الرقم المذكور فى العمود الأول مقسوماً على ٤٠٪ من السكان فى مصر أو تركيا أو اسرائيل ومقسوماً على ٣٠٪ من السكان فى الولايات المتحدة واليابان ويلاحظ أن نسبة الأطفال والشباب ترتفع فى الدول النامية وتنخفض فى الدول المتقدمة وذلك لانخفاض معدل التوالد .

وبالاضافة إلى انفاق القطاع العائلى هناك الانفاق العام على التعليم ويمكن تقدير الأخير بالنسبة لمصر فى ١٩٩٠ (على أساس البيانات المتاحة) بنحو ١٦٨٣٫٩ مليون دولار . حيث كانت النسبة المخصصة للتعليم فى اجمالى الانفاق العام للدولة ١٣٫٤٪ فى ١٩٩٠ بينما كان الانفاق العام للدولة يمثل ٤٠٫٢٪ من اجمالى الناتج القومى . وهذا يعنى أن النسبة المخصصة للتعليم من قبل الدولة يمثل ٥٫٣٪ من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٩٠ . فإذا فرضنا أن ٤٠٪ من سكان مصر فى سن التعليم فإن متوسط نصيب الفرد من انفاق الدولة فى مجال التعليم يصل فى ١٩٩٠ إلى ٨٠٫٨ دولار وهو يزيد - ولكن ليس بكثير - عن متوسط الانفاق الخاص على الفرد من أجل التعليم . أما فى اسرائيل فقد بلغ الانفاق العام على التعليم فى ١٩٩٠ نحو ٢٦٥٩٫٤ مليون دولار ويعنى هذا أن متوسط نصيب الفرد من السكان فى سن التعليم من هذا الانفاق العام بلغ ١٤١٤٫٦ دولار أى نحو ١٧٫٥ مرة مثل مصر (١). وتعتبر اسرائيل من أكثر الدول اهتماماً بالتعليم على مستوى العالم سواء بين الدول النامية أو المتقدمة كما تقدم من قبل . أما عن سبب الاهتمام بمقارنة الوضع فى مصر باسرائيل فى مجال التعليم فلإن التحدى القائم فى عصر السلام منذ ١٩٧٩ أخطر

---

(١) فى ١٩٩٠ بلغت نسبة ماخصص للتعليم من الانفاق العام للدولة فى اسرائيل ١٠٫٢٪ بينما كان الانفاق العام للدولة ٥٠٫٨٪ من الناتج القومى الاجمالى والذى ٥١٣٢٤ مليون دولار .

بكثير من التحدى الذى كان قائماً فى عصر الحرب ، والتعليم هو أحد الركائز الأساسية للتقدم الحضارى والاقتصادى .

٤ - الإنفاق العام على الإسكان والضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية :

مؤشر رابع وهام للتفرقة بين الدول من حيث درجة التخلف أو مستوى التقدم يتمثل فيما تخصصه الحكومات من انفاق عام لتوفير خدمات الاسكان اللائق لعامة الناس بالإضافة إلى الضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية .

والمقصود بخدمات الاسكان اللائق مايخصص من انفاق عام لمشروعات الاسكان المناسب لأصحاب الدخول المنخفضة ، ولإصلاح المناطق السكنية الفقيرة وامدادها بالخدمات اللازمة بالإضافة إلى تنمية المناطق السكنية الجديدة . أما الانفاق العام على الضمان الاجتماعى والرفاهية فيتضمن وفقاً للاحصائيات الدولية التعويضات المناسبة فى حالة فقدان الدخل بسبب المرض أو الإعاقة المؤقتة عن العمل والمدفوعات للعجزة والمعاقين بصفة دائمة والمتعطلين عن العمل ومساعدات العائلات الفقيرة ومساعدات الولادة للأمهات ومساعدات الأطفال وتكلفة خدمات الرفاهية مثل إعانة المسنين وغير القادرين والأطفال . كذلك فإن هذا البند وفقاً للملاحظات الفنية الملحقة بالاحصائيات الرسمية الدولية يضم الانفاق لأجل الحفاظ على البيئة من التلوث وتحسينها والانفاق لاجل المياه النقية وخدمات الوقاية الصحية وجمع القمامة (١).

ويلاحظ من الاحصائيات المتاحة أن معظم الدول ذات الدخل المنخفض كانت تخصص من انفاقها العام لبند الاسكان اللائق والضمان الاجتماعى والرفاهية فى بداية السبعينات (١٩٧٢) نسبة تتراوح بين ٢١ - ٢٤ . وكان قلة قليلة من هذه

(١) انظر : World Bank, Development Report, 1992, p. 292 .

الدول تخصص نسبة تراوحت بين ٤٪ - ١٠٪ . والاستثناء الوحيد كان لسيرلانكا التي خصصت ١٩٫٥٪ من انفاقها العام للبند المذكور . وفي ١٩٩٠ لم تتغير صورة السبعينات الا قليلاً جداً بالنسبة لمعظم الدول النامية . ويلاحظ أن مركز مصر النسبي في هذا المجال أفضل من عديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط . فقد خصصت مصر في ١٩٩٠ نسبة ١٧٫٨٪ من انفاقها العام للإسكان والضمان والرفاهية الاجتماعية بينما أن معظم الدول النامية ذات الدخل المتوسط لم تخصص أكثر من ٣٪ – ٨٪ من انفاقها العام ومع ذلك فان عددا من هذه الدول النامية ذات الدخل المتوسط خصصت مابين ١٨٪ (بوليفيا) إلى ٣٥٪ (المجر) من انفاقها العام للبند المذكور . ووصلت النسبة المقارنة استثناء إلى ٤٠٫٩٪ في حالة الأرجنتين و ٥٠٫٣٪ في حالة أورجواى في أمريكا اللاتينية . ولقد كان موقف العديد من دول أمريكا اللاتينية متميزاً بالذات في هذا الصدد بالإضافة إلى عدد من دول أوربا الاشتراكية (سابقا) .أما في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع فقد بلغت نسبة الانفاق على البند المذكور الى ٣٩٪ بصفة عامة في ١٩٩٠ مع تميز بعض الدول مثل السويد (٥٥٫٩٪) والمانيا (٤٨٫٢٪) ويمكننا ملاحظة الفرق الشاسع بين الدول ذات الدخل المنخفض والأخرى ذات الدخل المرتفع في مدى الاهتمام والقدرة على تخصيص نسبة أكبر من الإنفاق العام على الاسكان اللائق والضمان الاجتماعي والرفاهية هذا الأمر الذي لايتعلق فقط بدرجة نضج المناخ الاجتماعي وارتقاء الوعي السياسي بل ايضاً بامكانيات اقتصادية أكبر لرعاية المواطن العادي في حالات المرض والعجز المؤقت أو الدائم ولتأمين حياته وتوفير وسائل حماية البيئة له ... الخ .

الفصل الرابع

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مفاهيم ومؤشرات أساسية

تعريف النمو الاقتصادى :

النمو الاقتصادى هو نمو الناتج القومى الحقيقى . ويمكن أيضاً أن نقول نمو الدخل القومى الحقيقى لأننا نعرف أن الدخل القومى والناتج القومى متساويان حيث يعبران عن نفس الشيء .

والنمو الاقتصادي يحدث من سنة لأخرى أى على مدى السنوات المتتالية ولهذا نقول أن النمو الاقتصادى ظاهرة طويلة الأجل . وينبغى التأكيد على صفة « الحقيقى » التى نصف بها الدخل القومى أو الناتج القومى حينما نتكلم عن النمو الاقتصادى . فالمعروف من التحليل الاقتصادى السابق أن تقديرات الدخل القومى أو الناتج القومى تتم فى كل سنة بالأسعار الجارية . وبالتالى فإن الدخل القومى أو الناتج القومى « النقدى » يتغير من سنة لأخرى أما بسبب تغير الكميات المنتجة من السلع والخدمات أو بسبب تغيرات الأسعار . وحينما نتكلم عن النمو الاقتصادى فإننا نهتم فقط بالتغيرات الحقيقية أي التغيرات فى الكميات المنتجة من السلع والخدمات . هذه التغيرات هى التى سوف تقيس لنا التغيرات الفعلية فى مستوى المعيشة أو الرفاهة الاقتصادية .

معدل النمو الاقتصادى والرفاهة الاقتصادية :

لنفرض أن الدخل القومى فى مصر فى السنة (ن) كان ٥٠ بليون جنيه وفى السنة (ن + ١) ارتفع إلى ٥٥ بليون جنيه وأن هذه التقديرات تمت بالأسعار الجارية فى كل سنة . معنى هذا أن الدخل القومى بالأسعار الجارية قد

حقق نمواً بين السنتين ن ، ن + ١ بمعدل ١٠٪ . كيف نحسب هذا؟ نرمز إلى الدخل بالرمز « ى » فيكون حساب المعدل كما يلى :

$$\frac{ى_{ن+١} - ى_{ن}}{ى_{ن}} = \frac{٥٥ - ٥٠}{٥٠} = \frac{٥}{٥٠} = \frac{١}{١٠}$$

وبحسابها كنسبة مئوية $\frac{١}{١٠}$ = ١٠٪

ولكن هذا ليس معدل النمو الاقتصادى لأن التقديرات التى اعتمدنا عليها هى تقديرات الدخل القومى بالأسعار الجارية . ولكى نحسب معدل النمو الاقتصادى علينا أن نعرف معدل التغير فى المستوى العام للأسعار داخل البلد بين السنتين ن ، ن + ١ ونخصمه من معدل نمو الدخل القومى النقدى أى الذى تم تقديره بالأسعار الجارية ، وذلك كما يلى :

معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى = معدل نمو الدخل القومى النقدى - معدل تغير المستوى العام للأسعار

وفى هذا المثال نستطيع أن نعرف أنه إذا كانت الأسعار بقيت ثابتة بين السنتين ٥ ، ن + ١ فإن معدل نمو الدخل القومى الحقيقى هو نفسه معدل نمو الدخل القومى النقدى . أما إذا كانت الأسعار قد زادت بنسبة ١٠٪ بين السنتين المذكورتين فإنه لم يحدث نمو اقتصادى على الإطلاق أى أن معدل النمو الاقتصادى = صفر (١٠٪ - ١٠٪) . وعلينا أن نعرف الآن أن معدل النمو الاقتصادى يمكن أن يكون بالسالب إذا كان معدل التغير فى المستوى العام للأسعار أكبر من معدل نمو الدخل النقدى . ومعنى أن يكون معدل النمو الاقتصادى سالباً أن مستوى المعيشة فى البلد فى حالة تدهور . والعكس صحيح فكلما كان الفرق بين معدل نمو الدخل القومى النقدى ومعدل التغير فى المستوى العام للأسعار موجباً وكبيراً كلما ارتفع مستوى المعيشة . فى المثال

المذكور افترض أن المستوى العام للأسعار بين السنتين ن ، ن + ١ تغير بمعدل ٤ ٪ فإن هذا يعنى أن نموا اقتصادياً قد حدث بمعدل ٦ ٪ .

وحيث نقول أن النمو الاقتصادى ظاهرة تحدث على مدى الأجل الطويل فإننا نهتم بالتعرف على معدل النمو الاقتصادى على مدى عدد طويل من السنوات ونقول أن البلد الذى يستطيع أن يحقق معدل نمو اقتصادى مرتفع على مدى الأجل الطويل سوف يتقدم وسوف يتمتع أهله بمستوى متزايد من الرفاهة الاقتصادية .

ويلاحظ أن الفرق بين معدل نمو اقتصادى = ١ ٪ فى السنة ومعدل نمو اقتصادى = ٢ ٪ فى السنة قد يبدو طفيف .. قد يقول المرء ما الفرق بين ١ ٪ و ٢ ٪ ؟ ولكن الحقيقة أن الفرق سيكون كبيراً بعد عدد من السنوات . ويمكن حساب ذلك كما فى الجدول :

(تقديرات نمو دخل مقداره ١٠٠ مليون جنيه بمعدلات نمو مختلفة)

السنة	معدل النمو الاقتصادى فى السنة			
	١ ٪	٢ ٪	٣ ٪	٤ ٪
ن	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ن + ١٠	١١١	١٢٢	١٣٥	١٦٥
ن + ٣٠	١٣٥	١٨٢	٢٤٦	٤٤٨
ن + ٥٠	١٦٥	٢٧٢	٤٤٨	١٫٢١٨
ن + ٧٠	٢٠١	٤٠٦	٨١٧	٣٫٣١٢
ن + ١٠٠	٢٧٣	٧٣٩	٢٫٠٠٩	١٤٫٨٤١

فى الجدول السابق افترضنا دخل حقيقى لأحد البلدان فى السنة ن يساوى ١٠٠ مليون جنيه . ودعنا نرى كيف يزداد هذا الدخل تبعاً لمعدلات نمو مختلفة بين السنة ن والسنوات التالية .. فمثلاً إذا كان معدل النمو ١ ٪ فإن ١٠٠ مليون جنيه تصبح بعد عشر سنوات (فى ن + ١٠) ١١١ مليون جنيه وبعد مائة سنة (فى ن + ١٠٠) تصبح ٢٧٢ مليون جنيه. أما إذا كان معدل النمو ٣ ٪ فإن ١٠٠ مليون جنيه تصبح بعد عشر سنوات ١٣٥ مليون جنيه وبعد مائة سنة تتعدى ٢ مليار جنيه (٠٠٩ر٢) . ويستطيع الدارس أن يتأمل فى أرقام الجدول .. الحقيقة أن القوة التراكمية لمعدلات النمو على مدى السنوات المتتالية تجعل الفرق بين ١ ٪ ، ٢ ٪ كبيراً وبين ١ ٪ ، ٣ ٪ كبيراً جداً بشكل لايصدق .

نمو السكان ونمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى :

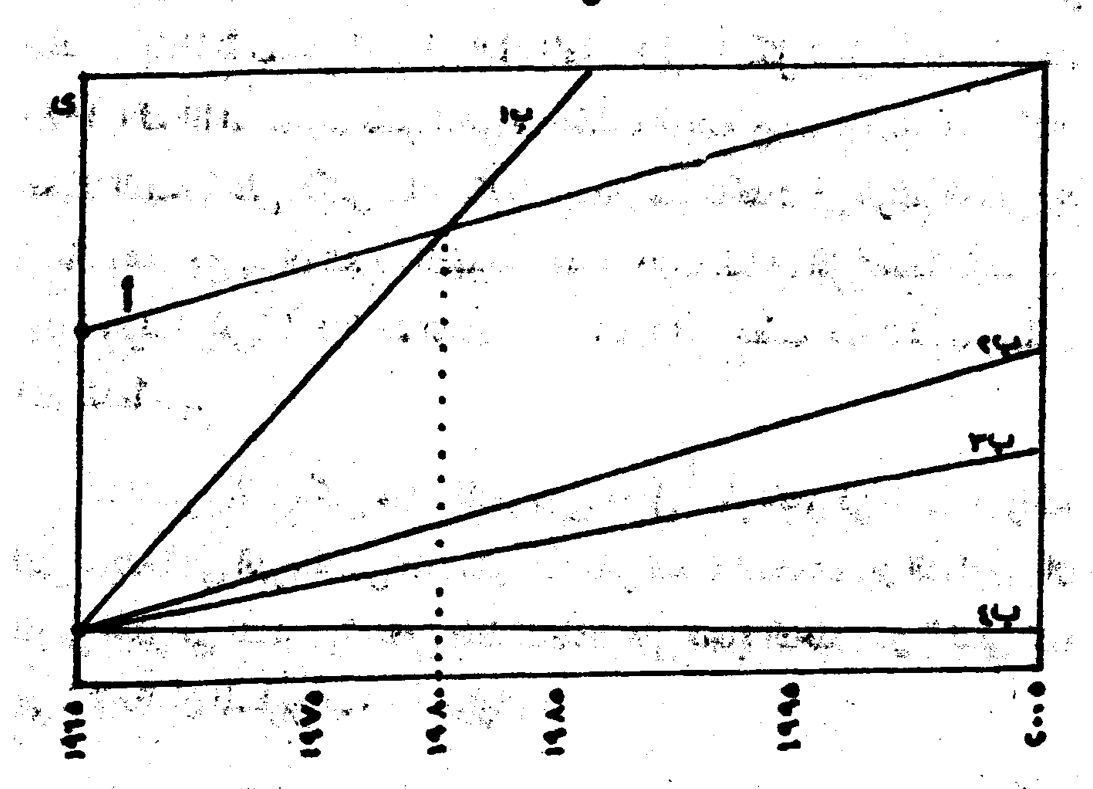
نعبر عن النمو الاقتصادى للبلد بنمو الدخل القومى أو الناتج القومى الحقيقى ولكن بالنسبة للفرد الواحد داخل البلد لابد من قسمة الدخل القومى الحقيقى على عدد السكان حتى نستخرج متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى . وحينما نريد أن نقارن بين مستويات المعيشة فى البلدان المختلفة من حيث التقدم أو التخلف الاقتصادى فإننا نستخدم متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى الحقيقى ، ويؤثر النمو السكانى على هذا المتوسط .

وإذا أردنا التعرف على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى بطريقة مباشرة وسهلة علينا أن نتعرف على شيئين : معدل نمو الدخل القومى الحقيقى ومعدل نمو السكان فى البلد ونخصم الثانى من الأول . مثلاً معدل نمو الدخل القومى الحقيقى فى مصر بين سنتين = ٤ ٪ ومعدل نمو السكان بين هاتين السنتين ٣ر٢ ٪ ، إذاً معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى = ٤ ٪ ـ ٣ر٢ ٪ = ٧ر١ ٪ فى السنة .

المفهوم النسبى للنمو الاقتصادى وفجوة التخلف على المستوى الدولى :



شكل (٤ ـ ١)



سوف نشرح باختصار كيف أن مراكز الدول من حيث التقدم أو التخلف يمكن أن تتحدد مبدئيا بمتوسطات الدخل الفردى وكيف أن اتساع أو انكماش فجوة التخلف ، ومن ثم تغير المراكز النسبية للدول ، يتحدد على مدى الزمن تبعاً لمعدلات النمو السنوى فى متوسطات الدخول الفردية لدى الدول المختلفة .

فى الشكل المشار إليه (رقم ٤ ـ ١) لدينا دولتين فقط احداهما (أ) متقدمة اقتصادياً عن الأخرى (ب) وذلك اعتماداً على معيار متوسط الدخل الفردى فى عام ١٩٦٥ مثلا . ويمكن تصور عدة مسارات للنمو الاقتصادى بالنسبة للدولة (ب) مثل ب١ ، ب٢ ، ب٣ ، ب٤ والتى تتحدد تبعاً لمعدل النمو السنوى المحقق فى الدخل الفردى . وسوف نجد فى الشكل المذكور أن المسار ب١ يعكس معدلا للنمو يفوق

المعدل الخاص بالمسار ب٢ وهكذا .. أى أن ب١ ، ب٢ ، ب٣ ، ب٤ تبعا لمعدلات النمو المحققة ، الأكبر فالأقل . ويلاحظ أن معدل النمو المرتفع الذى يعكسه المسار ب١ سوف يؤدى إلى انكماش فجوة التخلف تدريجيا ثم تزول تماماً عبر فترة من الزمن يتحدد طولها تبعا لحجم الفجوة فى البداية وتبعاً لمدى تفوق معدل النمو فى البلد ب بالمقارنة بمعدل النمو فى البلد المتقدم (فى الشكل تزول الفجوة فى عام ١٩٨٠) ثم إذا استمرت نفس الظروف ينقلب الوضع ويصبح البلد الذى كان متخلفا اقتصادياً على عكس ذلك متقدماً . ومثال هذا ماحدث فى الواقع العملى بين اليابان وعدد من بلدان الغرب المتقدمة . فلقد كانت اليابان أقل تقدماً بكثير من انجلترا وفرنسا وأمريكا مثلاً بعد انتهاء الحرب الثانية ثم تخطت هذه البلدان وصارت أكثر تقدما منهم .

أما المسار ب٢ فيعكس معدلاً للنمو يفوق معدل النمو المحقق فى المسار أ ولكنه ليس مرتفعاً إلى الدرجة التى تؤدى إلى انكماش فجوة التخلف بين الدولتين . ان المعدل المحقق فى المسار ب٢ يكفى فقط للحفاظ على فجوة التخلف بين البلدين كما هى (لاحظ أن المسارين ب٢ ، أ متوازيان) .

أما المسار ب٣ فانه يعنى اتساع فجوة التخلف . وهذا مايحدث بالنسبة لكثير من الدول المتخلفة أو النامية كما يطلق عليها بصفة شائعة . إن المسار ب٣ يعكس معدلاً منخفضاً لنمو الدخل الفردى ، وقد يكون هذا المعدل مساوياً للمعدلات المحققة فى كثير من البلدان المتقدمة . ولكن حيث أن متوسط الدخل الفردى فى البلدان المتقدمة أضعاف (أو أضعاف أضعاف) متوسط الدخل الفردى فى البلد النامى فإن تساوى معدلات النمو لايكفى أبداً لتقليل فجوة التخلف بل يعمل على اتساعها على مدى الزمن . وفى الاحصائيات الدولية سنجد أن معدلات النمو فى دول مثل بنجالاديش وملاوى وهاييتى وهندوراس وزمبابوى وشيلى وجابون كلها كانت أقل من ١٪ سنوياً على مدى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ . وان معدلات النمو فى دول مثل مالى

وكينيا والفلبين وبنما وكوستاريكا وجنوب أفريقيا كانت أقل من ٥ر١٪ في السنة خلال ١٩٦٥ - ١٩٩٠ . هذا بينما أن متوسط معدل النمو السنوى فى مجموعة الدول المتقدمة كان ٤ر٢٪ خلال نفس الفترة المذكورة مما يدل على اتساع فجوة التخلف بشكل غير عادى فى كل هذه الحالات لأن الفرق بين متوسطات الدخول الفردية بين المجموعة المتقدمة وغيرها كان ضخماً جداً من الأصل .

وبالنسبة للمسار ب٤ فإنه يعنى اتساع مستمر فى فجوة التخلف ليس فقط بسبب عدم القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الدولة المتخلفة وإنما بسبب التدهور المطلق ، أى تحقيق معدلات نمو سالبة . وقد يظن البعض أن هذه الحالة استثنائية . ولكن هذا غير صحيح .. فكما ذكرنا من قبل فإن ٢٣ دولة نامية من الدول الواردة فى تقرير البنك الدولى للتنمية حققت فى المتوسط على مدى خمسة وعشرين عاما من ١٩٦٥ - ١٩٩٠ معدلات سالبة لنمو الدخل الفردى فقد تحققت معدلات سالبة للنمو فى تنزانيا وأثيوبيا وتشاد وزائير وأوغندا ومدغشقر والنيجر وبنين وغانا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتوجو وزامبيا وموريتانيا وكلها دول أفريقية فى مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض وكذلك تحقق معدل نمو سنوى سالب فى المتوسط على مدى نفس الفترة فى بوليفيا والسنغال والسلفادور وبيرو وجمايكا والأرجنتين ونيكاراجوا وفنزويلا وليبيا وهى من الدول النامية ذات الدخل المتوسط وكلها من أمريكا اللاتينية فيما عدا السنغال وليبيا . وتدل هذه الصورة القاتمة على تدهور الأحوال المعيشية فى المتوسط فى هذه الدول واتساع فجوة التخلف بينها وبين دول العالم المتقدمة بشكل صارخ

والنتيجة التى يمكن أن نخلص بها من الاحصائيات الدولية مع الاستعانة بالشكل رقم(٤ - ١) هى أن قلة قليلة جداً من الدول النامية التى تمكنت ، أو قد تتمكن مستقبلاً من تقليل فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة وهذه هى الدول التى حققت ومازالت تحقق معدلات لنمو الدخل الفردى تفوق المعدلات المحققة فى

كيف يحدث النمو الاقتصادى ؟

الدخل القومى الحقيقى وهو نفسه الناتج القومى الحقيقى ينمو فى الأجل الطويل بالأسباب التالية :

١ ـ نمو كميات عناصر الإنتاج المتاحة .

٢ ـ نمو انتاجية عناصر الإنتاج المتاحة .

فالناتج القومى عبارة عن دالة طردية لعناصر الإنتاج المتاحة وانتاجية هذه العناصر لذلك :

(١) كلما زادت أعداد العمال وكلما زادت انتاجية العامل داخل الاقتصاد كلما ازداد الناتج القومى . وأعداد العمال تزداد مع النمو السكانى أما انتاجية العامل فتزداد بالتعليم والتدريب وتزداد مع استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة واستخدام كميات أكبر من رأس المال فى العمليات الإنتاجية . ذلك لأنه كلما زادت المعدات والآلات التى يستخدمها العامل كلما زادت انتاجيته وكلما كانت هذه المعدات والآلات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية كلما زاد انتاجيته ، أى زادت كمية السلع أو الخدمات التى ينتجها خلال فترة معينة من الزمن بنفس التكلفة للوحدة المنتجة أو بتكلفة أقل .

(٢) كلما زاد رأس المال فى الاقتصاد القومى كلما زاد الناتج القومى الحقيقى . ورأس المال لن يزداد إلا بزيادة الاستثمار فى كل فترة ، والاستثمار لن يزداد إلا بزيادة الادخار من قبل الفئات المختلفة فى المجتمع .. ولذلك إذا أراد أى بلد أن يحقق نموا اقتصادياً بمعدلات أكبر عليه أن يدخر بمعدلات أكبر ويستثمر مايدخره .. وقد يمكن تحقيق النمو الاقتصادى بجذب الاستثمار الأجنبى داخل الاقتصاد القومى .. ولكن علينا أن نلاحظ الفرق بين الاستثمار الأجنبى والاستثمار القومى . فالاستثمار الأجنبى مهما قيل سيعمل على تحقيق مصالح

أصحابه أولا ولذلك سوف يتجه إلى مجالات معينة قد لايكون لها آثار قوية على نمو بقية الاقتصاد . ثم أن الاستثمار الأجنبى له حق فى الأرباح المحققة ويستطيع أن يحولها خارج الاقتصاد القومى وبالتالى ينقطع نفعها بالنسبة للبلد . كما أن الاستثمار الأجنبى قد يقوم بتصفية أعماله لأى سبب فى أى وقت .. لكل هذا فإنه يجب لأى بلد أن يعتمد أولا وأساساً على الاستثمار القومى الذى يعتمد كما قلنا على مدخرات الأهالى واستثماراتهم .

من جهة أخرى كلما ارتفعت كفاءة المعدات والآلات والأدوات الرأسمالية المستخدمة فى العمليات الإنتاجية كلما زاد الناتج القومى الحقيقى . ولايتحقق ارتفاع كفاءة رأس المال إلا عن طريق التكنولوجى المتقدم .

(٣) كلما زادت مساحات الأراضى المستغلة فى البلد ، مساحات الأراضى المنزرعة أو مساحات الأراضى المستغلة فى استخراج الخامات والمعادن أو مساحات الأراضى المستغلة فى الأنشطة السياحية كلما ازداد الناتج القومى الحقيقى . ومن جهة أخرى فإنه كلما تحسنت الفنون الإنتاجية المستخدمة فى الزراعة أو فى استخراج الخامات والمعادن .. الخ كلما زادت انتاجية الأرض وزاد الناتج القومى الحقيقى سنة بعد أخرى .

(٤) كلما زادت أعداد المنظمين (رجال الأعمال) القادرين على انشاء المشروعات وتحمل مخاطر العمليات الإنتاجية فى مختلف القطاعات كلما زاد الناتج القومى الحقيقى . ويلاحظ أن عنصر التنظيم هو العنصر المسئول عن تجميع عناصر الانتاج الأخرى وتحمل المخاطرة وأنه كلما كان أكثر جرأة وأكثر كفاءة كلما كانت هناك استثمارات أكثر وانتاج أكبر على مستوى الاقتصاد الكلى .

بالإضافة لابد من التأكيد على دور التقدم العكنولوجى كعنصر مستقل وكبير الأهمية فى تحقيق نمو الناتج القومى الحقيقى على مدى الأجل الطويل . ويلاحظ أن التقدم التكنولوجى لايحدث إلا بسببين أولهما وجود الأبحاث

العلمية والاختراعات العملية التى يمكن الاستفادة منها فى الواقع وثانيهما وجود فئة المنظمين الذين يتمتعون بالجرأة والأقدام على انشاء أعمال جديدة : انتاج سلع جديدة أو فتح أسواق جديدة أو استخدام مواد خام أو سلع وسيطة جديدة تقلل تكلفة الإنتاج .. الخ ويلاحظ أن بلدان العالم الذى نعاصره تختلف فى معدلات النمو الاقتصادى المحققة بسبب اختلاف مقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجى . بعض البلدان تنفق على الأبحاث والاختراعات بشكل هائل مثل الولايات المتحدة واليابان فتتمكن من انتاج سلع جديدة تغزو بها أسواق العالم ولاتزيح عن أسرار صناعة هذه السلع إلا بعد أن تستفيد من اختراعاتها استفادة هائلة . مثل هذه البلدان تقود العالم فى التقدم الاقتصادى والعكس صحيح بالنسبة للبلدان التى تفتقر إلى العلماء والباحثين ولاتستطيع أن تنفق على الأبحاث أو الاختراعات .. ولكن على الدارس أن يعرف أيضاً أن البحث وتطبيق الاختراعات لايحتاج فقط إلى منظمين يتمتعون بالجرأة وإنما يحتاج أيضاً إلى «تمويل» ضخم .

عامل آخر – وليس أخير – من ضمن العوامل المسببة للنمو الاقتصادى يتمثل فى المناخ العام السياسى والحضارى والأخلاقى .. فلقد أجمعت البحوث المهتمة بالنمو الاقتصادى على أنه لايحدث بمعدلات لها أهميتها إلا فى إطار الحرية السياسية لعامة الناس ومناخ الديمقراطية والأمن والقضاء العادل ولايحدث إلا فى مناخ حضارى يحرص فيه عامة الناس على مواعيد العمل والإنتاج ويزداد اهتمامهم برفع مستوى معيشتهم ومعيشة أبنائهم ، ولايحدث إلا فى مناخ أخلاقى بعيد عن السرقة والغش والرشوة لأن كل هذه الأخلاقيات الفاسدة تسبب اختلال عجلة العملية الإنتاجية وتتسبب فى تدهور مستويات السلع والخدمات المنتجة وبالتالى تسبب التأخر الاقتصادى بدلاً من النمو .

تعريف التنمية الإقتصادية :

قد يتبادر إلى الذهن أن التنمية لاتختلف عن النمو الاقتصادى .. والواقع أنهما يتفقان معاً فى أن كلاهما يعنى زيادة الدخل أو الناتج القومى الحقيقى .. ولكن التنمية الاقتصادية تتطلب شرطاً إضافياً ألا وهو « التغير الهيكلى » وهو الأمر الذى يحتاج شرحاً . لذلك تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تغير هيكلى يؤدى إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومى الحقيقى .. ما المقصود إذاً بالتغير الهيكلى الذى يميز التنمية الاقتصادية عن النمو؟

المقصود بالتغير الهيكلى هو « تغير هيكل النشاط الاقتصادى فى البلد » .. والنشاط الاقتصادى يقاس بحجمه أو بهيكله . فالدخل القومى أو الناتج القومى يعبر عن حجم النشاط الاقتصادى وكذلك حجم القوة العاملة المستخدمة فى الاقتصاد يعبر عن حجم النشاط الاقتصادى .. أما هيكل النشاط الاقتصادى فيعبر عنه توزيع النشاط الانتاجى بين القطاعات الرئيسية : الصناعة والزراعة والخدمات أو يعبر عنه بتوزيع القوة العاملة بين القطاعات الرئيسية . مثلاً بافتراض ثلاث قطاعات فقط ، الصناعة والزراعة والخدمات نجد أن الناتج القومى موزع بين هذه القطاعات وفقاً للنسب الآتية ١٥٪ ناتج الصناعة ، ٤٥٪ ناتج الزراعة ، ٤٠٪ ناتج الخدمات . والمجموع كما نرى ١٠٠٪ وهو الناتج القومى الاجمالى . ويمكن أيضاً أن نأخذ مثالاً على هيكل الناتج القومى وفقاً لنسبة قوة العمل المستخدمة فى كل قطاع وقد تكون مثلاً ٨٪ فى قطاع الصناعة ، ٦٠٪ فى قطاع الزراعة ، ٣٢٪ فى قطاع الخدمات . بعد أن عرفنا معنى الهيكل الاقتصادى وكيف يقاس يمكن أن نعرف معنى التغير الهيكلى ، إنه مثلاً اجراء مايلزم لزيادة الأهمية النسبية للصناعة فى النشاط الإنتاجى .. وحينما نعمل على ذلك فإن نصيب قطاع الصناعة سوف يزداد وسوف يظهر ذلك فى زيادة نسبة الناتج من المصنوعات فى الناتج القومى . هذا تغير هيكلى ولن يتم إلا فى عدد من السنوات .. أى فى

الأجل الطويل .. وقد نعبر أيضاً عن التغيير الهيكلي بزيادة نسبة قوة العمل الصناعي في قوة العمل الكلية داخل الاقتصاد .. ويمكن احداث التغير الهيكلي أيضاً باعطاء قطاع الخدمات أهمية أكبر فمثلاً نعمل على زيادة نسبة الناتج الخارج من قطاع السياحة وزيادة أعداد العمال في قطاع السياحة على حساب الأعداد العاملة في قطاعات أخرى ..

فإذا عرفنا معنى التغير الهيكلي علينا أن نعرف بعد ذلك لماذا تحتاج التنمية إلى تغير هيكلي لأجل زيادة الناتج القومي الحقيقي؟ والإجابة على ذلك أن بلدانا كثيرة في عالمنا المعاصر تعاني من انخفاض معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي في نفس الوقت الذي تعاني فيه من اختلال هيكل نشاطها الانتاجي . مثلاً نشاطها الصناعي صغير نسبياً بينما أن انتاجية العامل فيه مرتفعة؟ وبالتالي إذا أحدثنا تغيراً هيكلياً وأمكن زيادة نسبة قوة العمل في النشاط الصناعي سيرتفع معدل النمو الاقتصادي . مثال ذلك ، وجد في احدى البلدان أن قوة العمل المستخدمة في النشاط الصناعي ٨٪ من قوة العمل الكلية المستخدمة في الاقتصاد القومي هذا بينما أن ناتج القطاع الصناعي ١٥٪ من الناتج القومي .. في نفس الوقت ٦٠٪ من قوة العمل الكلية مستخدم في قطاع الزراعة بينما أن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي ٤٠٪ فقط ، هذا اختلال هيكلي وإعادة توزيع قوة العمل لصالح قطاع الصناعة سوف يرفع معدل النمو الاقتصادي . مثال آخر أحد البلدان تبين أن النشاط السياحي فيه ينمو بأعلى معدلات في الاقتصاد ومع ذلك فإن حجم هذا النشاط ضئيل نسبياً وأعداد العمال فيه قليلة .. الآن لو أحدثنا تغيراً هيكلياً بنقل أعداد من العمال من أنشطة أخرى إلى النشاط السياحي وزاد ناتج القطاع السياحي فإن معدل النمو للاقتصاد القومي سوف يزداد أيضاً .. هذه بعض أمثلة على التغير الهيكلي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي . وعلى ذلك يجب علينا أن نعرف أن التغير الهيكلي المطلوب للتنمية يعني استخدام الموارد والعناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد على نحو أفضل .

الفصل الخامس

النمـو الإقتصـادى

نماذج مختارة ودروس مستفادة من النظريات

أولا ـ نماذج مختارة للنمو الإقتصادى :

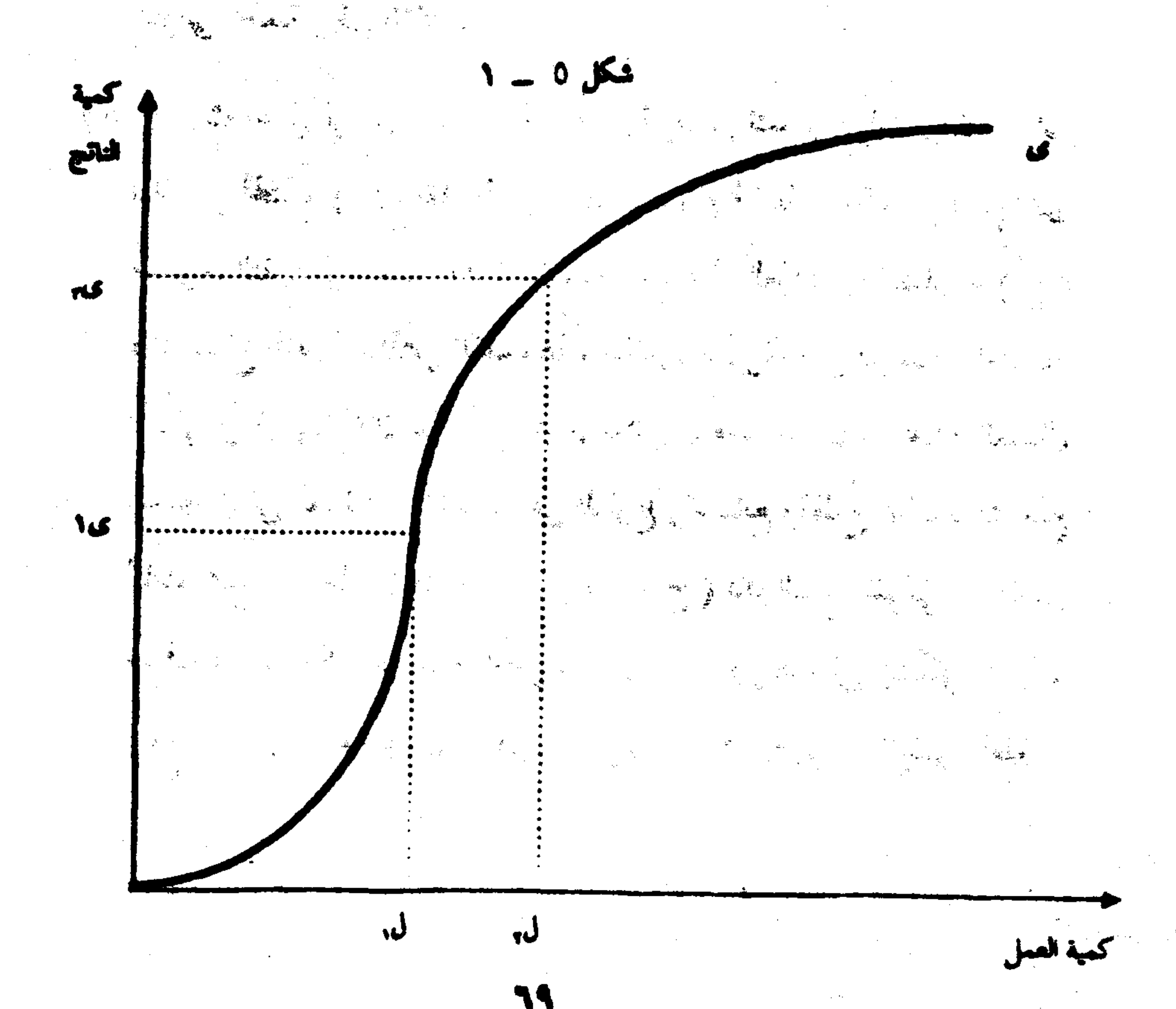
نموذج النمو النيوكلاسيكى :

سوف نقوم فيما يلى بعرض النموذج النيو كلاسيكى بشكل مبسط مستخدمين التحليل البيانى :

(١) سوف نستخدم دالة الإنتاج ى ن = د (ر ن ، ل ن ، م ن ، ت ن ، ح ن)

، ى ، الدخل القومى الحقيقى فى خلال الفترة ن دالة لرأس المال ر ، والعمل ل ، والموارد الطبيعية م ، والتنظيم ن ومجموعة العوامل الحضارية (السياسية والإجتماعية والأخلاقية) كل هذا فى خلال الفترة الزمنية ن .

شكل ٥ ـ ١



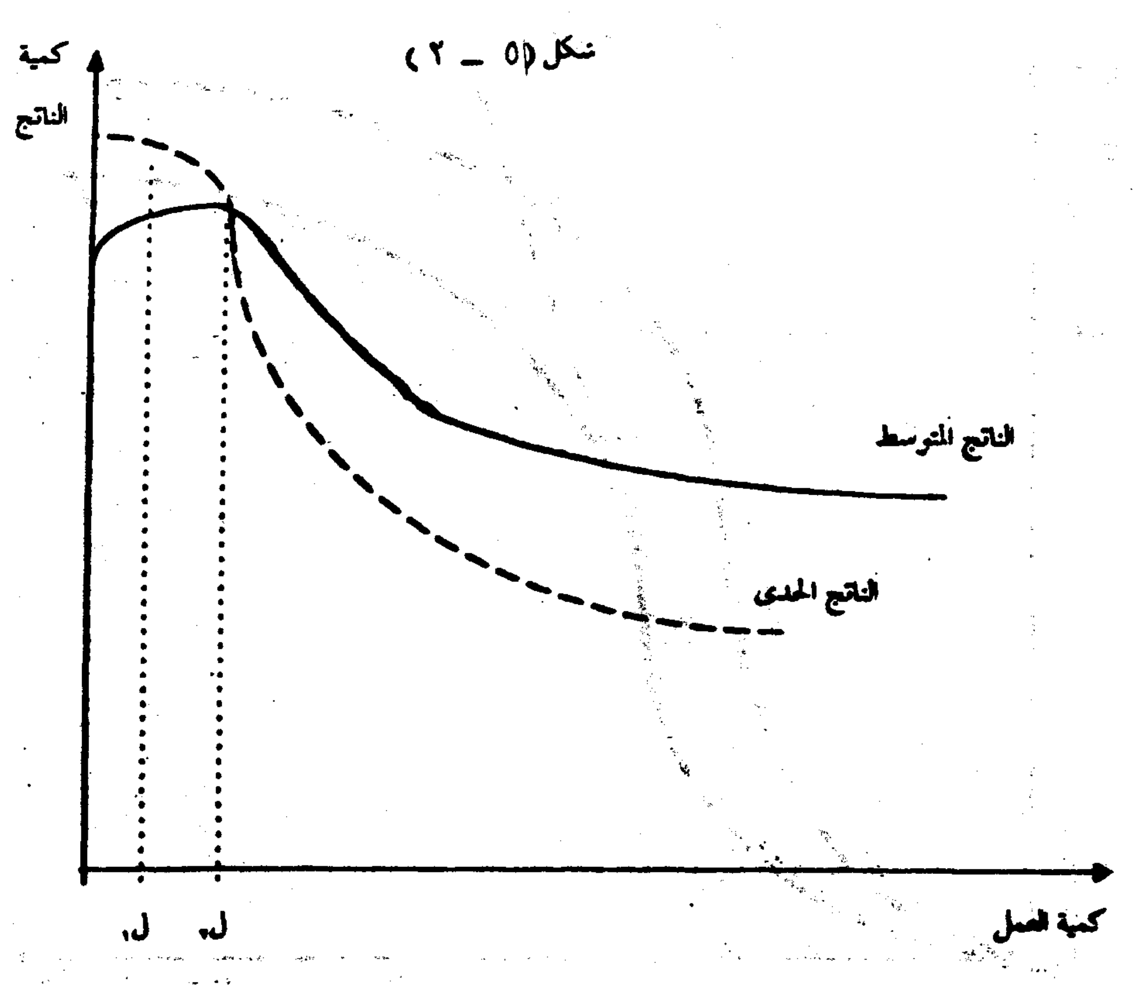
(٢) سنفترض اولا اننا نعمل فى ظروف الفترة الزمنية القصيرة، ثم ثانيا نتحرك بعد ذلك لنعرف ماذا يحدث فى ظروف الفترة الزمنية الطويلة أى الاجل الطويل وذلك حتى نتأكد ان النمو الاقتصادى لا يتحقق الا فى الاجل الطويل ...

أولاً :

(أ) فى الشكل (٥ ـ ١) نفترض ان كمية العمل ل هي وحدها المتغيرة بينما ان جميع العناصر الاخرى المؤثرة في الناتج القومى الحقيقي ثابته ويجب ان ينتبه الدارس إلى ان هذه هى ظروف الفترة القصيرة .

(ب) كمية العمل التى نمثلها على المحور الافقي تمثل العدد الكلى للعمال فى المجتمع ودعنا نفترض ان العمال فى حالة توظيف كامل. ومن الممكن اخذ الانتاجية المتوسطة للعمل = $\frac{ى}{ل}$ كمؤشر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقي فى الاقتصاد.

(حـ) حيث نعمل فى ظروف الفترة القصيرة والتى تتسم بثبات رصيد رأس المال فى المجتمع (ر) وبقاء الموارد الطبيعية (م) على حالها وعدم تغير مستوى التقنية أو المقدارت التنظيمية (ت) أو العوامل الحضارية (ح) فاننا نتوقع ظاهرة تناقص الغلة وهذه الظاهرة معروفه من دراسة الاقتصاد الجزئى ونطبقها الإن على المستوى الكلى . فحينما يزداد عدد العمال المشتغلين فى العمليات الانتاجية فى المزارع والمصانع وقطاع الخدمات مع ثبات جميع العوامل الاخرى (ر ، م ، ل ، ح) فان الناتج القومى الحقيقى سوف يزداد ولكن بمعدل متناقص فى النهاية ونظهر هذا فى الشكل (٥ ـ ٢) من مستوى الدخل ى١ وفى الشكل (٥ ـ ٢) يظهر أثر تناقص الغلة

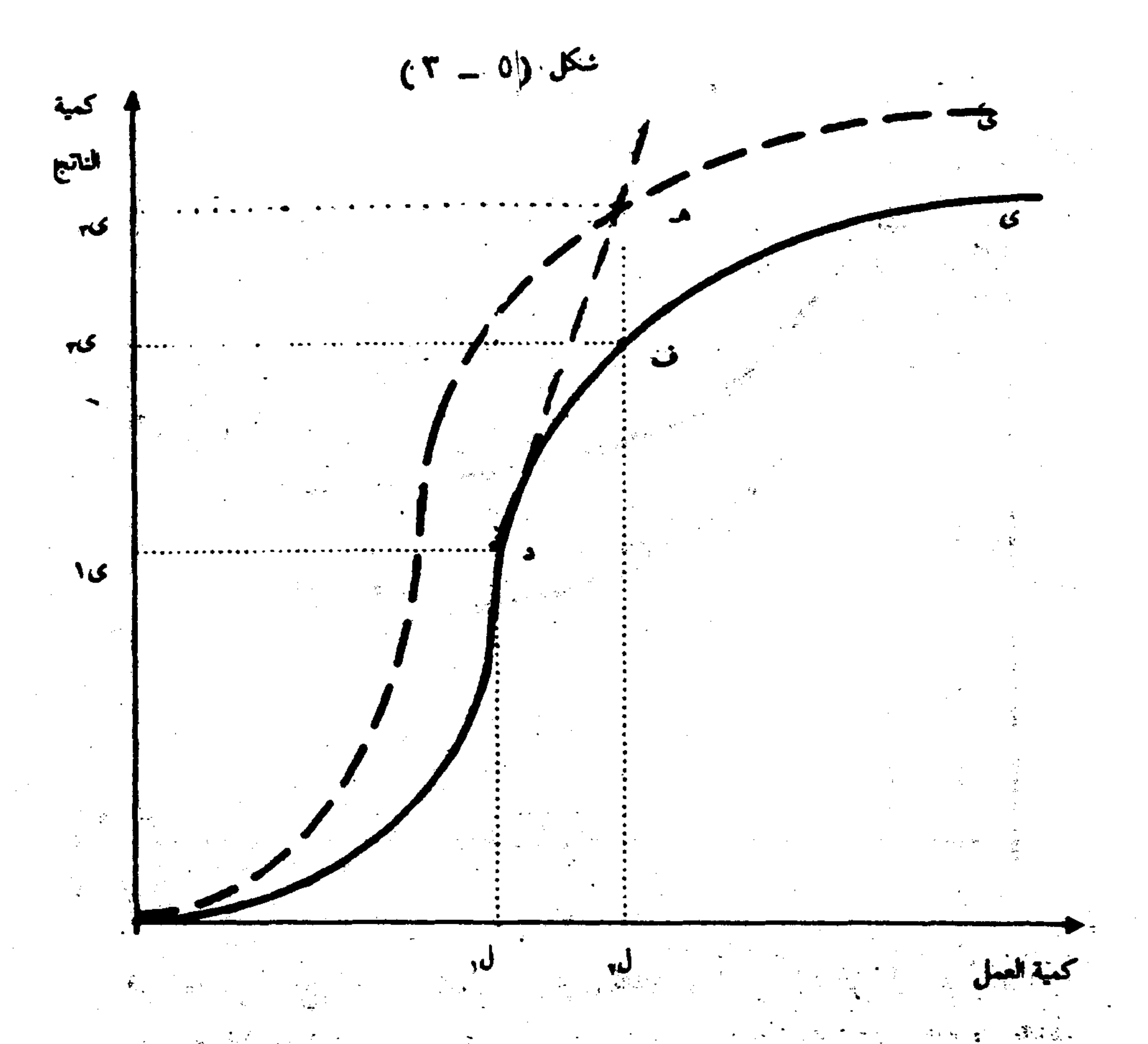


فى تناقص الناتج الحدى اعتبارا من اول تقابل ى١ فى الشكل السابق وبعد ذلك يبدأ تناقص الناتج المتوسط ويعنى هذا أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل وكذلك الانتاجية المتوسطة سوف تتعرضان للتناقص فى الاجل القصير اذا بقيت عناصر الانتاج والتقنية والعوامل الحضارية على حالها دون أى تغير بينما ظلت اعداد العمال تتزايد لا حظ ان نقص الناتج المتوسط مؤشر لتدنى متوسط نصيب الفرد (العامل) من الدخل أو الناتج الحقيقى .

تحليل عملية النمو

كما عرفنا من قبل فان تحقيق النمو بشكل ايجابى يستلزم نمو عناصر الانتاج وتحسن التقنية ومستوى القدرات التنظيمية وتغير العوامل الحضارية بشكل مناسب .

شكل (٥ ـ ٣)



سوف نأخذ أحد العوامل المؤثرة مع الناتج القومى الحقيقى وليكن رأس المال ونفترض ان رصيده زاد فى الأجل الطويل من الفترة ن إلى ن١ ونتسائل ما هو أثر هذا على الناتج القومى الحقيقى مستعينين بالتحليل البيانى .

ان زيادة رأس المال فى المجتمع مع زيادة العمل وبفرض بقاء العناصر الاخرى على حالها سوف يؤدى إلى تحقيق مستوى اعلى للناتج الحقيقى عند كل مستوى من مستويات العمل ذلك لان استخدام كمية اكثر من رأس المال مع العمال مع بقاء العوامل الاخرى على حالها يتسبب مباشرة فى ارتفاع الانتاجية الحدية والمتوسطة للعمل ويمكن تصوير هذا بيانيا كما فى الشكل السابق (٥ ـ ٣).

وشرح ذلك كما يلى :

ان قوة العمل فى الفترة الزمنية ن هى ل وأقصى ناتج حقيقى يمكن التوصل اليه فى هذه الفترة ن هو $ى_1$. وان الزيادة فى عدد العمال من $ل_1$ إلى $ل_2$ دون زيادة رأس المال سوف تودى إلى زيادة الناتج الحقيقى من $ى_1$ إلى $ى_2$ مما يؤدى إلى تناقص الانتاجية الحدية والمتوسطه كما سبق وشرحنا وهو الذى يحدث فى الاجل القصير .

أما فى الاجل الطويل خلال الفترة الزمنية من ن إلى الفترة التالية $ن_1$ فقد ازداد رصيد رأس المال مع زيادة عدد العمال من $ل_2$ إلى $ل_2$ وقد ادى هذا إلى انتقال منحنى الناتج الحقيقى إلى اعلى ىَ.ان مستوى الناتج الحقيقى المقابل لحجم العمل $ل_2$ قد اصبح $ى_3$ مع زيادة رصيد رأس المال وهذا يقارن بالمستوى $ى_2$ فى حالة ثبات رأس المال.

ان معنى النمو قد أصبح واضحاً الآن :

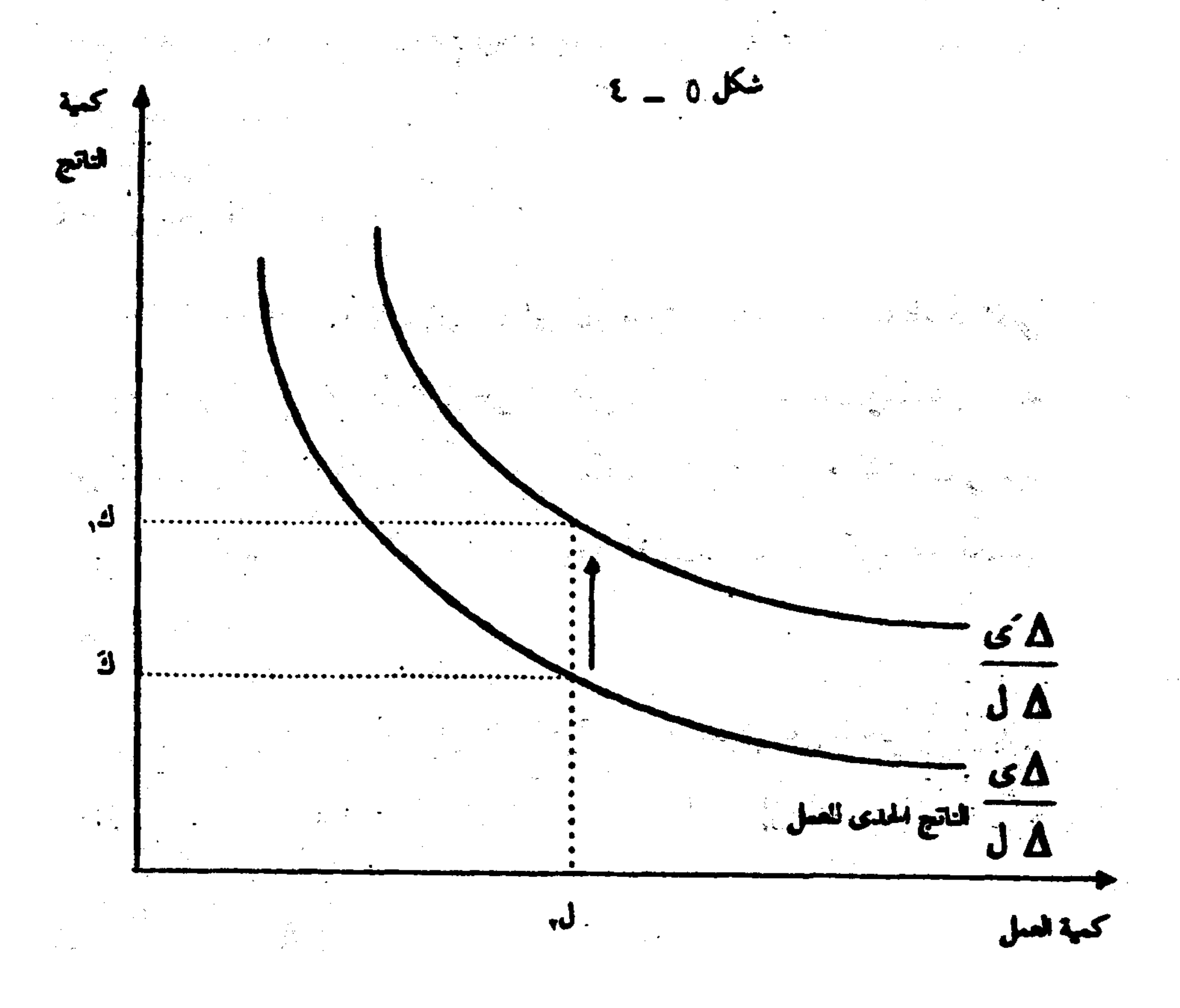
فعند زيادة عدد العمال من $ل_1$ إلى $ل_2$ سوف نتحرك من النقطة د على المنحنى ى إلى النقطة هـ على المنحنى الاعلى ىَ وذلك بسبب زيادة رصيد رأس المال ، وذلك بدلاً من التحرك من النقطة د إلى ف فى حالة ثبات رصيد رأس المال. ومعنى هذا ان الإنتاجية الحدية وكذلك الانتاجية المتوسطة لعنصر العمل قد ازدادت.

ومن الممكن تصوير التغير فى الانتاجية الحدية للعمل على النحو المبين فى الشكل التالى (٥ - ٤) فقد انتقل منحنى الناتج الحدى إلى اعلى من الوضع $\frac{\Delta ى}{\Delta ل}$ إلى الوضع $\frac{\Delta ىَ}{\Delta ل}$.

لقد ارتفع الناتج الحدى للعمل من كَ إلى ك١ وذلك عند كمية العمل ل٢ نتيجة النمو . اما عن الانتاجية المتوسطة للعمل فيمكن التعبير عنها بطريقة مماثلة. ويلاحظ ان من الممكن استخراجها حسابياً عند كل مستوى بقسمة الناتج القومى الحقيقى على عدد العمال المستخدمين فى كافة العمليات الانتاجية داخل الاقتصاد .

وبطريقة مماثلة يمكن تتبع أثر العوامل الاخرى على الانتاجية الحدية أو الانتاجية المتوسطة للعمل . فإذا زادات مساحة الارض الزراعية أو تغيرات التقنية إلى الاحسن فان هذا الاثر أو ذاك سوف يؤدى إلى انتقال منحنى الناتج الحقيقى إلى اعلى بنفس الطريقة التى سبق وصفها.

شكل ٥ ـ ٤



كذلك ايضا فى التغيرات الايجابية فى العوامل الحضارية كما سبق وشرحنا يمكن ان تؤدى إلى رفع انتاجية العمل بشكل مباشر ويتحقق النمو الاقتصادى.

ان النمو الاقتصادى وفقاً للنموذج النيوكلاسيكى سوف يتحقق باستمرار انتقال منحنى الناتج القومى الحقيقى إلى اعلى ولن يحدث تناقص غلة فى الاجل الطويل الا اذا ابطأت عملية تكوين رأس المال بسبب ضعف معدلات الاستثمار أو ابطأت عملية التقدم التقنى، أو لم يكتشف المجتمع مصادر جديدة للموارد الطبيعية أو يعمل على استصلاح الاراضى البور. كذلك فإن النمو الاقتصادى سوف يبطئ اذا أصاب المجتمع ركود فكرى أو علمى. ومن الممكن ان يتقهقر المجتمع اقتصادياً اذا ظل الناتج القومى الحقيقى ثابتا بينما يزداد السكان (وتزداد القوة العاملة بالتالى).. وفى هذه الحالة سيهبط متوسط الانتاجية أى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى .. أن أى مجتمع يمكن أن يتعرض لهذا اذا اصيب بالركود العلمى والتقنى واذا انخفضت معدلات الاستثمار حتى ان رصيد رأس المال ربما يتعرض للنقص ... وهنا يصبح الباب مفتوحا للتردى فى هوة التخلف الاقتصادى بدلا من التقدم إلى الامام ...

نموذج شومبيتر فى النمو الاقتصادى

يصنف نموذج شومبيتر ضمن نماذج النمو النيوكلاسيكية ولكنه يتميز بأنه يعطى اهتماماً خاصاً للمنظم والدور الذى يقوم به من خلال عملية التجديد Innovation. وسوف يستفيد الدارس كثيراً من معرفة عملية التجديد هذه وكيف تتم، وكيف تؤدى إلى نمو الناتج الحقيقى، وماهو الاطار المناسب لعنصر التنظيم حتى يقوم بهذه العملية. وسوف نعرض ايضاً فيما بعد -عند دراسة

نظريات التيمية -بعض النظريات التى اهتمت بمعالجة قضية التخلف لنرى أنها قد استطاعت الاستفادة من تحليل شومبيتر الخاص بدور المنظم وعملية التجديد.

اسس النموذج:

أولاً : الافتراضات الخاصة بدالة الانتاج:

يمكن كتابة دالة الانتاج بالنسبة لشومبيتر كالآتى :

ى = د (ل، ر، م ، ت)

حيث ى = الانتاج، ل = العمل، ر = رأس المال، م = الموارد الطبيعية، ت= التنظيم والفن الانتاجى.

ويتميز شومبيتر بأنه اعطى دوراً حيويا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية فى ظل ظروف النمو، ولكنه ركز خصوصا على عنصر التنظيم واعتبره بلا جدال اهم العناصر فى عملية النمو الاقتصادى.

ثانياً : الافتراضات الخاصة بالاستثمار :

فرق شومبيتر بين الاستثمار التلقائي Autonomous Inyestment والاستثمار التبعى أو المحفوز Induced Investment.

ويمكن القول أن:

الاستثمار(ث) = الاستثمار التلقائي (ث ق) + الاستثمار المحفوز (ث م) ويتحدد الاستثمار المحفوز عند شومبيتر بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم فى النشاط الانتاجى. ويمكن كتابة هذاالافتراض على الصورة الآتية :

ث م= د(ب، ف، ر) حيث ف =الفائدة على رأس المال . والفجوة مابين الارباح والفائدة لها أهمية خاصة في تحديد الاستثمار المحفوز، وفى هذا يقترب شومبيتر كثيراً من التحليل النيوكلاسيكى الذى يقرر ان حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة ما بين الايراد الحدى لانتاجية رأس المال والفائدة على رأس المال . ولايخفي أيضاً أن هناك تشابها بين التحليل الكلاسيكى وتحليل شومبيتر فيما يخص دور الربح والفائدة فى اتخاذ قرار الاستثمار.

وبالإضافة إلى هذا فإن رأس المال له أثره على الاستثمار فى أى فترة زمنية. ويعتقد شومبيتر أنه كلما كان حجم رأس المال كبيراً كلما أدى هذا إلى تشجيع مزيد من الاستثمار المحفوز أو التبعى.

أما الاستثمار التلقائى وهو الجزء الهام من الاستثمار عند شومبيتر حيث هو المحدد الأساسى فى الواقع لعملية النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل، فلايرتبط كما قلنا بالتغيرات فى النشاط الاقتصادى، أى انه لايتأثر بالتغيرات فى الدخل والانتاج والأرباح.

ولقد بين شومبيتر أن الاستثمار التلقائى يتحدد أساساً بعملية الابتكار او التجديد ، إلا أنه وضع مفهوماً للابتكار أو التجديد يختلف عن كل من سبقوه من الاقتصاديين بل ويميزه كاقتصادى عن جميع الذين كتبوا فى هذا الموضوع من قبله ومن بعده .

لقد أوضح شومبيتر أن التجديد Innovation يختلف عن عملية الاختراع Invention فالظاهرة الأخيرة هى مجرد ظاهرة فنية، أما الظاهرة الأولى أى التجديد فهى ظاهرة اقتصادية ويتحول الاختراع إلى تجديد إذن فى عملية التطبيق الاقتصادى ، ولقد ذكر شومبيتر فى تحليله أن عملية التجديد يمكن ان تشتمل الآتى :

١ - إدخال سلع جديدة.

٢ - استخدام طرق جديدة للانتاج.

٣ - فتح أسواق جديدة.

٤ - غزو مصادر جديدة للمواد الخام أى اكتشافها او الحصول عليها.

٥ - إعادة تنظيم الصناعة

وبما أن عملية التجديد هى المحدد الرئيسى للاستثمار التلقائى فإنه يمكن كتابة الافتراض الخامس كالآتى

ث ق = د(جـ)   حيث جـ = التجديد .

وبخصوص تمويل الاستثمار نجد أن شومبيتر قد أعطى أهمية كبرى للجهاز المصرفى وأعتقد أن "راس المال المصرفى" أو الائتمان المصرفى كما يسمى عادة له دور خاص وحيوى فى نمو الاقتصاد الرأسمالى. وإدخال الائتمان المصرفى يمثل إحدى المسائل الجديدة التى ميزت تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادى، ولكن اهتمام شومبيتر البالغ بالبنوك ودورها لايعنى إطلاقاً إلغاء دور المدخرات الحقيقية فى عمليات تمويل الاستثمار، ولقد افترض شومبيتر أن المدخرات الحقيقية دالة للأرباح والأجور وسعر الفائدة، ويمكن تلخيص هذا الافتراض فى شكل دالة كالآتى :

خ = د (ب ، و ، ف) حيث خ المدخرات الإختيارية ، ب = الأرباح، و= الأجور ، ف = سعر الفائدة.

ويتضح من هذه المعادلة أن شومبيتر يرى إمكانية الادخار من الأجور العمالية وهذا ما لم يكن ممكناً فى فترة الكلاسيك بسبب الانخفاض الشديد فى

معدلات الأجور وسيادة أجور الكفاف حينذاك . وبالإضافة إلى هذا يعلق شومبيتر أهمية كبيرة على سعر الفائدة فى عملية الادخار، ويعتبر ارتفاعه فى رأيه حافزاً لزيادة المدخرات، وكذلك يهتم بالأرباح كمصدر رئيسي لادخار اصحاب المشروعات.

ثالثاً : الافتراضات الخاصة بدور المنظم فى عملية التجديد:

يعتقد شومبيتر أن النظام الرأسمالى يكون فى حالة سكون أو ركود طالما أن الاستثمار يقتصر على الاستثمار التبعى ، فتكون دورة النشاط الاقتصادى عادية أو فى حالة توازن راكد ولايحدث النمو الاقتصادى. والنمو الاقتصادى يحدث حينما تتدفق جرعة من الاستثمار التلقائى فى الاقتصاد . فشومبيتر يعتقد أن عملية النمو تعتمد على حدوث اختلالات وقتية فى ظروف نظام ساكن ومثل هذه الاختلالات تحدث نتيجة للاستثمار التلقائى والذى يتم نتيجة التجديد.

ولابد لحدوث التجديد أن نتكلم عن المنظم حيث هو الذى يقوم به. ويعتبر هذا الجزء من أهم ماجاء به شومبيتر فى نظرية النمو الاقتصادى، أى أن عملية التجديد فى رأى شومبيتر تعتمد على عرض المنظمين، فلقد نظر إلى المنظمين على أنهم عنصر إنتاجى يمكن أن يزداد عرضه أو يقل داخل المجتمع.

والمنظم فى النظام الرأسمالى هو أساس عملية التطور الاقتصادى ، فهو يحتل مركز الصدارة فى عملية النمو، حيث هو الذى يعمل على إدخال أساليب جديدة فى مزج عناصر الإنتاج أو فى إنتاج سلع جديدة أو التوصل إلى مصادر جديدة للمواد الخام أو فتح أسواق جديدة أو إعادة تنظيم الصناعة.

والمنظم بالمعنى الشومبيتيرى ليس هو المدير أو رئيس مجلس الادارة. فالمدير أو الرئيس هو شخص مستأجر من السوق مقابل مكافأة معينة، أما المنظم فهو

شخص يلمس فى نفسه الكفاءة للقيام بنشاط اقتصادى معين بدافع الربح ولكنه، مع ذلك لايستهدف الربح فى حد ذاته، وإنما هو يسعى أساساً بدافع ذاتى إلى التجديد ، والمنظم عند شومبيتر يقوم بعملية التجديد ويجد فيها إرضاء لنفسه أى التجديد لغرض التجديد . ولابد لكى يتمكن المنظم من إنجاز مهمته الاقتصادية أن تتوافر لديه الاختراعات الفنية الجديدة بأنواعها المختلفة ويتوافر لديه رأس المال.

فالمنظم لايقوم بعملية الاختراع بل انه يأخذ من الاختراعات الفنية المتوفرة ما يسمح بإتمام العملية الانتاجية بتكلفة أقل أو الحصول على أرباح أعلى، وقد يأخذ من الأفكار الجديدة بالنسبة لتنظيم الصناعة أو بطريقة جديدة لتوسيع الأسواق التى يبيع فيها.

فمهمة المنظم ليست الاختراع ولكنه يجب أن يبحث فيما بين الاختراعات لكى يعثر على ذلك الاختراع الذى يمكن له بتطبيقه الحصول على معدل للأرباح غير عادى.

ولأهمية المنظم فى تحديد عملية النمو الاقتصادى تكلم شومبيتر عن العوامل المحددة لعرض المنظمين. ولو أن طبيعة عرض هذا العنصر الانتاجى تختلف بلا شك عن طبيعة عرض العناصر الانتاجية الاخرى. واذا كانت هناك صعوبات نقابلها فى قياس عنصر العمل او عنصر رأس المال أو الموارد الطبيعية فان الصعوبات التى سوف نقابلها فى قياس عرض المنظمين سوف تكون أكبر بكثير هذا أن تمكنا من عملية القياس على الاطلاق .

وفى رأى شومبيتر ان عرض المنظمين يعتمد على شيئين:

أولهما : معدل الارباح السائد.

ثانيهما: المناخ الاجتماعى .

ويمكن أولا كتابة الافتراض الخاص بتحديد العلاقة ما بين عملية التجديد والمنظمين كالآتى :

جـ = د (ظ)

حيث ظ = المنظمين.

اما بالنسبة لعرض المنظمين والعلاقة بينه وبين العوامل المحددة له فيمكن كتابتها كالآتى :

ظ = د (بَ ، ح)

حيث بَ هى معدل الارباح، ح هى المناخ الاجتماعى.

ويتضح من ذلك أن شومبيتر قد أعطى أهمية خاصة للمناخ الاجتماعى وادخله بصورة مباشرة فى عملية التحليل الاقتصادى.

واستخدام اصطلاح "المناخ الطبيعى" فى تحليل شومبيتر يتضمن الاخذ بالعوامل الاجتماعية والسياسية والتباين الطبقى والمستوى التعليمى والقيم المختلفة وبحث أثر كل هذه الأمور على عمل المنظم .

وفى تحليله للمناخ الاجتماعى أوضح شومبيتر ان هذا يعتمد بصفة اساسية على توزيع الدخول اكثر مما يعتمد على اى عامل آخر، وليس فى هذا تحيز من شومبيتر لمسألة توزيع الدخل عن غيرها من المسائل التى تؤثر فى المناخ الاجتماعى، ولكنه اعتقد ان توزيع الدخل هو المؤشر الذى يعكس حالة المناخ الاجتماعى بصفة عامة.

وتدخل الحكومة فى رأيه لاعادة توزيع الدخـل استجابة لطلبـات العمـال يؤدى إلى فساد المناخ الاجتماعى. ولقد حاول شومبيتر تفسـر الكسـاد العظيـم فى اوائل الثلاثينيات على هذا الاساس

ويمكن تبسيط مناقشة شومبيتر بشأن المناخ الاجتماعى فى شكل الدالة:

$$ح = د \left(\frac{ب}{و}\right) \text{ حيث } و = \text{الاجور .}$$

ب = الارباح .

وحيث ى = ب + و

الدخل القومى = الارباح (عوائد الملكية) + الاجور (عوائد العمل).

تجميع الافتراضات وشرح عملية النمو الاقتصادى عند شومبيتر :

من الممكن أن نبدأ فى شرح نموذج شومبيتر بافتراض وجود اقتصاد متميـز بالمنافسة الكاملة ولكـن فـى حالـة تـوازن راكـد Stationary Equilibrium أو التدفق الدائرى الراكد كما يسميها. وفى هـذه الحالـة سيتم الاسـتثمار بغـرض استبدال الآلات المستهلكة فقط، أى لن يكون هناك استثمار صافى. وفـى هـذه الحالة ايضا تبعا لتحليل شومبيتر لن تكون هناك ارباح.

ويفترض شومبيتر ان ثمة فرص جديدة سوف تظهر امام المنظمـين لادخـال تغييرات فى الطرق التى تمزج بها عوامل الانتاج، أو تنظـم بهـا الصناعـة أو يتـم بها انتاج أنواع جديدة من السلع إلى آخره من انواع التجديدات.

ويتساءل كيف يتمكن المنظمون من الانطلاق فى عملية التنمية؟

حينما يلاحظ المنظمون هذه الفرص فانهم سوف يعملون على الاستفادة منها، هذا يحدث بالنسبة للرواد من المنظمين أولا والذين هم اكثر جرأة من غيرهم وأكثر استعدادا لتحمل مخاطرة عملية التجديد. فيقوم هؤلاء بالاقتراض من البنوك لتمويل التجديدات، ويدفعون مقابل اقتراضهم سعر فائدة على أمل امكان سداده من الأرباح التى سوف تتدفق، وبذلك تكسر حلقة التدفق الدائرى الراكد للحياة الاقتصادية.

وبمجرد أن تبدأ هذه العملية أى بمجرد أن يأخذ عدد من المنظمين الرواد دورهم القيادى فى عملية التجديد حتى تنطلق ورائهم اعداد اخرى ويزداد النشاط الاقتصادى.

ويتكلم شومبيتر هنا عما يسميه بالمضاعف الاكبر Super Multiplier فهو يضع لنا الناتج القومى فى شكل علاقة دالية مع الفرق بين حجم الاستثمار والادخار.

ويمكن أن يكتب فى الصورة التالية:

ى = د (ث-خ)

ى = ع (ث- خ)

حيث ع هو المضاعف الأكبر.

فالزيادة فى الاستثمار فوق الادخار الاختيارى والتى تحدث نتيجة الحصول على الائتمان المصرفى سوف تؤدى إلى زيادة الناتج القومى فى شكل نقدى بمقدار يزيد بقوة المضاعف وبالعكس.

وزيادة النشاط الاقتصـادى سوف ترفـع من الإسـعار والدخـول النقديـة وتنتشر حلقة الرواج مـن صناعـات الاسـتهلاك إلى الصناعـات الانتاجيـة وهـذا بدوره يؤدى إلى موجة أكبر من النشاط الاقتصادى، الا أن هذه العمليـة سوف تصل إلى حد أقصى لها فى النهايـة . وذلـك بعـد ان تتـم عمليـة التجديـد التـى تسببت فى إحداث الازدهار .

فالتجديد يتخذ شكلاً معيناً (مثلا سلعة جديدة) والمشروعات التى تبدأ بالتجديد -كما ذكرنا سوف تحقق ارباحـاً مرتفعة جداً مما يحفز مشروعات اخرى على تقليدها وادخال نفس التجديد (انتاج نفس السلعة الجديدة) ثم يظل التجديد ينتشر بين مشروعات اخرى (يزداد انتـاج نفـس السـلعة) حتـى تصبح المشروعات التى تحاول الاستفادة منه فى نهايـة المطـاف مهـددة فعـلاً بانخفـاض ربحيتها.. بل تصبح مهددة بالافلاس اذا اقترضت من البنـوك و لم تسـتطع سـداد ماعليها بسبب انخفاض ربحيتها.. بعبـارة مختصـرة ان شـكلاً معينـا مـن اشـكال التجديد لابد ان يستنفد فى النهاية .. ولابد لكى يستمر النمـو الاقتصـادى مـن تجديد آخر.. ولن ندخل فى تفاصيل بشأن تحليل شومبيتر للكسـاد الـذى يمكـن ان يأتى فى اثر الرواج الذى حدث بسبب التجديد، لإن هذا التحليل يأتى فـى مجال دراسة الدورة الاقتصادية **Business Cycle** والتى هى من سمـات الاقتصـاد الرأسمالى.

ثانيا ـ دروس مستفادة من نظريات النمو الاقتصادى :

المعروف أن النظريات التى تبحث فى النمو الاقتصادى من عمـل المـدارس الاقتصادية الغربية، وقد تأثرت بطبيعة تكوينهـا بالبيئـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة الغربية وبالتاريخ والثقافة والفلسفة الغربية. وبالتالى فان هـذه النظريـات لايمكـن أن تساهم مساهمة مباشرة وايجابية فى توضيح مسار النمـو الاقتصـادى بالنسبة للبلدان المتخلفة المعاصرة . ولكن بـالرغم مـن العديـد مـن الانتقـادات التـى يمكن ان توجه إلى نظريات النمو الإقتصادى من جانب المهتمين بمشاكل البلدان المتخلفة، علـى أسـاس أن لهـذه البلـدان ظروفهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـى تختلف اختلافا كبيرا عن ظروف البيئة الغربية، فان هناك بعض أوجـه الاستفادة من هذه النظريات. ومع ذلك ينبغى الاعتراف بأن البحث فى هذه المسائل ليـس بالأمر الهين وانه يتطلب الماما كاملا بالنظرية الغربية فـى النمـو الاقتصـادى مـن جهة وبظروف البلدان المتخلفة المعاصرة بشكل عام من جهـة أخرى. وسـوف يتركز هدفنا الآن على اختيار نظريات النمـو التـى نعتقـد بامكانيـة تجميـع أبـرز العناصر فيها والاستفادة منها فى التحليل المعاصر للتنمية الاقتصادية.

مـن دراسـة نظريـات النمـو الاقتصـادى الكلاسـيكية، الماركسـية، النيـو كلاسيكية وكذلك نظرية شومبيتر نستطيع أن نتبـين أن هنـاك أوجهـا متشـابهة فيما بينها، كما نستيطع أيضا أن نرى أن هناك عديـد مـن الاختلافـات القائمـة بينها سواء من ناحية طبيعة الافتراضات أو طريقة التحليل أو النتائج.

ولكننا فى سبيل الإستفادة من النظريـات سـوف نحـاول قـدر الإمكـان أن نتغاضى عن الكثير من هذه الاختلافات، وسنقوم بتجميع الافتراضات المتشـابهة

من هذه النظريات ونعيد صياغتها بشكل يبرز جوهرها ويتلائم مع التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز بين نوعين من العناصر المحددة للنمو الاقتصادى تطرقت إليها معظم أو جميع النظريات بصورة أو بأخرى هى :

أولاً : عناصر دافعة للنمو الاقتصادى وهى تتمثل فى الآتى:

١ ــ معدل مرتفع لتكوين رأس المال فى الصناعة .

٢ ــ تقدم الفن الإنتاجى بصفة مستمرة.

٣ ــ اتساع الأسواق الداخلية والخارجية.

٤ ــ مناخ ملائم للنمو الاقتصادى.

ثانياً : عناصر معرقلة للنمو الاقتصادى وهى تتمثل فى الآتى:

١ ــ النمو السكانى المستمر.

٢ ــ توزيع الدخل القومى فى غير صالح الارباح.

وفى عرضنا التالى نبين كيف تعرضت النظريات المختلفة لهذه العناصر العديدة من زوايا مختلفة وكيف أبرزت أهميتها.

أولاً : عناصر دافعة للنمو الاقتصادى:

١ ــ معدل مرتفع لتكوين رأس المال فى الصناعة:

لم يكن اهتمام أصحاب النظريات المختلفة بالنشاط الصناعى مجرد رأى أو تعبير عن أفكار معينة جالت بأذهانهم ، ولكنهم كانوا يعبرون أصدق تعبير عن الواقع الذى عاصروه. فالنشاط الصناعى قد احتل مكان الصدارة فى اقتصاديات بلدان أوربا الغربية منذ الثورة الصناعية. أما النشاط الزراعى فقد تميز بالخمول

لفترة طويلة، و لم تظهر بوادر الانتعاش والتقدم فيه إلا فى أواخر القرن التاسع عشر. ولذلك نجد أن الكلاسيك وماركس والنيوكلاسيك وحتى شومبيتر فى القرن العشرين يركزون إهتمامهم جميعاً على النشاط الصناعى كنشاط رائد.

وتتكون عملية تكوين رأس المال Capital Formation من شقين أولهما اعداد التمويل الضرورى عن طريق الادخار أو الائتمان المصرفى، وثانيهما عملية الإستثمار، أما بالنسبة للتمويل Finance فيتفق الجميع - باستثناء شومبيتر- اتفاقا تاما على أن المدخرات الاختيارية لرجال الأعمال فى الصناعة هى المصدر الأساسى لتمويل الاستثمار، وقالوا بأن أرباح رجال الأعمال وسعر الفائدة هما المحددان الأساسيان للمدخرات، ولذلك فإن كل ما من شأنه ان يرفع مستوى الأرباح أو سعر الفائدة سوف يزيد من عرض المدخرات. ولقد كان اهتمام الكلاسيك وماركس بأرباح رجال الأعمال أكثر من اهتمامهم بسعر الفائدة كمحدد لعرض المدخرات، ورأوا أن سيادة أجور الكفاف وتقدم الفن الإنتاجى بصفة مستمرة تعتبر الشروط الأساسية لاستمرار الأرباح فى الإرتفاع ومن ثم نمو المدخرات. أما النيوكلاسيك فقد فرقوا بين القدرة على الأدخار والرغبة فيه، والأولى تتحدد بالدخل الفائض فوق ضرورات الحياة للفرد بينما الثانية تتحدد بسعر الفائدة. ولقد أثاروا اهتماما كبيرا فى سعر الفائدة ودوره فى تنمية الرغبة فى الإدخار. أما شومبيتر فلقد سلم بأهمية سعر الفائدة للادخار وأعتقد بامكانية الادخار من الأرباح والأجور على حد سواء، ولكنه رأى أن البنوك تقوم بدور هائل فى تمويل الاستثمار عن طريق خلق الائتمان. وخلص شومبيتر إلى أن زيادة الاستثمار عن الادخار الاختيارى ، والتى تتحدد بحجم الائتمان المصرفى، تعتبر المحدد الأساسى للنشاط الاقتصادى فى دورة الرواج.

أما عن أهم محددات الاستثمار فاجمعت النظريات على أنـه الربح. ووفقـا للكلاسيك فان زيادة الأرباح تتحقق مـع تقـدم الفـن الإنتـاجى وزيـادة الإنتـاج بشرط ثبات معـدلات الاجـور عنـد مستوى الكفـاف. ففـى ظـروف المنافسـة الصافية التى يفترض الكلاسيك توافرها لايستطيع المتنحـون التأثير فـى الأسـعار ولذلك فان أرباحهم تعتمد على مقدرتهم فـى تخفيـض نفقـات الإنتـاج وزيـادة حجمـه. ولقـد اهتـم الكلاسيك بـالربح علـى أسـاس أنـه يحـدد القـدرة علـى الاستثمار و لم يهتموا كثيراً بتحليل الرغبة فى الاستثمار حيث افترضوا وجودهـا بداهة فى ظل الظروف التى عاصروها. أما مـاركس فقـد أخـذ فـى اعتبـاره ان الربح أو فائض القيمـة هـو المحدد للقـدرة على الاسـتثمار، ولكنـه رأى معـدل الارباح هو المحدد للرغبة فى الاستثمار وهذا المعدل دالـة للتقـدم الفنـى المكثـف لرأس المال ولقـدرة الرأسمـالى علـى خفـض نصيـب العمـال النسبـى فـى دخـل المشروع. وبالنسبة لشومبيتر فانه فرق بين الاستثمار المحفوز والتلقـائى ، والاول يتحدد بمستوى الربح السائد فى السوق بالمقارنة بسعر الفائدة ويتوقـف حجمـه عموما على مستوى النشاط الاقتصادى. أما الاسـتثمار التلقـائى وهـو فـى رأى شومبيتر المحدد الأساسى للنمو الاقتصادى فانه دالة للربح غير العادى المتوقع مـن عملية التجديد.

ولقد اجمع أصحاب النظريات المختلفة على أهميـة ارتفـاع معـدل تكويـن رأس المال فى النشاط الصناعى للنمو الإقتصادى، ورأوا أن انخفاض هذا المعـدل لأى سبب من الأسباب التى أبرزوا دورها فى تحديده يؤدى إلى انخفاض معـدل النمو الاقتصادى أو إلى الركود الاقتصادى.

٢ - تقدم الفن الانتاجي بصفة مستمرة:

نستطيع أن نرى من مختلف النظريات أن تقدم الفن الإنتاجي له دور رئيسي في رفع مستويات الارباح أو معدلاتها، ومن ثم في رفع معدلات تكوين رأس المال. ولقد اتجه الكلاسيك وماركس إلى الاعتقاد بأن الفن الانتاجي يتجه بصفة دائمة إلى تكثيف رأس المال في العملية الإنتاجية ، الامر الذى يؤدى إلى رفع انتاجية العمل المستخدم. إلا أن ماركس كان أكثر تأكيدا لهذه المسألة واصرارا على أنها وثيقة الصلة بواقع الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، حيث تستهدف التوفير في الاعداد المستخدمة من العمال وخفض نصيبهم النسبى في الدخل. ولكن ماركس بين أيضا أن الاخذ بالمستحدثات الفنية المكثفة لرأس المال يؤدى في النهاية إلى الازمة التى تطيح بالنظام الاقتصادى الرأسمالي.

ويلاحظ أن تقدم الفن الانتاجي عند شومبيتر ممثلا في انتاج سلع جديدة أو اتباع طرق جديدة لانتاج السلع يمثل جانباً من أهم الجوانب في عملية التجديد، وهي العملية الاساسية في النمو الاقتصادي. فمع انتاج سلع جديدة أو اتباع طرق فنية جديدة لانتاج السلع يحصل المنظمون على أرباح غير عادية ويزيد حجم النشاط الاقتصادى بشكل متضاعف.

كما أن مارشال اعتبر ان تزايد الغلة الذى يعتمد أساسا على التقدم الفني يعتبر من العناصر الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي.

ويلاحظ أن أصحاب النظريات جميعا قد افترضوا صراحة أو ضمنا توافر المخترعات والأفكار العلمية بلا حدود، وكانت هذه إلى حد كبير طبيعة الفترة التى عاصروها. فلقد شهدت انجلترا منذ القرن السابع عشر نموا مضطردا في

الثروة العلمية والفنية الملائمة للتقدم الصناعى، وكانت تجربة البلدان الأوربية الصناعية فيما بعد مشابهة جداً للتجربة الانجليزية. ولقد وضحت جميع النظريات كيف أن تقدم الفن الانتاجى مرتبطا عمليا بالاستثمار. وكيف أن استمرار هذه العملية ضرورى لاندفاع عجلة النمو الاقتصادى بصفة مستمرة.

٣ - اتساع الأسواق الداخلية والخارجية:

كان آدم سميث هو أول من أشاد بأهمية السوق للنمو الاقتصادى، فاعتقد أن اتساع السوق يعمل على زيادة انتاجية العمل نتيجة اتباع مبدأ تقسيم العمل، ولكنه جعل امكانية تقسيم العمل فى حد ذاتها دالة لحجم السوق حيث أن هذا هو المحدد لحجم الانتاج. وبعد ذلك نجد أن مالتس أيضا يؤكد أهمية السوق للنمو، ومن ثم يؤكد أهمية كافة العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى اتساعه. مثل تحسن المواصلات وانخفاض تكلفتها، ومن ناحية أخرى أعطى ريكاردو أهمية كبرى للسوق الخارجى فاعتقد أن قيام التجارة الخارجية على أساس تقسيم العمل الدولى يسمح للبلدان المتاجرة باستخدام مواردها الاقتصادية بكفاءة أكبر، ومن ثم ترتفع انتاجيتها ويندفع النمو الاقتصادى بمعدلات أكبر.

ولم يخف على ماركس فى تحليله لنمو الاقتصاد الرأسمالى ما للسوق من أهمية كبرى، وفى تحليله ربط واضح بين حجم مشتريات العمال من السلع الاستهلاكية - الذى يمثل تجاوزا حجم الاستهلاك الكلى- والأرباح التى يحصل عليها الرأسماليون. ومن ثم فقد استطاع ماركس أن يربط ما بين امكانية تصريف الإنتاج والقدرة على الادخار والاستثمار. واعتبر أن الاقتصاد الرأسمالى يضطرد فى نموه طالما اتسعت الأسواق وأمكن تصريف مزيد من الانتاج ولكنه اعتقد فى حتمية الازمة وتقوض النظام الرأسمالى فى النهاية بسبب تكدس

الانتاج من السلع الاستهلاكية فى المخازن لعدم قدرة العمال على شرائها. وتكلم ماركس أيضا عن الاسواق الخارجية واعتبرها منفذا هاما لتصريف الانتاج الصناعى من البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى البلدان التابعة لها سياسيا واقتصاديا. إلا أنه لم يتعمق فى بحث هذا الاتجاه مثل أتباعه من بعده. ومن المدرسة النيوكلاسيكية نجد أن مارشال قد اعتبر أن تقدم المواصلات يمثل أحد العناصر الهامة المؤدية إلى اتساع الاسواق الداخلية والخارجية، ومن ثم يعتبره محددا أساسيا لعملية النمو الاقتصادى. ومع ذلك يجب أن تذكر أن مارشال قد أعطى أهمية خاصة للدور الذى قامت به السوق الخارجية -التجارة الخارجية- فى النمو الاقتصادى لانجلترا وعدد من البلدان الاوربية المتقدمة.

أما بالنسبة لشومبيتر فانه يعتبر أن اكتشاف الاسواق الجديدة يمثل أحد عناصر التجديد والتى يعتبرها المحدد الرئيسى للنمو الاقتصادى.

٤ - مناخ ملائم للنمو الاقتصادى:

اهتم الكلاسيك بابراز عقيدة الحرية الاقتصادية والدفاع عنها وعن أهميتها للنمو الاقتصادى. ولقد رفضوا كلية مسألة تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى حيث اعتقدوا أن المشروع الفردى قادر على أن يحقق مصلحة خاصة، وأن المصلحة العامة تتحقق بصورة تلقائية بعدئذ. وآمن الكلاسيك أيضا بأن ظروف المنافسة الصافية هى الظروف المثلى لنمو الاقتصاد الرأسمالى فحيث لايتمكن أى منتج من التحكم فى كميات الانتاج فى السوق أو الأسعار السائدة، فان السبيل الوحيد لزيادة الارباح وتنمية المشروعات يتمثل فى اتباع كافة الوسائل التى تسهم فى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

ولقد سلم النيوكلاسيك الأوائل بالأهمية الكبرى للحرية الاقتصادية والمنافسة الصافية ورأوا أنها ضرورية لانتظام الأسواق ونمو النشاط الاقتصادى. وبالإضافة إلى هذا كان لمارشال عدة ملاحظات عميقة حول عدد من العوامل الضرورية للمناخ الاقتصادى والاجتماعى الملائم للنمو الاقتصادى منها: وجود الطبقة المتوسطة ، والحكومة الكفؤ البعيده عن الفساد السياسي ، والتعليم، ومنها أيضا استقرار الاسعار.

ويتفق شومبيتر مع الكلاسيك فى أن عدم تدخل الحكومة وسيادة المنافسة الحرة تعد من الشروط الأساسية لكى يعمل المنظمون بكفاءة وبالاضافة إلى هذا فقد اهتم ببحث شروط المناخ الملائم للنمو الاقتصادى بصورة محددة آخذاً في الحسبان العوامل الاجتماعية والسياسية، والطبقية والمستوى التعليمى، والقيم المختلفة، وهيكل توزيع لدخل القومى، ولكنه أعطى أهمية كبرى للعامل الاخير بالذات.

أما بالنسبة لماركس فلم يهتم بابراز صورة المناخ الملائم للنمو فى ظل التنظيم الاقتصادى الرأسمالى، لأنه اعتقد أن القوى الموجودة فى هذا التنظيم لايمكن أن تستمر إلا بتنظيم الإطار العام للنشاط الاقتصادى بما يتلائم مع مصالحها الاساسية. ولذلك فقد رأى أيضا أن الرأسمالى يعمل بكفاءة تامة فى ظروف الحرية الاقتصادية، حيث يستمر فى اختيار الفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال وتخفيض نصيب الاجور فى دخل المشروع وتنمية نطاق أعماله. ولكن ماركس عارض بشدة افتراض الكلاسيك القائل بوجود توافق بين المصالح الرأسمالية بعضها البعض، وتهكم على اعتقادهم بأن المصلحة الفردية تؤدى إلى تحقيق مصلحة الجماعة. ومهما كان فقد اعتقد أن الرأسمالية مرحلة تاريخية وأن

الرأسماليين فى ظل الظروف الملائمة لهم من حرية اقتصادية ومنافسة يتمكنون من تحقيق قدر هائل من التقدم الاقتصادى.

ثانياً : العناصر المعرقلة للنمو الاقتصادى:

١ – النمو السكانى المستمر

لقد ناقش الكلاسيك أن زيادة الأجور الحقيقية فوق مستوى الكفاف تؤدى إلى تزايد السكان، فيزداد عرض العمل وتتجه الاجور إلى الانخفاض حتى تتوازن مرة أخرى عند مستوى الكفاف. ومضمون هذه المناقشة أن مستوى الدخل الحقيقى الذى يحصل عليه العامل لايمكن أن يرتفع فى الاجل الطويل بل يبقى راكدا عند أدنى مستوى معيشة ممكن وهو مستوى الكفاف، وذلك بسبب السلوك العمالى فى الانجاب، هذه المناقشة سلم بها جميع الاقتصاديون الكلاسيك [باستثناء جون ستيوارت ميل] تسليما مطلقا وأبرزها مالتس بصفة خاصة ولكن هذا الاثر السكانى لم يكن فى حد ذاته يهم الاقتصاديون الكلاسيك كثيراً حيث توقعوا أن تستمر الانتاجية الحقيقية للعامل فى الإرتفاع خلال النمو الاقتصادى بالرغم من تذبذب الدخل الحقيقى الذى يحصل عليه حول مستوى الكفاف التوازنى.

إن اهتمام الكلاسيك الشديد بالسكان نبع فى الواقع من اعتقادهم بأن الزيادة السكانية المستمرة تؤدى –فى ظل الافتراضات الخاصة بثبات الارض الزراعية والفن الانتاجى المستخدم فى زراعته – إلى تناقص الغلة. وكلما أسرعت الزيادة السكانية كلما تضخمت آثار تناقص الغلة، وهددت النمو الاقتصادى تهديدا شاملا. ولقد رأى الكلاسيك أن القوة الوحيدة التى تنقذ النمو الاقتصادى أمام تهديد النمو السكانى المستمر هى قوة التقدم الفنى الذى

يتم من خلال عملية التراكم الرأسمالى فـى النشـاط الصنـاعى. وفـى مبـدأ الأمـر يتمتع الاقتصاد الرأسمالى بعدد قليل نسبيا من السكان ومعدل عال للتقـدم الفنـى والتراكم الرأسمالى، فتتزايد الارباح وتـتزايد فـرص الاسـتثمار والأجـور. ولكـن بمرور الزمن ينمو السكان والتراكم الرأسمالى فـى النشـاط الصنـاعى.. ومـن ثـم يتجه الاقتصاد إلى حالة من الركود.

ولقـد عـارض مـاركس هـذه المناقشـة معارضـة تامـة، بينمـا أبـدى جـون ستيوارت ميل - آخر الكلاسيك- تشككه فيهـا علـى أسـاس اعتقـاد منـه بـأن الطبقات العاملة يمكن أن تتحكم فى سلوكها مـن ناحيـة الانجـاب مـع ازديـاد فرص التعليم والتقدم الاقتصادى . وقد أظهرت تجربة البلدان الأوروبية فيما بعد صحة "نبوءة" جون سـتيوارت مـل حيـث أتجهـت الطبقـات العاملـة إلى تحديـد نسلها بشكل اختيارى ، واستمر النمو الاقتصادى بفضل تقدم الفنون الانتاجيـة واتساع الاسواق الخارجية والداخلية.

٣ - اتجاه توزيع الدخل القومى فى غير صالح الأرباح:

قام الكلاسيك ببحث وتحليل القوى التى تعمل على اعـادة توزيـع الدخـل القومى فى غير صالح الأرباح، حيث أن هذه تمثـل المصـدر الأساسـى للادخـار، ومن ثم هى التى تحدد القدرة على الاستثمار. ولقد اعتقد سميث بوجـود علاقـة عكسية بين الأرباح والأجور خلال عملية النمو الاقتصادى وأحد المبررات لهذه العلاقة العكسية يتلخص فى أن المنافسة بين أصحاب الاعمال تزداد حدة كلمـا ازداد رأس المال واستمرت الرغبة فى خلق المشـروعات والنمـو، وينعكـس هـذا الحال فى زيادة التنافس من أجل الحصول على العمال، فيرتفع نصيب هؤلاء من الأجور على حساب النقص فى الأرباح . وهناك تفسير لسميث يتلخص فى أن النمو الاقتصادى سوف يستتبع بالضرورة زيادة أسـعار السـلع الزراعيـة، حيـث

يزداد طلب العمال على الغذاء مع نمو النشاط الصناعى ، بينما أن عرض السلع الزراعية الغذائية يزداد بمعدل بطئ بسبب ثبات الأرض والفن الإنتاجى المستخدم. ولقد اهتم ريكاردو بالتفسير الأخير وأبرزه فى شكل نظرى متماسك ومتكامل مبينا كيف أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية سوف يحتم رفع الأجور ومن ثم تتناقص الارباح. ولكن العمال لايستفيدون من هذا الاتجاه حيث تبقى أجورهم الحقيقية عند مستوى الكفاف. والواقع أن المستفيد الوحيد هم المزارعون الذين يرتفع دخلهم مع ارتفاع أسعار السلع الزراعية. وهكذا يتم اعادة توزيع الدخل القومى فى غير صالح الارباح بسبب ظروف تناقص الغلة فى النشاط الزراعى والتزايد المستمر فى الطلب على الإنتاج من السلع الزراعية. و لم يجد ريكاردو أو غيره أى فائدة فى هذا الاتجاه، حيث اعتقدا اعتقادا جازما بأن ملاك الاراضى الزراعية يتميزون بالخمول وعدم الرغبة فى ترقية الفنون الانتاجية المستخدمة فى نشاطهم. أما توزيع الدخل فى غير صالح أصحاب الأعمال الصناعية فانه يعرقل النمو الاقتصادى بصورة خطيرة، حيث أن هذه الفئة هى التى تقوم بالادخار والاستثمار وتتحمل مسئولية ترقية الفنون الانتاجية بصفة مستمرة.

ونجد شومبيتر يقرر أيضا فى نظريته أن اتجاه توزيع الدخل القومى فى غير صالح الارباح يمثل عائقاً خطيرا أمام عملية النمو فى الإقتصاد الرأسمالى . ولكن شومبيتر يختلف عن الكلاسيك من حيث تحليله لاسباب وآثار تناقص النصيب النسبى للأرباح، أما من جهة السبب فنجد أنه قد أبرز دور الحكومة فى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة عن طريق الضرائب ، و كذلك عن طريق التشريعات التى تتجه إلى التحيز لجانب العمال، كما أنه أبرز أيضا دور النقابات العمالية ومساومتها المستمرة وقوتها المتزايدة فى سبيل رفع معدلات الاجور فى

سوق العمل. أما من جهة الاثـر فـان شـومبيتر لم يهتـم كثـيرا مثـل الكلاسيك بمساهمة الارباح فى الإدخار، ومن ثم بدورها الكبير فى تمويل الإستثمار، وفـى واقع الامر فان شومبيتر لم يغفل أهمية الادخار الاختيارى الذى ينبع مـن أربـاح رجال الاعمال، ولكنه أعطى للائتمان المصرفى أهمية تفوقه بكثير فـى مناقشته لتمويل الاستثمار، وفى بحثه لاسباب التغـيرات فـى النشـاط الاقتصـادى خـلال النمو. وبدلا من ذلك فان شومبيتر يقرر أن إعادة توزيـع الدخـل مـن شـأنها ان تفسد المناخ الاجتماعى الملائم للمنظمين فتؤثر فى عرضهـم . فـاذا حـدث هـذا الاثر فان عملية التجديد التى هى فى نظره أساس النمو الاقتصادى سوف تتـأثر تأثراً بالغاً.

أما بالنسبة لماركس فلقد وضـع شـرطا أساسـيا لتقـدم الاقتصـاد الرأسمـالى ونموه، ويتمثل فى حصول أصحاب الاعمـال على نصيـب مـتزايد مـن الدخـل متمثلاً فى شكل الربح أو فائض القيمـة، ولم يتصـور أن يتعـرض هـذا النصيـب للتناقص إلا فـى الزمـن القصـير بسـبب الابطـاء فـى احـلال الآلـة محل العمـل. واستبعد ماركس احتمال اعادة توزيـع الدخـل لصـالح المزارعـين بسـبب رفضـه للافتراضات الكلاسيكيه الخاصـة بظـاهرة تنـاقص الغلـة فـى النشـاط الزراعـى، ولكن من الناحية الأخرى نجد أن ماركس يؤكد أن استمرار اتجاه توزيع الدخل فى صالح أصحاب الأعمال وفى غير صالح العمـال يـؤدى فـى النهايـة إلى أزمـة النظام الرأسمالى ونهايته، فحيث أن الاستهلاك الكلى دالة للأجور فـان اسـتمرار نمو الانتاج من السلع الاستهلاكية لايتفق مع اسـتمرار تنـاقص النصيـب النسـبى للعمال فى الدخل القومى، فيتراكم المخزون السلعى وينتهـى النظـام الاقتصـادى إلى أزمة تطيح به. وهكذا فان حصول رجال الاعمال على نصيـب مـن الدخـل

القومى شرط أساسى عند ماركس لتحقيق النمو الهائل فى الاقتصاد الرأسمالى، ولكن نفس الشئ يؤدى فى النهاية إلى أزمة تطيح بالتنظيم الاقتصادى بأكمله.

الفصل السادس
النظريات الإقتصادية والإجتماعية
فى التخلف والتنمية

كيف تتحقق التنمية لاقتصادية ؟ :

عرفنا من قبل أن البلدان التى تحتاج إلى تنمية اقتصادية تواجه أصلاً مشكلتين: الاختلال الهيكلى ونمو ناتجها القومى الحقيقى بمعدلات منخفضة، وأنه إذا تخلصنا من المشكلة الأولى يتم التمهيد لحل المشكلة الثانية . ولذلك فإن تحقيق التنمية الاقتصادى يستلزم كل مايستلزمه تحقيق النمو الاقتصادى من خلال عملية التغير الهيكلى . نسترجع إذاً ماقلناه من قبل عن ذلك ، سنجد أننا لابد من أن نعمل على زيادة القوة العاملة الموظفة وزيادة انتاجية العامل فى المتوسط ولكن مع توجيه النسبة الكبرى من هذه القوة العاملة إلى الأنشطة الانتاجية أو القطاعات التى ينبغى أن نهتم بها نسبياً لأنها تحقق لنا معدلات نمو أكبر نسبياً ... أى أن ناتجها من السلع والخدمات ينمو بمعدلات أكبر من غيرها داخل الاقتصاد القومى .. تحقيق عملية التنمية الاقتصادية إذاً يتضمن نفس مايتضمنه النمو الاقتصادى ولكن من خلال أو أثناء عملية التغير الهيكلى .. لابد أيضاً من زيادة رأس المال فى الاقتصاد من خلال زيادة الادخار والاستثمار وزيادة كفاءة رأس المال . وعلينا أن نتذكر أن زيادة كفاءة رأس المال ترتبط بالتقدم التكنولوجى . ولكن علينا مرة أخرى أن نتذكر عملية التغير الهكيلى ، ويعنى هذا مرة أخرى أن يزداد الاستثمار فى الأنشطة أو القطاعات التى نتوقع أو نعرف أن معدلات نمو انتاجها أكبر من غيرها داخل الاقتصاد القومى . بينما يجب أن ينخفض الاستثمار فى الأنشطة أو القطاعات منخفضة الإنتاجية وعلينا أن نعرف أن تحقيق التنمية كما هو الأمر تماماً بالنسبة للنمو يستلزم مناخا اقتصادياً وحضارياً وأخلاقياً مناسباً . كما علينا أن نتذكر أنه بينما يقيس نمو الناتج القومى الحقيقى التغير فى مستوى المعيشة للبلد فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومى الحقيقى سوف يقيس لنا التغير فى مستوى معيشة الفرد داخل البلد . وعلينا أن نقارن بين بلدأن العالم التى تسعى تحتاج للتنمية فى مقدرتها على شيئين :

١ ـ هل تمكنت من تغيير هيكلها الاقتصادى إلى الوضع الذى يؤكد وضع مواردها أو عناصرها الإنتاجية فى أفضل الاستخدامات الممكنة ؟

٢ . هل استطاعت رفع معدل نمو ناتجها القومي ورفع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج من خلال زيادة قوة العمل وارتفاع انتاجية العامل ومن خلال استثمارات أكبر والتقدم التكنولوجي ... الخ .

وفيما يلى سوف نعرض بعض نظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(أ) نظرية التنمية المتوازنة:

وأول من كتب فى هذه النظرية هو روزنشتاين - رودان عام ١٩٤٣ وقد تعرض فى مقال له لإحدى العقبات الهامه التى يمكن أن تقف حائلا امام نجاح ايه صناعة حديثة فى البلدان النامية الا وهى عقبه ضيق السوق . إلا أنه شرح لنا كيف ان هذه العقبه لا يمكن أن تستمر فى حالة انشاء عدد كبير من الصناعات فى آن واحد .

والواقع أن مناقشة رودان لهذه المسألة تمثل نقطة انطلاق فى الفكر الاقتصادى الحديث لرفض الاسلوب التدريجى فى التنمية.وللدفاع عن اسلوب الدفعة القوية **Big push**. وفى توضيح وجهة نظره يفترض رودان أن عددا كبيرا من العمال فى اقتصاد متخلف قد سحبوا من النشاط الزراعى للعمل فى مصنع جديد قام لانتاج الاحذية مثلا . وبافتراض ان هذا المصنع الجديد الوحيد فان القوى الشرائية الكلية فى المجتمع لن تزيد الا بمقدار ما يسلمه هذا المصنع من دخول للعاملين فيه . ولهذا السبب فان هذا المصنع سوف يواجه مشكلة ضيق السوق وعدم القدرة على تصريف انتاجية . فلو انفق العاملون بالمصنع الجديد دخولهم بأكملها علي شراء منتجات مصنعهم لكان فى هذا حل للمشكلة ولكن هذا الافتراض خيالى كما هو واضح والافتراض الواقعى هو ان هؤلاء العاملين لن ينفقوا الا جزء فقط من دخلهم لاستهلاك منتجات مصنعهم، وعلى هذا فلن يستطيع المصنع بيع أكثر من جزء من انتاجه الكلى وبالتالى سيواجه مشكلة كبرى تهدد بقائه فى السوق .

ثم ياتى رودان إلى الفكرة الاساسية فى المناقشة وهى أنه لو فرضنا قيام أكثر من مصنع فى آن واحد لانتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة فان اى واحد من هذه المصانع لن يواجه عقبة ضيق السوق، ذلك لأن كل مصنع سوف يخلق قوة شرائية جديدة متمثلة في الدخول التى يحصل عليها العاملون ومجموع هذه الدخول سوف يكون سوقا متسعه لكافة المصانع. بعبارة اخرى ان كل مصنع سوف يخلق طلباً جديداً على انتاج المصانع الاخرى، وبالتالى فان كل مصنع سيجد ان السوق قد أتسع امامه .

وهكذا فان قيام عدد من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة فى آن واحد سوف ينهى مشكلة ضيق السوق التى تواجهها حتما ايه صناعة تقوم بمفردها في ظل ظروف التخلف، ورأى رودان ان اتساع السوق بالشكل السابق يمثل نوع خاص من الوفورات الخارجية حيث ان نقص مخاطر تصريف الانتاج يمكن ان يترجم فى شكل نقص من النفقات .

وبعد هذا يستطرد رودان ليبين ان هناك أنواع أخرى من الوفورات الخارجية تظهر من خلال عملية التصنيع التى تتم على نطاق كبير - دفعة واحدة .

وفى مقاله الثانى الذى نشر فى عام ١٩٥٥ استطاع رودان تنسيق افكاره فى تحليل التخلف الاقتصادى وكيفية التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع . واتجه إلى تأكيد بعض الافكار التى ظهرت فى ثنايا البحث الاول وقام بتمييز ثلاث دوال غير قابلة للتجزئه على مستوى الاقتصاد وهى : دوال الطلب والعرض والادخار ، وقال بأن كل من هذه الدوال لا بد أن يتكامل حتى تحدث التنمية . وعلى هذا أمكن أن يرفض الاسلوب التدريجى للتنمية

الاقتصادية على أساس علمى أكثر اصاله وأن يضفى تأكيدا خاصـا على فكـرة الدفعه القوية .

اما تكامل دالة الطلب Complementarity of Demand فيقصد بها تكامل السلع التى تنتجها الصناعات المختلفة وذلك من وجهـة نظر الطلـب أو المستهلكين، ولقد سبق ان استفاض روادان فـى شـرح هـذه الفكـرة فـى مثالـه الخاص بمصنع الاحذية . والاصل في فكرة تكامل دالة الطلب هـو أن الحاجـات الانسانية فى مجال الاستهلاك تتميز بالتعدد والتنوع ولا تقبل التجزئـه . فجوهـر الفكرة عند روادان هو انه إذا كانت السوق ضيقه اصلا فلن يمكن توسيع نطاقها بانتاج احدى السلع التى تشبع حاجـه انسـانية معينـة ، أمـا انتـاج مجموعـة مـن السلع التى تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة المتكاملة فإنه سـوف يؤدى إلى اتساع نطاق السوق ، وبالتـالى فـإن انشـاء صناعـات الاسـتهلاك واحـدة تلـو الاخرى على فترات زمنية متفرقة لن يؤدى إلى التنمية الاقتصادية حيث ستواجه كل واحدة من هذه الصناعات مشكلة فى تصريف انتاجها . وهذه هى المناقشة ضد الأسلوب التدريجى فى التنمية . أما انشاء عدد من هذه الصناعـات فـى آن واحد فسوف يخلق سـوقا متسـعاً لهـا جميعـا . وهـذه هـى المناقشـة التـي تؤيـد أسلوب القفزات الفجائية أو أسلوب الدفعه القوية .

أما تكامل دالة العرض أو دالة الانتاج Production Function فيقصد به تكامل الصناعات من ناحية عملياتهـا الانتاجيـة المتصلـة رأسـيا أو أفقيـا فبعض الصناعات تتكامل رأسيا بمعنى أن عملياتهـا الانتاجيـة تمثـل مراحـل متتاليـة فـى عملية انتاج سلعة معينة، مثـال الحليـج والغـزل والنسـيج فـى صناعـة الاقطـان، وبعض الصناعات تتكامل افقيا بمعنى أن عملياتها الانتاجية تكمل بعضها البعض فى إنتاج سلعة معين، مثل صناعة المنسوجات والصناعات الأخـرى المكملـة لهـا

كتوليد الكهرباء والنقل، ومناقشة رودان تتلخص فى أن دالة العرض مثل دالة الطلب لا تقبل التجزئة Indivisible ، أى لايمكن تصور نجاح صناعة جديدة وحيدة فى بيئة غير صناعية حيث ستضطر هذه الصناعة اضطرارا إلى انشاء وحدات انتاجية مكملة لها رأسياً وافقيا حتى تتمكن من الاستمرار فى نشاطها الانتاجى. وعلى سبيل المثال يمكن قيام صناعات جديدة لانتاج المنسوجات القطنية فى بيئة غير صناعية فتضطر إلى انشاء وحدات انتاجية لحليج الاقطان والغزل وإلى انشاء وحدات للنقل خاصة بها وربما أيضا إلى بناء مساكن لعمالها وتدريبهم، وبل وربما اضطرت إلى بناء محطات لتوليد الطاقة المحركه . الخ وعلى ذلك ترتفع تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات فى هذه الحالة ارتفاعا باهظا بالمقارنه بصناعات المنسوجات المماثلة فى البلدان الصناعية التى يتوافر فيها رأس المال الاجتماعى والتى قامت فيها صناعات مكملة رأسيا لصناعات المنسوجات.

ومرة اخرى فان هذا وجه من أوجه المناقشة ضد الاستثمار فى صناعة ما دون الاستثمار فى الصناعات المتكاملة معها من الناحية الانتاجية فى نفس الوقت وضد قيام الحكومة ببناء جزء من رأس المال الاجتماعى دون بقية الاجزاء ، حيث ان هذا الاسلوب التدريجى لا يمكن ان يؤدى إلى تغير ايجابى فى الوضع الأقتصادى للبلد النامى. فاعتقد رودان أن دالة العرض لا تقبل التجزئه ولا بد من القيام بالاستثمار فى عدد من الصناعات المتكاملة من الناحية الانتاجية دفعة واحدة ولا بد من وجود حجم متكامل من رأس المال الاجتماعى الأساسى. وفى حالة تكامل دالة العرض فان الوفورات الخارجية تظهر بشكل كبير الأهمية وتساعد ايجابيا فى عملية التنمية .

أما عن تكامل دالة الادخار Savings Functon أو عدم قابلتها لتجزئه فهى مسالة تتعلق مباشرة بضرورة تنفيذ برنامج استثمارى متكامل وهذا يتطلب من البلدان النامية تهيئة قدر غير عادى من التمويل مما يثير مشكلة كبرى. ويعترف روادان بان هذه المشكلة معقدة وغير يسيرة ولكنه لا يرى مفراً منها طالما أننا رفضنا الاسلوب التدريجي في التنمية الاقتصادية. ان الاسلوب التدريجي في التنمية يخفف قطعا من عبء مشكلة التمويل التي تواجهها البلدان التي تستهدف التصنيع، ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا الوضع انما هو وضع ظاهري أو مؤقت في بداية عملية التنمية فقط، أما فيما بعد فالأمر مختلف. فالدخل القومي يرتفع سنويا بمعدلات منخفضه، وبالتالي لا يمكن للبلدان النامية ان تتوقع اى تحسن فى معدلات الإدخار فى ظل ظروف الاسلوب التدريجى فى التنمية. اما الاسلوب الذى يقترحه روادان للتنمية على اساس تكامل دوال الطلب والعرض فسوف يساهم فى نمو الدخل القومى للبلد النامى بمعدلات مرتفعة، وفى ظل هذه الظروف يتجه الميل الحدى للادخار للارتفاع أى ينكسر منحنى عرض الادخار kink in the supply of Savings ولذلك لا يجب ان تؤخذ ظاهرة انخفاض الميل المتوسط للادخار فى البلدان النامية كدلالة على عدم القدرة على تمويل التنمية الاقتصادية الا إذا سلمنا بالاسلوب التدريجى فى التنمية اما اسلوب الدفعه القوية المقترح فانه يثير مشكلة حادة فى التمويل فى بداية عملية التنمية ولكنه يهيىء لحل هذه المشكلة فيما بعد. ولقد لقي تفسير التخلف الاقتصادى على اساس عدم قابلية دوال العرض والطلب والادخار للتجزئه قبولا من جانب العديد من كتاب التنمية الاقتصادية، ويقول هيجنز أنه ربما كان اشد ميلا لتأييد هذه المسألة عن روادان نفسه ويؤكد هذا بقوله ان توزيع رأس المال فى البلدان النامية على مشروعات استثمارية حديه بالاعتماد

على التقديرات الخاصة لأرباح الأجل القصير لن يغير شيئا من الوضع الاقتصادى لها .

الانتقادات الموجهة إلى اسلوب النمو المتوازن:

لقد حظى تفسير التخلف الاقتصادى على اساس عدم إمكان تجزئه دوال الطلب والعرض والادخار بتأيد كبير فى الخمسينات والستينات ولقد ساهم أخرون فى هذه النظرية مساهمات لها اعتبارها مثل نيركسة الذى كتب عن دائرة التخلف المفرغه وعن مشاكل التجارة الخارجية الخاصة بالبلدان النامية والتى تحتم على هذه البلدان الاتجاه إلى التصنيع والاهتمام ايضا بتنمية الزراعة على اساس متوازن. ولكن من الناحية الاخرى تعرض اسلوب النمو المتوازن للكثير من الانتقادات التى القت فى مجموعها ظلال كثيفة من الشك حول واقعية هذا الاسلوب ومن هذه الانتقادات نذكر أهمها فيما يلى :

(أ) ليس من الصحيح ان انشاء صناعة جديدة فى ظروف التخلف سوف يتعرض للفشل وذلك لسبب بسيط وهو ان هذه الصناعه لن تمثل نقطة بداية من لا شيء، كما يدعى اصحاب النمو المتوزان ومن المحتمل أن تتوازن هذه الصناعة الجديدة مع بعض الصناعات الاخرى التى سبق بنائها. ويمكن القول أن الافتراض الضمنى وراء تحليل اسباب فشل الصناعة الوحيدة الجديدة (مثل صناعة الاحذية) ليس صحيحا لان الاقتصاد النامى لا يبدأ من الصفر. ففى الواقع نجد ان اى اقتصاد متخلف يبدأ من مركز ما يعكس ما تم انجازة فى الماضى من استثمارات وما تحقق من نمو فى الناتج القومى ولهذا فى أى فترة زمنية نجد ان لدى البلد فرصا جديدة للاستثمار قد لا تتوزان فى مجموعها ولكنها رغم ذلك تتوزان مع بعض الصناعات التى سبق قيامها .

(ب) ان مشكلة البلد النامى تتمثل فى وجود غالبية القوى العاملة فى النشاط الزراعى أو النشاط الخدمى وان متوسط انتاجية العامل فى هذه الانشطة منخفضة نسبياً عن النشاط الصناعى الحديث وبالتالى فإن المشكلة الاساسية التى يجب ان تتصدى لها مجهودات التنمية الاقتصادية تتمثل فى تغيير جذرى فى هيكل العمالة يتمثل فى تقليل نسبة العاملين فى النشاط الزراعى (أو النشاط الخدمى) مثلا مع رفع متوسط الانتاجية فى هذا النشاط بحيث لا تنقص مساهمته النسبية فى الناتج القومى الحقيقى عن ذى قبل. ويمكن القول ان النظرية قد اهملت مسالة تحسين الكفاءة الانتاجية داخل النشاط الأولى بصفة عامة وبهذا لا يتنظر لحل التصنيع ان يسير على ما يرام لان نمو الصناعات يحتاج بالضرورة إلى نمو الانتاج من السلع الغذائية والمواد الخام.

(جـ) هناك مسألة الصعوبة البالغة فى تمويل برنامج التنمية المتوازنه. ذلك انه حتى بافتراض سلامة هذا البرنامج المقترح فان هناك شك بالغ فى امكانية الحصول على الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الضخمة على جبهة عريضه من الصناعات بالاضافة إلى الاستثمارات المطلوبة فى الزراعة لكى لا تتخلف وراء الصناعة. وقد يتحقق افتراض نظرية النمو المتوزان بشأن ارتفاع الميل الحدى للادخار خلال عملية زيادة الدخل التى تحدث بعد الدفعة القوية ولكن كيف تتحقق الدفعه القوية فى حد ذاتها ؟ ان الموارد المطلوبه لتنفيذ سياسة النمو المتوزان من الضخامه بمكان بحيث ان البلد التى تتمكن من تجهيز مثل هذه الموارد لا يمكن فى الواقع ان تعتبر متخلفه ولهذا فان اسلوب النمو المتوزان لا يتصف بالواقعية فى معالجة التخلف والذى حدث فى الواقع فى الستينات والسبعينات ان محاولة عدد كبير من البلدان النامية تنفيذ برامج للتنمية المتوازنه لم يكن ممكنا الا

بالاقتراض من الخارج وهو الامر الـذى ادي إلى تزايـد المديونيات الاجنبية والتى أصبحت عبئا على التنمية .

(د) ان النقـص الشـديد فـى المـوارد التمويلية الضرورية لتنفيـذ برنـامج التنميـة المتوزانة يمثل جانب واحد من صعوبات التنفيـذ. بعبارة أخرى يجب أن نطرح بعيداً عن اذهاننا الفكرة الشـائعه بأن مشـكلة البلـدان المتخلفـة انما تتمثل فى ندرة رأس المال النقدى فقط. ان تنفيذ برنـامج إستثمارى ضخـم مثل هذا الذى تقترحه نظرية النمو المتوزان سيكشـف الغطاء عن مشـكلة الندرة الشديدة فى المتظمين الاكفاء وفى العمال المهره ومتوسطى المهـارة وهي جميعا مشاكل لا تقل فى خطورتها -ان لم تزيد- عـن مشـكلة نـدرة رأس المال النقـدى ذلـك لان القـروض والمساعدات الاجنبيـة مـن البلـدان المتقدمه قد تجعل من الممكن للبلدان المتخلفه في بعـض الظـروف ان تغطـى قدر كبيرا من احتياجاتها من رأس المال النقـدى المطلوب للتنميـة . ولكـن مشاكل الندرة فى العمل الماهر وفى عنصر التنظيم لا يمكن ان تحل ببسـاطة حيث لا يوجد لدى البلدان المتقدمه فائض من هذه العناصر مثلما هو الحال بالنسبة لعنصر رأس المال. ويتفق عدد من رجـال الاقتصـاد فـى أن محاولـة تنفيذ برنامج للتنمية المتوزانه فى ظل ظروف ندرة عنـاصر الانتـاج المختلفـة سوف يؤدى إلى تنافس الصناعـات المختلفـة الناشئة علـى عنـاصر الانتـاج النـادره. ان الاحتمـال الاكـبر ان يـؤدى هـذا التنـافس إلى ظهـور نقــائض للوفورات الخارجية External Diseconomies علي عكـس مـا يتوقـع اصحاب نظرية النمو المتوزان وان هذه النقائض ربما تتغلب على الوفـورات الخارجية المتوقعه من جانبهم .

(ب) نظرية النمو غير المتوزان :

فى انتقاد نظرية النمو المتوزان اشرنا إلى ان الاقتصاديات النامية لا تبدأ بطبيعية الحال من لاشئ، والواقع ان البلدان النامية تعانى من اختلالات فى التوازن، فلديها صناعات ولكنها قد لا تتكامل فى مجموعها مع بعضها البعض، وهى تواجة المصاعب بسبب هذا الوضع ولكنها لا تواجه الفشل كما تدعى نظرية النمو المتوزان. وفى هذه الظروف فان هناك فرصة قائمة للصناعات الجديدة أن تتكامل مع بعض الصناعات التى سبق قيامها من جهة، وتحفر صناعات اخري للقيام من جهة اخرى وبذلك تدفع عجلة التنمية ويأخذ هيرشمان هذه الفكرة ليبنى عليها مبدأ النمو غير المتوزان، فيؤكد أن أوفق أسلوب لتحقيق النمو الاقتصادى انما يتحقق عن طريق الاخلال بتوزان الاقتصاد وفقاً لاستراتيجية مقصودة وهادفة .

ويتفق هيرشمان مع أصحاب مبدأ النمو المتوزان فى عدة نقاط فهو لا ينكر ان قرار الاستثمار الفردي يواجة مصاعب جمة وأن المقدرة على الاستثمار Ability to invest تعتمد أساساً على حجم رأس المال القائم فى النشاط الانتاجي فكلما كانت البيئة الاقتصادية حديثة العهد بالتصنيع كلما انخفضت المقدرة على القيام بالاستثمار .

ويناقش هيرشمان فكرة التكامل Complementarity بين الإستثمارات ويهتم بها بشكل لا يقل عن اصحاب نظرية النمو المتوزان مؤكدا ان للتكامل اهمية كبيرة فى البلدان النامية بالمقارنه بالبلدان المتقدمة ويتفق هيرشمان ايضا مع اصحاب نظرية النمو المتوزان فى ان اى تحليل للتنمية يجب إن ينبذ افتراضات السكون Static Analysis وان يقوم على اساس افتراضات الحركة Dynamic Analysis ولذا لا يتصور مثلا ان ينصب مجهود الاقتصاديين

المهتمين بالتنمية على محاولة استنباط البرنامج الاستثمارى الذى يوفر فى حجم الانفاق الرأسمالى .

ويقترح هيرشمان لهذا الغرض أسلوب النمو غير المتوازن، والذى يتلخص فى انتقاء بعض الصناعات أو القطاعات الاخرى التى تتميز بمقدرة اكبر من غيرها على حث أو دفع الاستثمار فى الصناعات أو القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد، وهكذا يتم تنفيذ الدفعه القوية من خلال مثل هذه الانشطه الرائدة Leading Activities وعلى هذا الاساس فان المسألة الجوهرية فى استراتيجية النمو غير المتوزان تتمثل فى عملية اختيار الاستثمارات التى يمكن ان تقود أو تدفع عجلة النمو الاقتصادى بمعدل اسرع من غيرها .

وقد نستطيع ان نعتمد على معيار الربحية الخاصة فى اختيار بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة ، ولكننا لا شك سنواجه قصور كبيرا إذا لم نلجأ إلى استخدام معايير أخرى .. ويعطى لنا هيرشمان المثال الاتى لنفرض ان لدينا مشروعين م، ن وانهما متساوين من حيث الاحتياجات من رأس المال ولكن بينما أن م يدر ارباحا بمعدل ١٠٪ وأن معدل ارباح ن يبلغ ٧٪ فقط ثم لنفرض ان سعر الفائدة السائد يبلغ ٩٪ وواضح ان الاختيار سوف يقع على المشروع م إذا ما قام قرار الاستثمار على اساس معيار الربحية الخاصه وهو المعيار المعهود فى اقتصاد السوق. ولكن تنفيذ المشروع م سوف يؤدى إلى زيادة ربحية المشروع ن بسبب ما بينهما من تكامل ولنفرض ان هذه قد ارتفعت فعلا إلى ١٠٪، فى هذه الحالة يتم تنفيذ المشروع ن ايضا، ولكن اليس من المحتمل ان يكون تحديد اولوية الاستثمار على اساس الربحية الخاصة اى م ثم ن هو تحديد غير سليم حيث لا يتفق مع هدف تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو الاقتصادى. ويؤكد لنا هيرشمان ان هذا الاحتمال قد يصح بالفعل، فمثلا لو قمنا بتنفيذ ن

أولا ثم م - بالرغم من الخسارة المتصورة على أساس معيار الربحية الخاصة فان هذا قد يؤدى فرضا إلى ارتفاع ربحية إلى ١٤ ٪. إذا صح هذا الافتراض فان مصلحة الاقتصاد ككل ان يتخلى المجتمع بصفه مؤقته عن اعتبارات الربحية الخاصه ويقدم على تنفيذ ن اولا ثم م فيما بعد . لان هذا سوف يؤدى إلى معدل أكبر للنمو الاقتصادى عن الحالة الأولى. وبالاضافة إلى هذا فإن المتوقع أن تندفع عجلة التنمية بمعدل اسرع فى الحالة الثانية لان البدء بالاستثمار فى المشروع ن سوف يؤدى إلى ارتفاع ربحية المشروع م بشكل ظاهر جدا ومن ثم يخلق حافزا على سرعه اتخاذ قرار الاستثمار فى هذا المشروع.

ولكن المثال السابق يبسط الامور أكثر من اللازم حيث ان المشكلة الاساسية كما يتضح من سياق التحليل هى **مشكلة اتخاذ قرارات الإستثمار أو تحديد اولويات للمشروعات** . ولقد قام هيرشمان ببحث وتحليل هذه المشكلة باسلوب اكثر عمقا من ناحيتين .

الناحية الاولى : بالمفاضلة بين الاستثمار فى قطاع رأس المال الاجتماعى Social Overhead وهذا يضم كافة المشروعات المنتجه بصفه غير مباشرة Indirectly productive وقطاع النشاط الانتاجى (هذا يضم كافة المشروعات المنتجه مباشرة Directly productive Activities)

الناحية الثانية : بالمفاضلة بين الاستثمار فى المشروعات المختلفة وذلك على اساس ما لكل مشروع من فاعلية فى دفع أو حفز الاستثمار فى المشروعات الاخرى التى تربط أو التى يقوم بينه وبينها اعتماد متبادل Interdependence

اما عن الناحية الأولى فيمكن شرحها كما فعل هيرشمان بالمفاضلة ما بين :

* تكوين فائض فى استثمارات رأس المال الاجتماعى .

* تكوين فائض فى استثمارات النشاط الانتاجى - اى تكوين عجز فى استثمارات رأس المال الاجتماعى .

ولنبدأ مثلا باختيار التنمية عن طريق خلق فائض فى استثمارات رأس المال الاجتماعى. فى هذه الحالة ستؤدى زيادة استثمارات رأس المال الاجتماعى إلى حفز الاستثمارات فى النشاط الانتاجى فتزداد هذه حتى يتحقق التوازن عند نقطة ما . وحينما يتحقق هذا التوزان يكون مستوى الناتج القومى قد ارتفع من مستوى معين إلى مستوى اعلى منه . ومع ارتفاع مستوى الناتج القومى فان مقدرة المجتمع على الاستثمار تزداد ومن ثم يستطيع تنفيذ مشروعات جديدة فى رأس المال الاجتماعى ، فيخلق هذا اختلالاً فى التوازن ويحفر الاستثمارات فى النشاط الانتاجى مرة اخرى حتى تصل إلى مستوى اخر أعلى مما سبق تحقيقة وهكذا...

أما الطريق الثانى فيتمثل فى تحقيق النمو غير المتوزان عن طريق فائض النشاط الانتاجى أو عجز رأس المال الاجتماعى . وفى هذه الحالة نبدأ بزيادة استثمارات النشاط الانتاجى وهكذا يحدث اختلال فى التوزان يضطر الحكومة إلى زيادة رأس المال الاجتماعى حتى يتحقق التوازن عند نقطة ما وعند هذه النقطة التوازنية نكون قد انتقلنا إلى مستوى اعلى من الناتج القومى فتزداد المقدرة على الاستثمار ويحدث توسع فى استثمارات النشاط الانتاجى إلى المستوى جديد ... ومرة اخرى يصبح لدينا اختلال فى التوازن بسبب فائض استثمارات النشاط الانتاجى أو عجز رأس المال الاجتماعى مما يحفز الاستثمار فى القطاع الاخر ويتحقق التوزان مرة أخرى عند مستوى اعلى من الناتج القومى وهكذا ....

والآن نأتى إلى الناحية الثانية التى تختص بالمفاضلة بين الاستثمار فى المشروعات المختلفة، حيث ان كل مشروع يختلف من حيث فاعليته فى خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد. وتستند مناقشة هيرشمان فى اختيار هذه الفاعلية أو فى تحديد درجتها على فكرة اساسية وهى ان هناك ترابط Linkage Interdependence بين المشروعات المختلفة فالمشروع الواحد عبارة عن حلقه ضمن سلسلة تضم حلقات عديدة تتفق بدايتها مع بداية العملية الانتاجية للصناعة التى ينتمى اليها المشروع ، ونهايتها عند ظهور الناتج النهائى Final Product لهذه الصناعة . وكذلك الصناعة الواحدة ليست الا جزء ضمن اجزاء عديدة مترابطة مع بعضها البعض داخل العملية الانتاجية الكلية التى تمثل النشاط الاقتصادى القومى . وعلى ذلك فكل المشروع له درجه معينه الترابط مع المشروعات التى ياتى دورها قبله فى العملية الانتاجية ويمكن ان يسمى هذا "بالترابط للخلف" Backward Linkage كما ان للمشروع ايضا درجة معينة من الترابط مع المشروعات التى تاخذ دورها بعده فى العملية الانتاجية ، ويمكن ان يسمى هذا "الترابط للامام" Forward Linkage.

والمتوقع بالطبع أن يكون لكل مشروع درجة معينة من الترابط مع المشروعات الأخرى داخل النشاط الاقتصادى ، ولكن هذه الدرجة لا يمكن اكتشافها أو تحديدها الا باجراء دراسات دقيقة لعلاقات المستخدم / المنتج Input- Output داخل الاقتصاد القومى . كما يلاحظ ايضا أن درجة ترابط المشروع سوف تختلف من اقتصاد لآخر ومن زمن لآخر .

ولقد افترض هيرشمان عموما أن المشروعات التى تقع فى منتصف العملية الانتاجية تتمتع بدرجة عالية من الترابط ، وذلك بالمقارنه بالمشروعات التى تقع فى بداية ونهاية الخط الانتاجى . ولقد اعتمد فى افتراضه هذا على دراسة

قام بها اخرون عن علاقات المستخدم / المنتج فى ايطاليا واليابان والولايات المتحدة . وبناء على الدراسة المذكورة يتضح مثلا ان انشاء مطاحن الغلال يتمتع بأعلى معدل للترابط للخلف ، وأن صناعة الحديد والصلب لها أعلى معدل كلي للترابط (أى بأخذ معدلات الترابط للخلف والامام معا فى الاعتبار) بينما أن النشاط الاولى (الزراعة والتعدين) له درجة ترابط منخفضه عموما سواء للامام أو للخلف .

والآن نأتي إلى الفكرة الرئيسية في التحليل . أن منطق النمو غير المتوازن سوف يستلزم إعطاء الأولوية فى قرارات الاستثمار لتلك المشروعات التى تتميز بأعلى معدل كلي للترابط. ذلك لان حجم معين من الاستثمار فى مثل هذه المشروعات سوف يتسبب في خلق اختلال في التوازن بدرجة أقوى من المشروعات الاخرى ، فكلما ارتفعت درجة الترابط لمشروع ما كلما ادى حجم معين من الاستثمار فى هذا المشروع فى فترة ما إلى حفز الاستثمار باحجام أكبر في المشروعات التى ترتبط به فى الفترات الزمنية التالية . ولقد استخدم هيرشمان مصطلحات " أثار الترابط للامام" و" اثار الترابط للخلف " للتعبير عن الاثار التالية لحجم معين من الاستثمار فى مشروع ما على قرارات الاستثمار فى المشروعات الاخرى التى ترتبط به من الامام أو من الخلف .

وعلى أساس التحليل السابق استطاع هيرشمان ان يضع تفسيرا لاستياء البلدان النامية من استمرار الاعتماد الكبير على النشاط الاولى ، أى لان آثار الترابط للامام وللخلف فى هذا النشاط منخفضة جداً. أو بعبارة أخرى لان انتاج المناجم وآبار البترول والمزارع يمكن ان يتم فى بلد ما دون أن يترك آثار كبيرة على بقية الاقتصاد القومى . وبنفس المنطق فان من الممكن تفسير اسباب الهجوم الشديد على الثنائية الاقتصادية ، أى لان القطاع الصغير المتقدم له آثار

نهائية ضئيلة على الناتج القومى والعمالة ويقترح هيرشمان أيضاً تفسير اهتمام البلدان النامية بصناعة الحديد والصلب ومسارعتهم لانشائها على أساس أن لها معدل مرتفع للترابط مع الكثير من المشروعات سواء من الأمام أو من الخلف .

نظريات اخرى فى التخلف والتنمية الاقتصادية :

أهمية اعتبار العوامل غير الاقتصادية مع العوامل الاقتصادية:

النظريات السابقة فى التنمية تتميز بأنها ذات طبيعة اقتصادية محضة، بمعنى أنها اخذت فقط العوامل الاقتصادية فى الاعتبار واهملت بحث العوامل غير الاقتصادية -العوامل الثقافية والاجتماعية والعقائدية .. وقد يقال ان هذا هو الاصح ! ففى الدراسة الاقتصادية "العلمية" لايجب أن نشغل انفسنا بأمور خارجة عن الاقتصاد. ولكن الحقيقة ان موضوع التخلف والتنمية لايمكن ان يكون موضوعاً اقتصادياً محضاً.. ان العوامل التى تتسبب فى التخلف عديدة، منها ماهو اقتصادى ومنها ماهو غير اقتصادى ويجب أن نتبين كل هذه العوامل حتى نتمكن من وضع استراتيجية سليمة للتخلص من التخلف ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وسوف نعرض فيما يلى بعض هذه النظريات حتى نرى اهمية ادخال العوامل الاخرى غير الاقتصادية فى تحليل التخلف والتنمية.

أولاً : نظرية المجتمع القروى The Peasant Society :

صاحب هذه النظرية هاجن Hagen والذى يبدأ بوضع مفهوم التنمية الاقتصادية ومتطلباتها، فيقول أن التنمية الاقتصادية لابد أن ترتبط بتكوين رأس المال، وليس هذا لأن عملية تكوين رأس المال لها أهميتها فى حد ذاتها، ولكن لأنها تقترن بعملية التقدم التقنى ، وعلى هذا الأساس فهو يبحث متطلبات التنمية على أساس الانتقال من مجتمع يتميز بمعدل منخفض التكوين الرأسمالى

مرتبط بمعدل منخفض للتقدم التقنى إلى مجتمع يتميز بارتفاع معدلات التكوين الرأسمالى والتقدم التقنى .

وبهذا يضع هاجن تعريفاً للتنمية الاقتصادية يستخدمه كأساس لشرح نظريته فى التخلف، فهو يحاول تفسير التخلف الاقتصادى بالتساؤل عن العوامل التى تعوق المجتمع المتخلف عن الوصول إلى مرحلة التقدم التقنى والاقتصادى. ويستطرد هاجن بعد هذا إلى وصف المجتمعات النامية فيرى أن أغلبها يتكون من الفلاحين، وعلى هذا يصف المجتمع النامى بأنه مجتمع قروى أو مجتمع فلاحين Peasant Society ويعود بعد هذا ليضع وصفا تجريديا للمجتمع القروى من كافة النواحى النفسية والاجتماعية بجانب النواحى الاقتصادية.

فيذكر أن المجتمع القروى يتكون من عدد كبير من القرى بالاضافة إلى عدد محدود من المدن التى تتميز بوجود بعض النشاط التجارى المتخصص بها. ويلاحظ أن حركة عنصر العمل تتسم بضعفها الشديد، فهناك أعداد قليلة جداً تخرج من القرية الأصلية إلى قرى أخرى أو إلى المدن .

وبالنسبة للمهن نجد أن المهنة الأساسية هى الزراعة، ومعظم الفلاحين يقوم بزراعة قطع زراعية صغيرة جدا، فدان أو اقل . بالاضافة إلى ذلك قد يكون هناك بعض الصناع الحرفيين. أما العائلة فنجد أن الصورة العامة هى صورة العائلة الممتدة Extended Family . والعلاقات ما بين سكان القرية علاقات بسيطة تتمثل فى مبادلات انتاج القرية وذلك فى حدود ضيقة، وخارج حدود القرية نجد الصفوة Elites، ويعيش معظم أفراد هذه الفئة فى المدينة أو فى المراكز الكبيرة باستثناء عدد قليل منهم الذين يضطرهم عملهم إلى العيش فى القرى ولكن هؤلاء يحاولون دائما الهرب من القرى مرة أخرى إلى المدن، فهم ينظرون أساساً إلى عملهم ومعيشتهم بالقرية على أنها مسائل مؤقتة.

وفي رأي هاجن أن المجتمع القروي لديه اتصال قليل جداً بالدول الاجنبية، وقد ينتقد هذا الرأى لأن العديد من المجتمعات النامية له تجارة كبيرة فى السلع الأولية مع العالم الخارجى، ومع ذلك يمكن القول أن معظم الأفـراد فى المجتمع القروى ليس لهم علاقات بالعالم الخارجي، والواقع أن الذين يعملون فى نشاط التصدير والاستيراد هم وحدهم الذين يتصلون بالدول الاجنبية وليس الفلاحين. فقطاع التصدير فى المجتمعات النامية رغم مساهمته الهامة فى الدخل القومى إلا أن اتصاله بالعالم الخارجى يتم من خلال عدد محدود من مؤسسات التصدير والتى كثيراً ما كانت فى يد مشروعات أجنبية.

وبعد تحديد صفات المجتمع النامى -المجتمع القروي- يتجه هاجن إلى مقارنتها بصفات المجتمع المتقدم، ويستعرض التنافس القائم بينهما لكى يخرج بنتائج معينة يفسر بها أسباب التخلف وأهم صفة للمجتمع المتقدم -كما ذكرنا- هى تمتعه بمعدل عالى للتراكم الرأسمالى والتقدم التقنى .

تفسير أسباب التخلف :

١ - بالنسبة لهيكل العلاقات الاجتماعية: من الناحية الاجتماعية والنفسية نجد أن صفوة المجتمع النامى من ناحية والفلاحين من ناحية أخرى يعيشون فى عوالم مختلفة داخل المجتمع القروي. وهذا على عكس الموجود فى المجتمع المتقدم اقتصاديا حيث تنتشر صفوة المجتمع عموما ما بين القرى والمدن الصغيرة والكبيرة، وهذه مسألة لها أهميتها فى عملية التقدم التقنى والاقتصادى فى رأى هاجن.

٢ - المجتمع القروى يتميز بوجود طرائق للانتاج متخلفة فنياً، ويمكن ان تكون بدائية، وهذا بعكس المجتمع المتقدم تكنولوجيا الذى يعمل دائما على الاستعانة بالعلم والتقدم التقنى فى تحسين الإنتاج وزيادته.

٣ - بالنسبة لتفكير ونفسية الفرد الذى يعيش فى المجتمع القروى بالمقارنة بالفرد فى المجتمع المتقدم تقنياً. يلاحظ هاجن أن عدداً قليلاً جدا من أهل القرى هو الذى يستطيع أن يتصور مدى إمكانياتة البشرية خارج النشاط الزراعى التقليدى، أما الأغلبية فلاتستطيع أن تتصور أى شئ سوى أنهم فلاحون، فالفرد العادى ليس لديه أى نوع من التصورات، فلايستطيع مثلا أن يتصور أن له قدرة على التحكم فى بعض الظواهر الطبيعية الخاصة بالانتاج.

وفى المجتمعات الزراعية للدول النامية نجد أن الفلاح عموما لايستطيع أن يكون لنفسه حتى بعض التصورات المحدودة جداً عن امكانية تنظيم الرى أو الصرف أو تحسين نوعية المحصولات أو زراعة محصولات جديدة أو استخدام طرق جديدة للانتاج

٤ - هناك اختلاف فى الدوافع الأساسية بين المجتمع القروى والمجتمع المتقدم اقتصاديا، فالأخير يتميز بوجود اعداد كبيرة نسبياً من الأفراد لديهم دافع الانجاز ، أى لديهم رغبة لكى يكونوا قادة مثلا، أو أصحاب مشروعات ناجحة .. الخ .

أما فى المجتمع القروى فنجد أن الأفراد لهم دوافع مختلفة، ودافع الانجاز مثلا غائب إلى حد كبير ، بينما أن هناك دوافع أخرى أساسية تؤثر فى تصرفات أفراد المجتمع : منها مثلا دافع إرضاء الآخرين أو دافع المجاملة. كذلك هناك الدافع للاعتماد على الآخرين، فيلاحظ أن الفرد العامل يبحث دائما عن رئيس له بعكس الفرد فى المجتمع المتقدم، أى أن هناك دافع لكى يكون مرؤساً وليس رئيسا.

هذه الدوافع تمثل الدوافع الأساسية التى يمكن ان تحكم أعمال الأفراد وتؤثر فى نشاطهم الاقتصادى. ويذكر هاجن أن الفارق فى الدوافع الأساسية هو

المتسبب في وجود اختلاف في درجة التقدم التقنـي. فدافـع الانجاز ودافـع الرئاسة لها دور كبير في عملية التجديد الإقتصادى.

٥ - القيم والمبادئ: يؤكد هاجن أن الصفوة والفلاحين يتصرفون بطريقة مماثلـة حدا دلالة على سيادة قيم ومبـادئ اجتماعيـة واحـدة لديهـم، فمثـلا رغبـة الصفوة في شغل مراكز عسكرية مرتفعة ومراكز إداريـة أو امتـلاك أراضـى أو عقارات لاتختلف عن الدوافع الموجودة لدى الفلاحين في امتلاك أراضى أو الوصول إلى بعض المراكز الاجتماعية المشرفة في القرية .

٦ - العلاقات الشخصية: يعتقد هاجن أن سلوك الفرد تجاه الأفراد الآخرين في المجتمع القروى لايعتمد على احتياجه الرشيد لهؤلاء الأفـراد أو قدرتهـم فـى النواحى الانتاجية، ولكنـه يعتمـد علي المركـز الاجتمـاعى لهـؤلاء الأفـراد، وبالتالى يتم اختيار المناصب على أساس المركز الاجتماعي .

ويقول هـاجن أن الفـلاح مثـلا لايعتمـد علـى العـامل الاكـثر كفـاءة لمساعدته في عمله، وإنما يختار المساعدين له من بـين أهلـه وأصحابـه بغـض النظر عن مسألة الكفاءة.

هذه الخصائص الست السابقة تتسب في أعاقـة عمليـة التقـدم التقنـى فـى المجتمع القروي. وبعد هذا يوضح هاجن أن هناك خمس قوى يمكن أن تؤثـر فـى المجتمـع القـروى فتحـدد عمليـة الانتقـال من حالـة التخلـف إلى حالـة التقـدم الاقتصادى. ومن بين هذه القوى اثنتان من داخل الاطـار العـام للمجتمـع -أى فى نطاق تطوره التدريجى - أما الثلاث قـوى الأخرى فهـى تخـرج عن نطـاق تحكم المجتمع ، أما بالنسبة للقوتـين اللتين تنبعـان من خـلال التطـور التدريجـى للمجتمع القروى فهى :

أ - النمو العلمي التدريجي للمعلومات التي تتكون لدى الأفراد بخصوص العوامل المتحكمة في الإنتاج وتقدم الفنون الإنتاجية.

ب - التوتر الاجتماعي الذي يشعر به الأفراد المنتمون للصفوة فيدفعهم للقيام بأعمال غير عادية. أما القوى الثلاث الأخرى فهي :

أ - الضغط الذي يمكن أن يتسبب في تغيير هيكل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

ب- التغير في الفرص الاقتصادية.

جـ - فرض التغير عن طريق القوة الاجنبية للسيطرة على المجتمع مثال الأستعمار.

ويرى هاجن أن التقدم الاقتصادى يتطلب أساسا تغير نظرة الفرد في المجتمع إلى العالم الذي يعيش فيه، فلابد أن تنتصر القيم الصالحة الملائمة للتقدم في مجالات العمل والعلاقات الطبقية والاجتماعية والفنون الإنتاجية.

ولكن هاجن يعتقد أنه مهما كان حجم القوة المحركة للتقدم فإن أثرها بمفردها لن يكون أبداً من الكبر بحيث يتغير حالةالمجتمع القروى من مرحلة التقدم التقنى الزاحف Creeping Technological Progress إلى مرحلة التقدم التقنى المضطرد - الذى يمكن أن يتخطى أثر العوامل الداخلية العديدة التي تعمل على بقاء هذا المجتمع في حالة التخلف . ومن هنا فإن التخلص من التخلف الاقتصادى يتطلب في رأى هاجن أكثر من قوة من القوى الخمس التى ذكرناها.

وتثير هذه النتيجة تشاؤم هاجن حيث لايتوقع ظهور هذه القوى في الحياة الواقعية للمجتمع القروى في آن واحد، بل هى تظهر متفرقة ومن ثم فإن

أثر أى منها لن يؤدى وحده إلى تحقيق الانطلاق الاقتصادى .

وبعد أن يصل هاجن إلى هذه المرحلة فى التحليل كان طبيعياً أن يتجه إلى بحث **الدور الذى يمكن أن يقوم به عنصر التنظيم فى عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع القروى**. فالمنظمون فى رأيه هم الذين قادوا عملية التقدم التقنى وعملية النمو الاقتصادى فى البلدان المتقدمة فى الماضى، وفى مقدرتهم أن يقوموا بدور هام فى سبيل الخروج بمجتمعات القرويين من دائرة التخلف فى الحاضر.

ويتحول السؤال بهذا إلى كيفية خلق طبقة قادرة من المنظمين فى ظل ظروف المجتمع القروى؟ وبطبيعة الحال يمكن أن نرى من التحليل السابق أن طبقة المنظمين لايمكن أن تظهر فى مجموعة الفلاحين بافكارها وتصوراتها وقيمها المحدودة التى تحكم دوافعها ونشاطها الاقتصادى، ولذلك يبحث هاجن عن المنظمين فى طبقة الصفوة. ويقوم هاجن بتقسيم الصفوة إلى مجموعتين: مجموعة عليا ومجموعة سفلى. والمجموعة العليا هى الصفوة من أفراد المجتمع الذين استقروا إجتماعياً. أما المجموعة السفلى فهى تلك التى تضم أولئك الذين لم يستقر وضعهم اجتماعياً فى صفوة المجتمع، فهى مجموعة تسعى لتأكيد مركزها الاجتماعى حيث تشعر بخطر يتهددها.

ويرى هاجن أن المجموعة العليا من صفوة المجتمع لاتستطيع أن تمارس العمل الأساسى للتنظيم حيث يفتقد أفرادها دافع الإنجاز أو الرغبة فى إنشاء مشروعات جديدة تحتوى على مخاطرات غير عادية. وبالنسبة للمجموعة السفلى من الصفوة فان هاجن يعتقد أن بامكانها القيام باعمال إقتصادية غير عادية من أجل المحافظة على مركزها الإجتماعى وتأكيده. وهذه التصرفات غير العادية من جانب المجموعة الأخيرة هى التى يمكن أن تدفع عجلة النمو فى المجتمع القروى.

والسؤال الذى يدور الآن فى الأذهان: ماهى السياسة الملائمة للتنمية الاقتصادية فى ظل التحليل لهاجن ؟

بلا شك أن صورة الدائرة المفرغة التى تواجهنا فى المجتمع القروى تبدو واضحة، فالمجتمع الذى يتمثل لنمط معين لايتغير هو مجتمع راكد، كما أن المجتمع الراكد هو الذى يؤكد إحترام النمط الثابت من التنظيمات والعلاقات.

ويضيف هاجن قائلا إنه إذا أراد الناس فى أى مجتمع ان يحققوا تقدما اقتصادياً فلابد أن يرغبوا فيه أولا، أي أن النمو الاقتصادى لايتحقق بصورة تلقائية فهو يبدأ برغبة رشيدة مدعمة بعمل جاد، وتحقيقاً لتحليل هاجن فإن إندفاع الأفراد المتمين للشريحة السفلى من صفوة المجتمع نحو تحقيق بعض أهداف إقتصادية غير عادية يمكن أن يؤدى إلى التقدم التقنى وإلى النمو الاقتصادى، ولكن هاجن يؤكد لنا أيضاً بالاضافة إلى أن هذه الأعمال غير العادية من جانب فئة من فئات المجتمع لابد أن ترتبط باستجابة عامة من أفراد المجتمع الذين يتعاونون معهم .

ولكن هل هذه سياسة مقترحة أو شرط اساسى لبدء التنمية؟ ويجيب هاجن على هذا السؤال بالنفى، ويؤكد أن ما يقترحه لايجب أن ينظر اليه بهذه النظرة ، فهو يعتقد أن القوى الحقيقية المؤثرة على تقدم المجتمعات أو تأخرها والتى سبق الاشارة اليها هى التى تحدد الطريق والسرعة التى يتحرك بها المجتمع فى عملية التقدم. فالعوامل الخارجية مثلا قد تساعد على كسر الدائرة المفرغة، على سبيل المثال، فان إتساع الأسواق يهئ ظروفا إقتصادية موافقة ، وهذه يمكن أن تعمل على إنتقال المجتمع إلى مرحلة التقدم التقنى السريع. ومن ذلك يعود هاجن ليؤكد لنا أن التوسع فى الأسواق (مثلا أسواق الصادرات) فى حد ذاته لم يلعب دوراً معيناً مهما فى نقل مجتمع الفلاحين إلى مجتمع متقدم وهو

يقصد بهذا عموما التأكيد على الفكرة القائلة بانه لابد من وجود فئة معينة تقود التقدم الاقتصادى والمجتمع ، وانه من الضرورى لهذه الفئة أن تعمل فى ظروف ملائمة .

ويؤكد لنا هاجن أيضاً أن المعلومات الفنية المستوردة أو الفنون الانتاجية المستوردة قد تساعد فى عملية التقدم، ولكن حيث أن الأصل فى عملية التقدم التقنى تعتمد على قوى ذاتية أو محلية مثل التقدم العلمى واهتمام الصناعات بتطوير وسائلها الانتاجية .. الخ ، فان إستيراد الفنون الإنتاجية المتقدمة قد لايجدى كثيراً.

إن أفراد الدول النامية لايستطيعون أن يتعلموا العلوم والفنون الانتاجية المستوردة من الدول المتقدمة بالسهولة التى يتعلمون بها اللغات الأجنبية، فهناك فارق بين العمليتين، والإكتشافات العلمية وتطوير الفنون الانتاجية يحتاج إلى استعداد معين -أسلوب معين تجاه الحياة وتصور من جانب الأفراد لقدرتهم على التأثير فى العالم المادى وكذلك أيضاً بالنسبة لفنون الانتاج والعلاقات داخل قطاع الانتاج .

فالعلاقات داخل المصنع الحديث تعتمد كثيراً على ثقافة المجتمع وعلى سلوك الافراد الذين يعملون فيه، وعلى هذا يستنتج هاجن أن إستيراد بعض المصانع الحديثة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة قد لايؤدى إلى النتائج المطلوبة اذا كانت علاقات الانتاج والافراد داخل هذه المصانع مازالت مرتبطة بالنمط التقليدى للسلوك والتصورات الشائعة فى المجتمع القروى.

وأخيراً يرى هاجن ان الخطر الأجنبى فى مواجهة المجتمع المتخلف قد يمثل قوة دافعة لها وزنها فى عملية التحول . ذلك لأن الخطر الذى يتهدد الأمة أو البلد من جانب قوى معادية خارجية قد يدفعها دفعاً إلى تنظيم علاقاتها

الاجتماعية والإنتاجية وأهدافها وإعادة صياغتها. ويرى هاجن ان هذا العنصر قد يكون له أهمية خاصة اذا ما ارتبطت عملية التخطيط داخل البلد النامى فى مواجهة الخطر الخارجى بهدف إحداث التغيرات الاجتماعية المطلوبه والتقدم التقنى.

ثانياً : دور العوامل الاجتماعية فى تحديد عرض عنصر التنظيم والتنمية الاقتصادية:

قام هوزلتز Hoselitz ببحث الظروف الاجتماعية التى تؤثر فى عرض المنظمين على أساس أن نشاط هؤلاء هو الأساس فى عملية التجديد، ومن ثم فى عملية التنمية الاقتصادية. ولقد أظهر من جانبه تأييداً كبيراً لهذه البحوث التى ربطت ما بين الشخصية التى تتمتع بدافع الانجاز من جهة وشخصية المنظم الناجح من جهة أخرى . ولذلك وافق على أن **البحث فى الظروف الاجتماعية الملائمة لانجاب الأفراد الذين يمتلكون دافع الانجاز سوف يساعد بلاشك فى تكوين نظرية عن العوامل الإجتماعية التى تتحكم فى عرض فئة المنظمين ومن ثم فى عملية التجديد.** ولكن هوزلتز يضيف إلى هذا السابق شيئاً آخراً -سبق لشومبيتر تأكيده- وهو أن مجرد وجود دافع قوي للانجاز لدى مجموعة من الافراد بالمجتمع لايعد شرطاً كافياً لتوليد اعداد من المنظمين ، فلكى يقوم المنظمون بأداء أعمالهم لابد من توافر مناخ احتماعى ملائم لهم، وأشار إلى أن البحوث الخاصة بالمجتمعات النامية ترجح وجود دافع انجاز قوى لدى بعض الفئات، ومع ذلك فان نظرة هذه المجتمعات تختلف بالنسبة إلى هدف حيازة الثروة مقارناً بالأهداف الأخرى. فحيث ينظر المجتمع النامى نظرة عدم استحسان للاعمال التى تستهدف حيازة الثروة، فلن يكون هناك مجالا لانطلاق دافع الانجاز الموجود لدى الأفراد والعكس صحيح. ويلاحظ أن المجتمع يضفى

إحتراما ويعطى تقديراً خاصاً للمناصب العسكرية والدينية والقائمين بالوظائف الادارية الحكومية ، ولهذا فان هناك إتجاها عاما من الأفراد لتفضيل الأعمال بالجيش والحكومة والسعى لتقلد المناصب الدينية. هذا بينما أن هناك شبه إستهجان للاعمال الجديدة التى تستهدف تكوين الثروة الشخصية، وقلة إحترام لها مما يثبط من همم الأفراد الذين يمتلكون القدرة على اقامة مشروعات جديدة. ويضيف هوزلتز أن زيادة عرض المنظمين وقيامهم بنشاطهم التجديدى يستلزم الاطار القانونى الملائم مثل انشاء أو تعديل القوانين التى تحمى وتنظم إستخدام المخترعات وتلك التى تنظم قواعد عمل المشروعات التحويلية ... الخ واثباتا لوجهة النظر المذكورة[1] يشير هوزلتز إلى إتجاه بعض أبناء البلدان النامية للعمل كمنظمين العمل خارج بلادهم ونجاحهم فى مشروعاتهم بشكل ملحوظ، بينما لو بقوا داخل بلادهم ماحققوا أى شئ يذكر. ومثال هذا هجرة بعض أهالى الصين إلى جنوب شرق آسيا خلال القرن التاسع عشر وقيامهم بانشاء مشروعات ناجحة حيث هاجروا، ولو بقوا فى الصين ماهيأت لهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى ذلك العصر الأمبراطورى أى نجاح يذكر، وهناك أمثلة أخرى لمنظمين من بلدان نامية وناجحين فى أعمالهم خارج بلدانهم كالهنود فى دول شرق أفريقيا واللبنانيون فى عديد من بلاد غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض البلدان المتقدمة .

ولكن هل يمكن أن يتكون دافع قوى للانجاز لدى بعض الأفراد فى المجتمعات النامية وكيف ؟ وتحت أى الظروف الاجتماعية يمكن أن ينطلق لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ إن هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسات عملية داخل

---

[1] وجهة النظر التى يبديها هوزلتز تجد تأييداً كبيراً على أساس انها مستمدة من واقع التاريخ الاقتصادى للدول المتقدمة .

كل مجتمع نامى على حده حيث تختلف الظروف الاجتماعية من مجتمع لآخر اختلافا شاسعا فى بعض الأحوال.

ويستعين هوزلتز هنا بالنظرية الحديثة الاجتماعية Social Marginality وتتلخص فى أن بعض أفراد المجتمع يشعرون بأن مراكزهم الاجتماعية غير مستقرة أو مهددة، وذلك لأسباب قد تكون ثقافية أو عنصرية أو إجتماعية، ولهذا فانهم يندفعون لانجاز بعض الأعمال غير العادية حتى اذا ما حققوا نجاحا استطاعوا أن يغيروا من وضعهم الاجتماعى. ويمكن أن توصف تصرفات هؤلاء الأفراد بانها منحرفة Deviated بمعنى أنها خارجة عن اطار التصرفات العادية للمجتمع، ومثل هذه التصرفات فى مجال النشاط الاقتصادى ترتبط بالتحديد وتنعكس فى قيام مشروعات جديدة، أو انتاج سلع جديدة أو اتباع طرق جديدة للانتاج أو التنظيم.. الخ، وفى حالة تحقيق النجاح تتحقق التنمية الاقتصادية، وتنتهى صفة السلوك غير العادى أو الخروج عن الاطار التقليدى التى لصقت بنشاط التحديد، أو بتصرفات الافراد الذين قاموا بهذا النشاط، وتصبح كلها أموراً عادية فى ظل الظروف الجديدة. ومن ناحية أخرى ينبغى أن نلاحظ أن طبيعة المجتمعات النامية قد لاتساعد اطلاقا على نجاح مثل هذه التصرفات الخارجة عن الاطار التقليدى للمجتمع فقد يقاوم المجتمع مثل هذه التصرفات بصورة سلبية، وذلك بعدم التعاون أو التجاوب مع اصحاب الافكار أو المشروعات الجديدة وقد تأتى مقاومة المجتمع فى صورة إيجابية مثلا اذا مارست الحكومة ضغوطا قانونية على أصحاب المشروعات الجديدة أو اصحاب الأفكار الجديدة.. ومثل هذه الضغوط الرسمية من جانب الجهاز الحكومى قد تأتى عمداً فى حالة المعارضة من جانب بعض رجال الحكومة لمصالح ذاتية أو

لجهل، أو قد تحدث بصفة عارضة ولكن قوية ومؤثرة، مثال تدخل الروتين الحكومى والعراقيل التى يثيرها.

التنمية فى المنظور الاسلامى:

أولاً : اسس عامة:

١ - ينبغى التأكيد على ان الفكر الاسلامى يقوم على قواعد مشتقة من القرآن والسنة النبوية المطهرة بالاضافة إلى احتهادات العلماء السابقين والمعاصرين. والفكر الاسلامى فى مجال الاقتصاد وبصفة مؤكدة حزء لايتجزأ من الفكر الاسلامى عموماً. فهو مرتبط جزئياً وكلياً بالفكر فى مجالات العقيدة والأخلاق والاجتماع والسياسةوغير ذلك. لذلك فان التنمية الاقتصادية فى الاسلام لايمكن ان تكون ذات ابعاد اقتصادية محضة، بل ان القواعد الاساسية فيها هى الموازنة بين مجموعة الاهداف الاقتصادية ومجموعة الاهداف غير الاقتصادية ، العقدية والاخلاقية والاجتماعية ... الخ.

٢ - الفكر الاسلامى "مثالى " يهتم بما ينبغى أن يكون وينادى بتغيير الواقع كلما كان هذا منحرفا أوبعيداً عن المثال. ومن المعروف ان من المثاليات ماهو خيالى غير قابل للتطبيق. ولكن الفكر الاسلامى مثالى قابل للتطبيق كما دلت على ذلك التجربة الأولى للدولة الاسلامية قديماً.

٣ - الانسان هو محور التنمية فى الاسلام فهو صاحب الحاجة إليها وهو الذى يملك الأرادة على التغيير إلى الاحسن، بل هو مكلف بذلك فى اطار الشريعة التى هو مكلف ايضا باقامتها والعمل بها. وبالاضافة إلى ذلك فان الانسان يمثل اهم عنصرين من عناصر الانتاج الاربعة فهو العامل وهو المنظم، فهو بمثابة الروح فى النشاط الانتاجى. أما العنصرين الآخرين وهما

الموارد الطبيعية ورأس المال فهما بمثابة الجسد فى هذا النشاط. وجسد بلا روح لاقيمة له. فالموارد الطبيعية خلقها الله عز وجل جميعا للانسان ووضعها فى خدمته ورأس المال عنصر من صنع الانسان يتحكم فيه ويسخره لمصلحته كيف شاء.

والفجوة بين المنطق الاسلامى والمنطق الوضعى كبيرة وتتمثل فى أن الدور القيادى فى العملية الانتاجية تبعا للاول يقع على عاتق الانسان كمنظم وكعامل فهو الذى يجب أن يتحرك ويفكر ويتحمل المخاطرة ويعمل وينفذ محققا الأهداف. ولاجدال فى ان وفرة رأس المال أو ارتفاع معدلات تكوينه أو استغلال الموارد الطبيعية بأفضل الطرق الممكنة يدل على قيام الانسان بدوره ونجاحه فيه ولكن لاينبغى أبدا ان نضع العربة أمام الحصان فنتصور ان الدور القيادى فى عملية التنمية يمكن انجازه عن طريق رأس المال أو الموارد الطبيعية. فهذين العنصرين من الجمادات ولابد لهما من صانع ومستخدم ومحرك ومفكر وهو الانسان. ولقد جرت أخطاء المنطق الوضعى إلى تصورات خطأ وسياسات خطأ. فقيل مثلا ان بعض البلدان متخلفة لانها فقيرة بالنسبة للموارد الطبيعية ونسوا ان البلدان الصناعية المتقدمة الآن كانت من افقر البلدان بالموارد الطبيعية فى زمن قديم .ولكن أرادة الانسان وصلابته تمكنت من تسخير ماهو متاح من هذه الموارد عن طريق الفنون الصناعية التى ابتدعها فتقدم بهذه الموارد المحدودة أكثر مما تقدم الانسان قديما فى البلدان الغنية بالموراد الطبيعية . وقيل أن التكاثر السكانى السريع هو سبب التخلف وهذه خرافة اخرى تدل على نظرة استهتار بالانسان الذى خلق كل شئ من اجله والذى يعمل وينتج ويستطيع ان يفكر ويدبر لأجل مصلحته . وقيل أن من الممكن ازاحة التخلف عن طريق رفع معدلات تكوين رأس المال بأى طريق. وبناء على ذلك بدلاً من ان يعلموا

الانسان كيف يعمل بجد أكثر وينتج أكثر ثم كيف يدخر اكثر ويستثمر أكثر اعطوه حلولاً مزيفة مثل كيف يقترض رأس المال لكى يتقدم. فألجأوه إلى التسول من العالم المتقدم والاعتماد عليه ولم يتقدم وإنما إزدادت مديونيته تجاه أصحاب رؤس الأموال. أو اعطوه حلولاً مزيفة مثل كيف يصطنع تضخم نقدياً حتى يتم تمويل التنمية ، وتحقق التضخم ولم تتحقق التنمية كما هو معروف وكل هذه امثله لبيان الفجوة بين المنطق الاسلامى والمنطق الوضعى، بين المنطق الذى يضع الانسان فى مكانته اللائقة والمنطق الذى يقدس المادة بلا حدود حتى يقيس بها مقدرة الانسان وحضارة الانسان ويجعلها حاكما على هذه المقدرة وهذه الحضارة بدلاً من ان تكون محكومة بهما.

ثانياً : نحو مفهوم اكثر شمولاً للتنمية فى الاسلام:

بعد ان تناولنا الاسس الفكرية العامة للتنمية فى الاسلام يمكن ان نتقدم خطوة وذلك باقتراح مفهوم يبرز الناحيتين العقدية والاقتصادية وهو: التنمية **تغير هيكلى فى المناخ الاقتصادى الاجتماعى يتبع تطبيق شريعة الاسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع فى عمارة الارض والكسب الحلال بافضل الطرق الممكنه فى اطار التوازن بين الاهداف المادية والاهداف غير المادية .**

"تغير هيكلى فى المناخ الاقتصادى والاجتماعى يتبع تطبيق شريعة الاسلام والتمسك بعقيدته" :

هذه الفقرة من المفهوم تعبر عن جوهره أو لبه وتميزه بشكل قاطع عن المفهوم الوضعى. ولذلك سنقوم بشرحها.

يلاحظ أن التنمية عند معظم الاقتصاديين الوضعيين تعرف بأنها تغير هيكلى فى النشاط الانتاجى [ويقاس بالتغير فى هيكل الناتج القومى أو فى هيكل القوة العاملة] . والمفهوم الوضعى لا يمكن ان يكون صحيحا إلا بأخد شرطين أو كلاهما :

١- اهمال دور العوامل غير المادية المتسببة اصلا فى جلب التغيرات المادية أو اعتبار ان هذه العوامل غير المادية فى حد ذاتها نتيجه أو أثراً لمتغيرات مادية سابقه عليها كما يؤثر اصحاب فلسفة التفسير المادى للتاريخ.

٢- اعتبار ان المتغيرات المادية هى الهدف من التنمية أو ان هذه المتغيرات وحدها هى فى محل اختصاص رجال الاقتصاد. والمفهوم الاسلامى الذى يقرر ان التغير الهيكلى فى المناخ الاقتصادى والاجتماعى هو اصل التنمية يؤكد بالتالى على ان التغير الهيكلى فى النشاط الانتاجى (أو غير ذلك) يعتبر نتيجة أو أثراً من آثار التنمية ولكن ليس سببا أو هدفا لها. وقلب هذا المنطق رأساً على عقب يؤدى إلى اخطاء جسمية فى السياسة الانمائية وإلى عرقله التنمية . وعلى سبيل المثال يمكن ان نتصور ما يمكن ان يترتب على القيام بحجم ضخم من الاستثمارات فى النشاط الصناعى وتحويل نسبة متزايدة من قوة العمل فى الاقتصاد إلى هذا النشاط الذى يتميز بارتفاع متوسط الانتاجية وذلك قبل اعداد المناخ الملائم لهذا النشاط أو اعداد العنصر البشرى له . فهل يمكن ان تنجح عملية التوسع فى النشاط الصناعى دون اعداد الانسان بالتعليم أو بالتدريب أو دون حد أدنى من الرعاية الصحية له فى حالة تعرضه لاصابات العمل ؟ أو دون قيام أو وجود البيئة العلمية التى تفرز الاختراعات الملائمه للصناعة أو تسهم فى نقل التقنية لها وفى تقدمها؟ أو دون وضع القوانين المنظمة للعمل وقيام الشركات وأسواق المال؟ أو

القوانين التى تقف فى وجه الممارسات الاحتكارية فى الاسواق أو دون اختفاء الرشوه من أروقة الوزارات أو المصالح الحكومية التى تصدر تراخيص ممارسة النشاط الصناعى أو تشرف على وجود الانتاج؟ فاذا اعترفنا باهمية هذه الامور بل وضرورتها الاساسية يكون السؤال التالى: وما الذى يمهد ويعد للتعليم أو للتدريب الصناعى أو للاهتمام بصحة العمال أو بالبيئة العلمية والتقنية الملاءمة للصناعة ؟ وما الذى يقود إلى انماط سلوكية جديدة ملائمة لنمو النشاط الصناعى .ومختلفة عن الانماط التقليدية السائدة فى النشاط الأولى هل هذه الامور تأتى بمجرد قرارات؟ أليس من الضرورى ان تكون هناك نهضة فكرية وتغيرات ايجابية فى مناخ القيم الاجتماعية السائدة فتثمر فى جميع النواحى سواء كانت قانونية أو انسانية أو تعليمية أو تدريبية أو علمية الخ ؟ وما هى حسابات التكلفة/ العائد من وجهة النظر الاجتماعية لهذه النهضة والتغيرات الايجابية التالية فى القيم السائدة؟

وتطبيق الشريعة الاسلامية " شرط ضرورى" **Necessary** للتغير فى المناخ الاقتصادى الاجتماعى بالمفهوم الاسلامى بينما ان التمسك بجوهر العقيدة الاسلامى وهو لب الايمان هو " الشرط الكافى" **Sufficient** .وهذان الشرطان يضعان حدا فاصلا بين الاسلوب الاسلامى فى اعداد المناخ الاقتصادى للتنمية وغيره من الاساليب الأخلاقية التى ربما تتفق معه فى بعض الجزئيات. ويلاحظ:

١- ان الشرطين المذكورين مستمدان من معنى الآية القرآنية الكريمة ﴿ولو أن اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾ [الاعراف- ٩٦] فالوفرة فى الرزق لها شرط وهو الايمان والتقوى. والايمان والتقوى لهما معنى عام لا بد ان يلتزم بالشريعة ولا يخرج عن اطارها ثم لهما معنى خاص لا يتحقق الا

بالتمسك بجوهر العقيدة. ويلاحظ ان شرط الايمان والتقوى فى الآية الكريمة متعلق بالمجتمع [أهل القرى] وليس باالفرد ومعنى هذا أنـه متعلـق بالمستوى الكلى Macro وفق التعبير الدراج فى التحليل الاقتصادى المعاصر. ولا بـد لتحقيق الشرط المذكور على المستوى الكلي من ارادة بشرية لقوله تعالى ﴿ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ﴾(الرعد - ١١) فلا بـد اذا من جهود بشرية تثمر فى تطبيق الشريعة على المستوى الكلـى. ولا بـد أيضا من توافر مناخ إيمانى يتمسك فيه افراد المجتمع من تلقاء انفسهم بـالقيم التى ينادى بها الاسلام ويعملون على تحقيقها فالايمـان مـا وقـر فـى القلـب وصدقه العمل.

٢- ان اقصى درجة من التغير الهيكلى فى المناخ الاقتصادى الاجتمـاعى تتحقق بالانتقال من وضع غير اسلامى أو جاهلى لا تطبق فيه شريعة الاسـلام ولا يؤمن فيه أفراد المجتمع بالله وملائكته ورسله وكتبـه وبـاليوم الاخـر وثوابـه وعقابه وبالقدر خيره وشره إلى وضع اسلامى تطبق فيه الشـريعة ويتمسـك فيه الافراد بالعقيدة ويتحقق فيه كل مـا يـترتب علـى ذلـك مـن مؤسسـات وقيم وانماط سلوكية الخ .. ومثل هذا التغير الهيكلى حدث فى فجر الدولـة الاسلامية ويمكن ان يحدث فى أى مجتمع جاهلى (حتى بفـرض أنـه متقـدم ماديا) ينقلب إلى الاسلام. وبالنسبة للمجتمعـات الاسـلامية المعـاصرة فـان درجة التغير الهيكلى تتوقف علـى الفـرق بـين أوضـاعهم الحـاضرة والوضـع الأمثل فكلما كان الفرق كبيرا كلما كانت هناك فرصة لتغير هيكلـى اكـبر ومن ثم تنمية أكبر بالتحول إلى الوضع الامثل. ولكن ينبغـى علينـا ان نقـر ايضا بانه كلما كان الفرق كبيرا بين الواقع وبين الوضع الامثل كلما تطلب الأمر جهودا اكبر وجهادا شاقا للتوصل إلى ما ينبغى .

٣- تطبيق الشريعة يغير المناخ الاقتصادى الاجتماعى من حيث أنه يقيم الاساس الاسلامى لممارسة النشاط الاقتصادى ويضع الحدود على المخالفات المنهى عنها.

وعلى ذلك فانه :

أ) يسقط النظام الربوى بجميع أشكاله وممارساته ويستبدله بنظم تعتمد على المشاركة فى مخاطر النشاط الاقتصادى بين من يملكون رؤوس الاموال ومن يستخدمونها ويؤدى هذا إلى تغيرات جذرية فى اشكال وممارسات المؤسسات المصرفية والتمويلية القائمة.

ب) يطور النظام الضريبى الوضعى بحيث يصبح نظام الزكاة هو الأساس، ويؤدى هذا إلى تغير الهيكل الضريبى من حيث وظائف أو اهداف الضرائب ومعدلاتها كما يؤدى إلى تغير هيكل الانفاق العام ، هذا بالاضافة إلى أن الزكاة ضريبة معتدلة لا يتعدى معدلها ٢,٥ ٪ سنويا فى حالة زكاة المال أو التجارة أو ٥٪ إلى ١٠٪ سنويا فى حالة الزروع والثمار الخ . وسيادة هذه المعدلات بدلا من المعدلات الضريبية السائدة الآن سوف يعمل على تشجيع المشروعات ورواج النشاط الاقتصادى وينهى قضية التهرب الضريبى الذى يصل إلى حدود رهيبة فى ظل النظم الوضعية.

جـ) قيام السلطة بمحاربة الاحتكار بكافة أشكاله وممارساته ومراقبة ومحاسبة وعقاب كل من يغش فى الجودة أو الكمية أو يظلم فى المعاملات وبذلك تتبدل احوال الاسواق المعروفة فى البلدان النامية إلى ظروف تنافسية تسمح فقط بنمو المعاملات على اساس الكفاءة والاسعار التنافسية.

د) ترك جهاز الاسعار يعمل بحرية فى ظل الظروف التنافسية فلا يسمح بتدخل السلطة فى هذا الجهاز الا لحماية السوق من الممارسات الاحتكارية ومن ثم

تختفى جميع انواع التدخلات الرسمية فى هذا الجهاز والتى زادت فى عديد من البلدان النامية بشكل صارخ خلال الستينات والسبعينات وتسببت فى تشوهات سعريه وفى وضع مزيد من العقبات امام الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.

هـ) يمنع من تركز الثروة فى ايدى القله ويحمى حقوق العمال الاجراء ويضمن حد ادنى لمستوى المعيشة لغير القادرين والمتعطلين. وكل هذا بالاضافة إلى أمور اخرى يشيع مناخ العدالة والتكافل الاجتماعى ويبعث الطمأنينة فى نفوس افراد الطبقات الكادحة وسوف يظهر اثره على التنمية بمقارنة اوضاع البلدان الاسلامية بالبلدان النامية التى انحرف فيها توزيع الثروة -ومن ثم الدخل- انحرافا شديداً لصالح القلة وتسود فيها قوانين صورية لحماية حقوق الاجراء أو تأمين الافراد ضد البطالة .

و) يؤدى إلى تنظيم استخدام جانب من موارد الدولة فى نطاق الملكية العامة: الماء والنار والكلأ والملح والمعادن. وهذه وفق التعبير الحديث هى مصادر الطاقة والثروة المائية والطاقة الحرارية والمراعى والغابات والمصايد والثروات المعدنية. وادارة هذه الموارد فى نطاق الملكية ينشىء قطاعا عاما منظما ويدار وفق مبادىء محددة ويتيح للافراد فرصة الحصول على منتجاته وفق مبدأ التكلفة. وهذا له اثره من ناحية مناخ العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروة القوميه والدخول كما ان له اثره ايضا من ناحية استغلال جانب هام من موارد الثروة الطبيعية قد يظل عاطلا فى ظروف أخرى .

ز) نظام اقطاع الارض فى الاسلام يعطى الارض لمن يستخدمها فى النشاط الإنتاجى ويأخذها ممن يحجرها بلا استخدام. كذلك فان نظام احياء الارض الموات يفتح امام الافراد فرصة تملك جانب من الموارد العامة ملكية خاصة

اذا قاموا بتحويلها من نطاق عـدم الاستخدام إلى نطـاق النشـاط الانتـاجى بمجهوداتهم الفردية ، وهذا مما يفتح الباب واسعا امام استصلاح الاراضـى العامـه وتنميـة اقتصاديـات. عديـد مـن البلـدان التـى غفلـت عـن مواردهـا الطبيعيـة أو أحكمـت اغـلاق البـاب علـى هـذا المـوارد بـالقوانين الوضعيـة والاجراءات الرسمية المنظمة لاستغلالها فى النشاط الانتاجى أو تملكها.

ح) تطبيق الشريعة الإسلامية فى حد ذاته يعنى تغير هيكلى فى المنـاخ القـانونى حيث تطبق معظم البلدان الاسلامية – الا استثناء- قوانين وضعيـة مشـتقة فى معظمها مـن قوانيـن البلـدان الغربيـة خاصـة تلـك البلـدان التـى كـانت تستعمرها فـى المـاضى ومـازالت هـى متـأثرة بحضاراتهـا والتغير الهيكلـى القانونى سوف يعنى الكثير بسبب التناقضات الكثيرة القائمـة بـين القوانـين الوضعية غير الملائمة لظروف البلدان الاسلامية ومحاولات ترقيعها أو تلفيقها لجعلها اكثر ملائمة وما يترتب على ذلك مـن ثغرات ينفـذ منهـا كـل مـن يعرفها فيحقق مصلحته الخاصة. والتغير فى المناخ القانوني سوف يعنى ايضا "الاستقرار" لان الشريعة "كاملة" والتغير فى بعض الاحكام يسير وفق منهج علمى محدد ليساير التغيرات فى الظروف بمـا لا يتعـارض مـع الاصـول وبمـا يحقق المصلحة الراجحة للجماعة. ويقـارن هـذا الاسـتقرار القـانوني واثـاره على النشاط الاقتصادى بحالة عـدم الاستقرار أو الفوضـى القانونيـة المترتبـة على كثرة التغيرات والتعديلات فى القوانين السائدة.

وكل ما سبق ذكره يعبر عن اهم وليس جميع ما يذكر.

أما بالنسبة للتمسك بالعقيدة الاسلامية -فإنه ايضا على سبيل الأهم وليس على سبيل الحصر – يؤدى إلى تغيير المناخ الاقتصادى الاجتماعى عن طريق :

أ) تنمية قوة الدافع على العمل ويقارن هذا بما يسود فى البلدان النامية من مناخ التكاسل عن العمل والذى ينعكس فى ارتفاع معدلات التغيب فى الشركات والمصانع وحب الا لتحاق بالاعمال التى تضعف فيها الرقابة على ساعات العمل الرسمية أو حب التعطل والاجازات.... الخ.

ب) تنمية قوة الدافع على الحركة من مكان لآخر من أجل الرزق ويقارن هذا بما هو معروف من رغبة الافراد القادرين على العمل فى البقاء فى محال ميلادهم أو حيث يقطن اهلهم أو اصحابهم .

جـ) تحرى الكسب الحلال وما يؤدى اليه هذا من عدم اتباع ايه اساليب منحطة تعتمد على الغش أو استغلال الاخرين أو استغلال قلة معرفتهم كما هو شائع فى ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى والاعتماد بدلا من ذلك على العمل والحركة والكفاءة واكتشاف موارد جديدة للرزق وذلك من اجل الحلال.

د) تنمية الدافع على اتقان الاعمال ويقارن هذا بما يسود عموما فى البلدان النامية من ادعاء اتمام الاعمال ومازالت ناقصة والذى يحدث بسبب الرغبة فى تحقيق مكاسب سهلة أو سريعة أو بسبب عدم القدرة على الاتقان وانخفاض الدافع المادى وراء ذلك لأسباب الضعف الاخلاقى وعدم الامانة.

هـ) تنمية دافع التعاون مع الاخرين فى مجالات العمل المختلفة ونصيحتهم وعدم التصارع معهم على المصالح المادية ،ويمكن مقارنة هذا بما يسود فى بلداننا النامية من عدم التعاون بين العاملين فى الشركات أو المصانع بسبب فقدان روح الفريق الواحد وكذلك ما يسود من صراعات بين الافراد على المصالح المادية سواء كان هؤلاء الافراد من رجال الاعمال والعمال بسبب

فرض ظروف قاسية للعمل أو بسبب اهمال العمال لمصالح العمل والإنتاج الخ .. أو بسبب التصارع على الدخل الناجم من النشاط.

و) كلما قوى الدافع على تزكية النفس كلما قويت رقابة الفرد المؤمن على نفسه ومحاسبته لها ومبادرته بطلب المغفره من ربه والتوبة اليه. هذه العملية الرقابية المحاسبية التى تنبعث من الداخل تثمر فى تصحيح اخطاء الفرد تجاه نفسه وتجاه الغير وتجاه ربه بصفه مستمرة. وهى لا شك عملية تصحيحية هامه جدا حينما تطبق فى مجال النشاط الاقتصادى . وكلما شاعت هذه العملية على المستوى الكلى - مع زيادة الايمان والتقوى على المستوى الكلى - كلما ادت إلى تصحيح النقائص وعدم ظلم الاخرين ورد المظالم، بل واكثر من هذا كلما تزايدت الرغبة فى عدم الوقوع فى الخطأ مرة اخرى. ويقارن هذا بما هو شائع فى البلدان الاسلامية المعاصرة من استهتار بحقوق الاخرين واكتساب الدخل بطرق غير مشروعة (حرام) ابتغاء الثراء السريع الخ. وإذا تمت عملية تصحيح الاخطاء على مستوى الحكام فان ثمرتها هائلة بالنسبة للتنمية. ففى كثير من الحالات يستغل هؤلاء نفوذهم لزيادة ثرواتهم خلال الحكم ويقبلون الرشوة ويسرفون فى بناء القصور الفاخرة ويودعون ثروات ضخمه فى خارج بلدانهم كل هذا بينما يعانى أبناء بلدانهم ورعيتهم من الفقر والجهل والمرض والمديونية الخارجية. فلو قوى الدافع على تزكية النفس لدى هؤلاء لتغير المناخ الاقتصادى تغيرا هائلا فتتحقق التنمية بمعدلات مرتفعة .

ز) التمسك بأمانة وبمسئولية الخلافة يضع المال الخاص فى خدمة المصلحة العامة، فالملكية الخاصة ذات وظيفة اجتماعية، ويحمى المال العام من التصرفات الفردية التى قد تؤدى إلى ضياعه أو تبديده. ويحمى النشاط

الاقتصادى على جميع المستويات من التصرفات الانانية التى تبتغى عرض الدينا فقط وتنسى الاخره بثوابها أو عقابها. ويقارن هذا الوضع الذى يمكن ان يسود فى مناخ اسلامى بالاوضاع السائدة حالياً والتى يلاحظ فيها سلوك اصحاب المشروعات الخاصه فى البحث عن ايسر الطرق واكثرها أمانا لتحقيق ارباح سريعة حتى لو اقتضى هذا الانتقاص من مواصفات الجودة أو الكمية أو القيام بانشطة غير ذات جدوى للتنمية، بل وربما ضارة بها. فمن النادر ان يعبأ أحد من أصحاب المشروعات الخاصة بمصلحة الجماعة أو يعمل على تحقيقها، بل ربما أضر بها. كذلك من الممكن مراجعة أحوال القطاع العام فى البلدان النامية حتى نتأكد من أن كثيراً من مشاكله تعود إلى تسيب الادارة أو تخبطها فى ظل عدم وجود معايير واضحة للمصلحة العامة أو عدم الاكتراث بالمال واعتباره مالا سائبا لا صاحب له ومن ثم يقل الاهتمام بالحفاظ عليه أو استخدامه بكفاءة، بل وربما بقى متعطلا أو عرضة للتبديد فى ظل ظروف عدم وجود رقابة كافية وعقاب رادع لمن يعبث به.

الفصل السابع

تقدير احتياجات

رأس المال واختيار الفنون الإنتاجية

ومشاكل التمويل من المصادر المحلية

(١) مشكلة تقدير احتياجات رأس المال :

تأتى مشكلة تقدير احتياجات رأس المال في مقدمة المشاكل الخاصة بعملية تكوين رأس المال وذلك حينما نبحث هذه العملية فى إطار سياسة عامة أو خطة التنمية الإقتصادية . وترتبط تقديرات الإحتياجات من رأس المال داخل أى مجتمع أساساً بأهداف التنمية فيه . وهناك أكثرمن منهج يستخدم من قبل الإقتصاديين للربط ما بين أهداف التنمية وحجم رأس المال .

ويقوم المنهج الأول على أساس عمل تقدير شامل للإحتياجات الجديدة أو الإضافية الصافية Net Addition من رأس المال اللازم لأنتاج القدر المستهدف من السلع والخدمات فى المجتمع ، مع تحديد الجزء المخصص لسلع الاستهلاك والجزء المخصص لسلع الاستثمار . ويقال أن نمو الاقتصاد يتوقف على تنمية الجزء المخصص لسلع الاستثمار بشكل مناسب . ومن المفروض أن تجرى محاولات لتحديد العلاقة بدقة بين الاستثمار الصافى الجديد ومعدل نمو الناتج فى المستقبل وذلك حتى يتم تقدير الاحتياجات الكلية من الاستثمارات خلال الفترات الزمنية فى المستقبل وذلك حتى يتم تقدير الاحتياجات الكلية من الاستثمارات خلال الفترات الزمنية المتتالية . وبعد هذا يتم حساب المدخرات المحلية على أساس معدلات الادخار السائدة أو المتوقعة، والفرق ما بين تقديرات المدخرات وتقديرات الاستثمارات يبين حجم التمويل الأجنبى أو الاستثمار الأجنبى المطلوب فى هذه الظروف. أما المنهج الثانى فيقوم على أساس إجراء

تقديرات تفصيلية لإحتياجات كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من رأس المال . وبتجميع هذه التقديرات نصل إلى تقدير كلى لإحتياجات رأس المال على مستوى المجتمع . ثم بعد ذلك يتم تقدير إمكانيات التمويل المحلى (المدخرات المحلية أساساً) والفرق بين التقدير الخاص باحتياجات الاستثمار وذلك الخاص بامكانيات التمويل يبين مرة أخرى حجم التمويل أو الاستثمار الأجنبى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية . ولقد أتبع هذا المنهج الأخير من قبل البنك الدولى ومجموعة المؤسسات التابعة له فى عدد من حالات البلدان النامية، هذا بينما اعتمدت الأمم المتحدة U.N والولايات المتحدة الأمريكية على المنهج الأول فى تقديرها لإحتياجات البلدان النامية من رأس المال وذلك خلال الفترة التالية للحرب الثانية .

ويعرف المنهج الأول باسم منهج الفجوتين Two Gap (1) . والفجوة الأولى هى تلك التى تقوم بين تقديرات الاستثمار وتقديرات الادخار، أما الفجوة الثانية فتنشأ تبعاً للأولى بين الواردات والصادرات وتعبر عن حاجتها فى التمويل الأجنبى للتكوين الرأسمالى . فحينما نقول ان الاستثمار المستهدف ث ن خلال فترة معينة من الزمن أكبر من الادخار المتاح خلال نفس الفترة خ ن (ث ن > خ ن) فان الفرق بين التقديرين لابد وأن تتم تغطيته بزيادة الواردات م ن عن الصادرات ص ن لنفس الفترة (م ن > ص ن) . والفجوة الأخيرة هى فجوة التمويل الأجنبى وقد احتلت إهتماما خاصا فى مناقشات أصحاب منهج الفجوتين الذين يؤكدون بأن التنمية الاقتصادية دالة لحجم الاستثمار المستهدف وأن هذا بدوره دالة لحجم التمويل أو الاستثمار الاجنبى المتاح حيث أن المدخرات المحلية وغيرها من الامكانيات المحلية المتاحة لتكوين رأس المال لاتكفى بأى حال . ومن المعروف أن مقدرة البلدان النامية على الادخار ضعيفة

(1) Meir, G, Leading Issues in Economic Development. pp. 333-385.

للغاية حيث تتراوح معدلات الادخار فى حالات كثيرة بين ٥ ٪ ، ٧ ٪ بينما قد تقدر معدلات الاستثمار بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ أو أكثر من الدخل القومى . وبغض النظر عن إنخفاض معدلات الادخار فى البلدان النامية فإن الامكانيات الانتاجية المحلية من سلع أو خدمات تعجز لعدد من الأسباب عن إتمام عملية تكوين رأس المال دون أن تكمل بسلع وخدمات انتاجية أجنبية . وفى مثل هذه الظروف يقال أن الموارد التمويلية المحلية التى تتحقق عن طريق عملية الادخار لاتكفى بطبيعتها لتنفيذ الأهداف الاستثمارية حتى ولو أرتفعت كنسبة من الدخل القومى إلى نفس مستوى معدل الاستثمار المستهدف . بعبارة أخرى أن انتاج قدر معين من الآلات والمعدات التى سوف تستخدم فى مختلف مشروعات الاقتصاد المتخلف قد يكون أمراً مستحيلا دون الاستعانة بمستلزمات انتاجية أجنبية تستورد فعلا من البلدان الصناعية . أو يمكن القول أن تنفيذ الأهداف الاستثمارية اعتماداً على الموارد الادخارية المحلية حتى فى حالة كفايتها تماما غير ممكن مالم تكن هناك قدرة على تحويل جانب من هذه الموارد إلى عملات أجنبية ضرورية لشراء مستلزمات انتاجية من الخارج .

ويلاحظ أنه يمكن للتعبير عن الفجوتين (فجوة الاستثمار - الادخار ، فجوة الواردات - الصادرات) فى شكل معادلة بديهية وهى : ث - خ = م - ص وهذه المعادلة صحيحة صحة تامة من وجهة نظر الحسابات القومية . أى أن المتغيرات المذكورة لابد وأن تكون فى الصورة المذكورة كأشياء متحققة ex-post . بعبارة أخرى أن الفرق بين الأستثمار والادخار المحلى كشىء محقق قد تمت تغطيته بالضرورة بزيادة الواردات عن الصادرات بنفس القدر . ولكن الأمر يختلف فى مجال تقدير إحتياجات رأس المال حيث أن المتغيرات الأربع المذكورة ث ، خ ، م ، ص تخضع لإعتبارات التقدير .

وتبدأ عملية التقدير لإحتياجات رأس المال وفقاً لمنهج الفجوتين بتحديد

معدل النمو المستهدف ثم تقدر الاستثمارات الجديدة الضرورية لتحقيق هذا المعدل . فيتوقف تقدير حجم هذه الاستثمارات على معامل رأس المال / الناتج الذى يحدد العلاقة الفنية بين الأضافة المطلوبة فى رأس المال والاضافة المطلوبة فى الناتج القومى وبعد تقدير الاحتياجات الاضافية من رأ س المال تقارن هذه بالموارد الادخارية المحلية خلال نفس الفترة . ومن ناحية أخرى يمكن القيام فى نفس الوقت بتقدير الصادرات والواردات المحتملة . أو تعتمد تقديرات الصادرات على عرض السلع والخدمات المتاحة، أو التى يمكن اتاحتها مستقبلا ، من داخل الاقتصاد القومي للتصدير، ظروف السوق الدولى ، وكذلك أيضا الأحوال الاقتصادية والسياسات التجارية التى تتبعها الدول المتقدمة حيث لهذه أهمية كبيرة فى استيعاب منتجات البلدان النامية . أما تقديرات الواردات فتعتمد على تقديرات الاحتياجات من مستلزمات الانتاج الأجنبية سواء كانت هذه خام أو سلع وسيطة أو آلات ومعدات تامة الصنع ، كما تعتمد على سياسة البلد المتخلف بالنسبة لحجم الواردات من السلع الاستهلاكية خلال فترة التنمية هل يتم ضغطه أم لا وبأى درجة . وكذلك أيضاً تلعب حالة الاقتصاد الدولى دورها فى تحديد الواردات خلال أى فترة معينة من الزمن بطرق مباشرة وغير مباشرة .

ويلاحظ أن تقديرات الاستثمار ، الادخار ، الصادرات ، الواردات قد تمت على أسس مستقلة وأننا لن نستطيع أن نجزم بأن فجوة الاستثمار – الادخار المقدرة سوف تتساوى مع فجوة الواردات – الصادرات المقدرة بل أن الاحتمال الكبير القائم هو عدم تساوى الفجوتين المقدرتين حيث يمكن أن يزيد الاستثمار المقدر عن الإدخار المقدر بمقدار مخالف تماما لزيادة الواردات المقدرة عن الصادرات المقدرة .

وكما سبق أن ذكرنا فإن تساوى الفجوتين أمر مؤكد من وجهة نظر الحسابات

القومية على أساس ما تحقق فعلا وذلك خلال أى فترة معينة من الزمن . ومن ثم نستطيع القول أن هناك ، تناقض منطقى ، قد ظهر واضحا فى منهج الفجوتين .

فالأمر يبدو مختلفا تماما حينما نعمد إلى تقدير الفجوتين وذلك بالمقارنة بما يتحقق فعلا . ولابد من معالجة مثل هذا التناقض وإلا وجدنا أنفسنا أمام وضع غير محدد حينما نأتى إلى عمليات التقدير : هل نختار فجوة الاستثمار – الادخار أم فجوة الواردات – الصادرات لتحديد احتياجات رأس المال الأجنبى اللازم لإكمال الموارد المحلية .

ويقول البعض أن معالجة التناقض بين تقديرى الاستثمار – الادخار، الواردات – الصادرات يمكن أن يتم من خلال إجراء تغييرات مقترحة فى هيكل وسلوك الاقتصاد المتخلف . فقد يمكن مثلا اتخاذ خطوات إيجابية مثلا لزيادة معدلات الادخار مثلا أو تنمية الصادرات أو الحد من الواردات . وبالتالي يمكن مبدئيا قبول تقديرات متناقضة للفجوتين ثم بعد ذلك تتحقق آثار التغيرات الهيكلية أو السلوكية المقترحة وهذه سوف تزيل التناقض المذكور . وبخلاف هذا العلاج يمكن التسليم بأن التناقض بين تقديرات فجوتي الاستثمار – الادخار ، الواردات – الصادرات أمر بديهى وأنه لأغراض التنمية الاقتصادية ينبغى قبول تقدير الفجوة الأكبر ، وعلى أساسها تقدر الاحتياجات من رأس المال الأجنبى .

ونأتى الآن إلى المنهج الثاني الذى تكلمنا عنه فى المقدمة وهو منهج يأخذ فى اعتباره ثلاثة من الجوانب الهامة للموضوع فى آن واحد ويطلق عليه Three- Phace Approad .

ولقد استخدم تشينرى Chenery وستروت Strout هذا المنهج فى دراسة قياسية قاما بإعدادها لوكالة التنمية الدولية (A.I.D) التابعة للولايات المتحدة ، وذلك فى محاولة لبيان القيود العديدة على التنمية التى تنشأ من قصور القدرة

الاستعابية Absorptive capacity . ولقد كان للدراسة المذكورة أثر كبير في المناقشات التي جرت حول موضوع تقدير احتياجات رأس المال ، وفيها أوضحا أن من بين القيود الهامة على التنمية خلال مراحلها المختلفة ثلاثة : قيد المدخرات ، قيد النقد الأجنبي وقصور المقدرة الاستعابية . ومع ذلك يلاحظ أن تشينرى وستروت ركزا إهتمامهما على اثنين من هذه القيود : أولهما : السلوك الادخاري للمجتمع بمعنى مدى قدرته على الحد من الاستهلاك وتعبئة موارد إضافية صالحة لتمويل الاستثمار، وثانيهما يتمثل في المقدرة على الاستيعاب وذلك من الناحية الواقعية باعتبارها معيار للأداء الاقتصادي . بعبارة أخرى أن تزايد المقدرة الاستعابية على مر السنوات يمكن أن يعتبر مقياساً لزيادة مقدرة المجتمع على تنفيذ الاستثمار داخليا والإستفادة الفعلية الحسنة من رأس المال المتدفق من العالم الخارجي . وهكذا يظهر تحليل القيد الثلاث (رأس المال الأجنبي) من خلال تحليل القيد الثاني : واستطاع تشينرى وستروت بالإعتماد على بيانات خاصة بخمسين دولة نامية أن يضيفا على المنهج الذى اقترحاه صيغة واقعية . ومع ذلك ينبغي القول أن هذه مثل أى صيغة واقعة أخرى في مجال أبحاث التنمية لايمكن أن تؤخذ بحذافيرها عند بحث مشكلة دولة معينة ولا يمكن أن تمثل أكثر من تمهيد أو مدخل لبحث الحالة المعينة . وأقل ما يمكن أن يقال من الناحية العملية أن الثلاثة قيود التى تكلم عنها المنهج (المدخرات ، النقد الأجنبي، والمقدرة الاستعابية) عادة ما تتداخل مع بعضها البعض في وجودها الفعلي . ولقد وجد على سبيل المثال أن القيود على المقدرة الاستعابية قد تظهر في قطاعات أو أنشطة معينة داخل الاقتصاد المتخلف بينما تختفى تماما من قطاعات أو أنشطة أخرى. ومن ثم نجد بعض القطاعات غير قادرة على استيعاب رأس المال الجديد ، بينما نجد البعض الآخر قادر على استيعاب رأس المال بمقادير أكبرمما هو متاح سواء من مصادر محلية (المدخرات) أو مصادر أجنبية . (النقد الأجنبي) .

ولكن أحد أوجه القصور القائمة فى جميع الطرق السابقة لتقدير احتياجات رأس المال يتمثل فى ارتباطها تحليليا بمنهاج تجميعى لايقيم تفرقة تذكر بين الأنواع المختلفة من عناصر رأس المال . ولاشك أن مثل هذا المنهاج لايمكننا من رؤية الآثار المختلفة للأنواع المختلفة من رأس المال داخل الاقتصاد القومى حيث يعاملها جميعا على أنها متجانسة .

وواقعيا يمكن اعتبار رصيد رأس المال أو تيار الاستثمار الجديد متجانسا فقط حينما نقوم بعملية قياس نقدى لهذا أو ذاك . وبطبيعة الحال فإن مثل هذا القياس قد يكون ضروريا أو ملائما لإعتبارات عملية ، ولكن لاشك أن التعبير عن تقديرات احتياجات رأس المال بالنقود يطمس أهمية الاختلافات النوعية بين وحدات الاستثمار الجديد . فإذا أخذنا وحدة استثمارية جديدة متمثلة فى قدر معين من الأسمنت يستخدم فى بناء طريق عام ووحدة استثمارية أخرى متساوية معها فى القيمة النقدية ولكنها متمثلة فى قدر معين من الصلب يدخل فى تكوين مصنع من المصانع مثلا ، فإن الآثار المتتالية لكل من الوحدتين على الاقتصاد القومى لايمكن أن تتماثل ، فكيف نعامل إذا على أنها متماثلة ؟ . ومن هنا نجد ضرورة ملحة فى بحث تقديرات احتياجات رأس المال على أسس قطاعية Sectoral أو على أسس جزئية مرتبطة بالمشروعات المختلفة . وحينئذ سوف نصل إلى تقديرات على جانب كبير من الواقعية .

(٢) تقديرات احتياجات رأس المال وارتباطها بالفنون الإنتاجية المختارة :

من المتصور منطقيا أن تزداد احتياجات رأس المال أو تنقص تبعاً للفن الانتاجى المرتبط بالوحدات الاستثمارية الجديدة . فكلما كان هناك إتجاه لتكثيف رأس المال فى العمليات الانتاجية كلما استلزم الأمر رفع معدلات الاستثمار الجديد لتحقيق معدل معين لنمو الناتج القومى ، والعكس صحيح بمعنى أنه إذا كان هناك إتجاه للتقليل من عمليات تكثيف رأس المال ، أى إتجاه

لتكثيف العمل فى العمليات الإنتاجية كلما انخفضت احتياجات رأس المال اللازم للتنمية .

وترى مجموعة من الاقتصاديين المعاصرين أن ظروف البلدان النامية تقتضى الأخذ بمعيار أدنى كثافة رأسمالية للاستثمار . ومن ثم ينادون بتفضيل المشروعات التى تتميز بانخفاض معدل رأس المال / الناتج وبضرورة تشجيع الفنون الانتاجية التى تتجه إلى تكثيف عنصر العمل فى العملية الإنتاجية . وتستند المناقشة إلى حجتين قويتين وهما :

١ – ضآلة الموارد التمويلية Financial Resources للاستثمار فى البلدان النامية بسبب إنخفاض معدلات الادخار فيها بالإضافة إلى ضآلة التدفقات الرأسمالية من الخارج وعدم انتظامها .

٢ – الحاجة إلى إيجاد فرص توظيف للاعداد الوفيرة من العمال المتعطلين أو الذين يشتغلون فى أعمال ضعيفة الإنتاجية .

ومن الناحية الأخرى فإننا نجد من بين الاقتصاديين من يدافع عن معيار أعظم كثافة رأسمالية على أنه أفضل معايير الاستثمار للبلدان النامية . وهؤلاء لاينكرون أن البلدان النامية تعانى من ضآلة الموارد التمويلية التى يمكن توجيهها للاستثمار ، وأنها تعانى أيضاً من الوفرة النسبية فى عنصر العمل وشيوع البطالة المستترة والسافرة . ولكنهم ينظرون إلى ما نظر إليه الاقتصاديون التقليديون وأخذوا بوجهة نظرهم فى أن اختيار الفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال سوف يؤدى بلا شك إلى توزيع الدخل لصالح الأرباح . وحيث أن معظم المدخرات القومية تتولد من الأرباح وليس من الأجور التى ينفق معظمها على الاستهلاك فإن القدرة على تمويل الاستثمارات (مقاسة بمعدلات الادخار الحقيقى) سوف تنمو فى الأجل الطويل خلال عملية التنمية بمعدلات أكبر فى حال اختيار الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال . ولقد أبرز

جالنسون وليبنشتاين تلك الفكرة بتأكيدهم أن معيار الاستثمار الملائم للبلدان النامية هو معيار أعظم فائض للاستثمار بعد اقتطاع مخصص الأجور – أى ذلك المعيار الذى يستهدف تعظيم معدل الادخار وبالتالى معدل الاستثمار . ولذلك فهم يرون أن الأولوية فى الاستثمارات يجب أن تعطى لتلك المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية حتى فى ظل ندرة رأس المال .

وخلاصة هذه المناقشة أنه بينما أن اختيار الفنون الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة لايعد ملائماً للبلدان النامية فى بداية عملية التنمية وذلك لظروف الندرة الشديدة فى الموارد التمويلية والوفرة النسبية فى عنصر العمل إلا أن هذا المعيار يعتبر أقل ملائمة فى الأجل الطويل . والعكس بالنسبة للفنون الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة والتى يترتب على اختيارها زيادة حدة مشكلة تمويل الاستثمار فى بداية التنمية ولكنها فى الأجل الطويل تسهم فى خلق مقدرة تمويلية متزايدة وبالتالى يتحقق عن طريقها معدل مرتفع للإستثمار .

وقد تثار بعض الاعتراضات الأخرى على معيار أعظم فائض للاستثمار بعد اقتطاع الأجور – أو أعظم معدل أرباح – منها مثلا أن البلدان النامية التى تعتمد على المشروع الخاص تعانى من ندرة واضحة فى نوعيات رجال الأعمال الذين يستطيعون توجيه أرباحهم دائماً فى الإتجاه السليم . ويقال أن المشاهد فى عديد من الحالات أن مدخرات أصحاب الأعمال توجه نحو الاستثمار غير المنتج مثل شراءعقارات أو قد توجه إلى المضاربات فى أسواق الأوراق المالية أو قد يحتفظ بها خارج البلاد لدى البنوك الأجنبية . بعبارة أخرى أن الاستناد إلى هدف الربحية قد يكون غير مجدى فى ظروف التنمية الاقتصادية حيث تتسرب الأرباح بعد تحقيقها إلى نواحى غير منتجة . ولكن من الخطأ أن نلقى المسؤولية هنا على معيار ما للاستثمار ، حيث أن حقيقة المشكلة تتعلق بظروف التخلف الاقتصادى ذاتها ولن يخفف منها إلا التسليم بقدر من التدخل الحكومى يتمثل

فى توجيه المشروع الخاص وإعانته بوسائل مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار فى النواحى الانتاجية التى يمكن أن تساهم بشكل فعال فى تحقيق التنمية .

كما أن هناك اعتراض آخر هام ضد أى معيار للاستثمار يستند إلى الربحية الخاصة يتلخص فى أن من بين المشروعات الضرورية للتنمية الاقتصادية ما يتميز بأنه لايدر عوائد مباشرة وأن مساهمته فى الإنتاج القومى تأتى بطريق غير مباشر على مدى الزمن الطويلة . والأمثلة هنا عديدة كالإستثمارات فى التعليم والصحة والطرق والموانى ومشروعات الرى والصرف وغيرها من مشروعات رأس المال الاجتماعى وعلينا إذا أن نأخذ بين الإعتبار مسألة الربحية الاجتماعية كبديل للربحية الخاصة . ويفيدنا تحليل التكلفة / العائد فى هذا المجال كثيرا حيث يقارن لنا بين تيار العائد المتوقع من كل مشروع استثمارى بالنسبة للاقتصاد ككل من جهة والتكلفة المقدرة للمشروع من جهة أخرى .

ولكن إجمالا يمكن القول بأن البلدان النامية تحتاج فى ظروف الندرة النسبية الشديدة لرأس المال سواء من مصادر محلية أو من مصادر أجنبية إلى أن تولى إهتماما متزايدا بأسلوب تكثيف العمل فى بعض مجالات النشاط الاقتصادى الرئيسية . ذلك لأننا إذا افترضنا الأخذ بأسلوب تكثيف رأس المال عموما فى ظل استراتيجية للتنمية المتوازنة مثلا فكأننا بهذا نقرر أن من المستحيل أو شبه المستحيل القيام بعمليات تكوين رأس المال . ومن الناحية الأخرى فإن الأخذ باستراتيجية الأنشطة الرائدة Leading Sectors قد لايظهر مشكلة تكثيف رأس المال وانعكاساتها على تقديرات احتياجات رأس المال بنفس الحدة . ولكن المشكلة لم تزل قائمة .

فالإتجاه إلى تكثيف رأس المال دائما فى عمليات الاستثمار الضرورى للتنمية

– حتى فى ظل استراتيجية مثل الأنشطة الرائدة التى تقلل من الحاجة إلى الاستثمار نسبيا ، حيث تركز على تنمية رأس المال فى أنشطة معينة أولا ثم فى أخرى مرتبطة بها وهكذا – تعنى مزيد من الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية وتعنى سياسة سلبية تماما تجاه مشكلة البطالة أن لم تؤدى إلى زيادة حدتها . أما بالنسبة للقروض والاستثمارات الأجنبية فإن انتظام تدفقاتها بالقدر اللازم للتنمية لم يتحقق فى غالبية حالات البلدان النامية . وبالنسبة لمشاكل البطالة مستترة كانت أم سافرة فإنها قد تصبح فى ظروف تكثيف رأس المال (بفرض القدرة على اتمامه) من الحدة بحيث تقلل أو ربما تمحو معظم المكاسب العائدة من اتباع أسلوب فني للانتاج يستهدف أصلا رفع معدلات نمو الناتج . إذاً فهناك بداهة قدر من التنسيق لابد أن يتم ما بين الرغبة فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج أو الدخل القومى الحقيقى والرغبة فى رفع مستوى التوظف العمالى أو خفض مستوى البطالة .

وعلى ذلك فربما كان من الأصلح للبلدان النامية أن تتخذ لنفسها هدفا أساسيا من البداية وهو الاتجاه إلى تكثيف العمل فى العمليات الاستثمارية كلما كان هذا ممكنا وبالطبع فإن البعض قد يعترض على الفكرة أساسا بالقول بأن العثور على فنون انتاجية متقدمة مكثفة للعمل أمر عسير فى عصرنا الحاضر وأن من العملى لهذا التسليم بمشكلة تكوين رأس المال فى ظروف تكثيف رأس المال . ولكن مثل هذا الإعتراض يصح فقط إذا قلنا بضرورة الإتجاه إلى تكثيف العمل فى كافة مجالات الاستثمار الجديد ، والواقع إننا نقترح الإتجاه إلى تكثيف العمل كلما كان هذا ممكنا أو بقدر الامكان دون التأثير على كفاءة النشاط الاقتصادى . فمثلا من الممكن بناء رأس المال الاجتماعى فى حالات عديدة ، مثال انشاء الطرق والقنوات والمصارف الخ . اعتمادا على فنون انتاجية مكثفة للعمل نسبيا دون أى خسارة للنشاط الاقتصادى ككل بل على سبل التأكد لصالحه . فحينما يتمكن المجتمع النامى من بناء رأ س المال الاجتماعى بأسلوب مكلف للعمل

فإنه يحقق المنافع الآتية :

(أ) بناء الهيكل الأساسى اللازم للتنمية بنفقة اجتماعية منخفضة نسبيا .

(ب) رفع مستوى التوظف العمالى فى المراحل الأولى للتنمية ، ثم ارتفاع إنتاجية العمل بطريق غير مباشر خلال عملية التنمية كنتيجة لبناء رأس المال الاجتماعى .

(ج) ربما كان من الممكن فى هذه الظروف إتباع أسلوب تكثيف رأس المال فى معظم الاستثمارات الجديدة فى الأنشطة المنتجة بصفة مباشرة Directly productive مما يتيح الحصول على مزايا هذا الأسلوب من رفع إنتاجية عنصر العمل ورفع معدلات الإدخار ومن ثم رفع معدلات الاستثمار ونمو الناتج الحقيقى .

(٣) مشاكل تمويل رأس المال من المصادر المحلية

(أ) الإدخار الإختيارى وكيفية تعبئته وتنميته :

أن أول مصدر من مصادر تمويل رأس المال هو الإدخار الاختيارى سواء كان هذا من الأفراد فى القطاع المنزلى أو من أرباح المشروعات أو من ايرادات الحكومة من الطرق العادية التى لاترتبط بزيادة فى الضرائب أو بأصدار نقدى جديد .

والادخار ليس بالضرورة مبلغ نقدى يتكون عن طريق الإمتناع عن الاستهلاك من الدخل الجارى وإنما يمكن أن يتحقق فى شكل عينى مثلا فى شكل عمل إضافى يبذل ويتبلور مباشرة فى شكل استثمارات والتجربة الصينية المعاصرة تذكر فى هذا المجال . فقد استطاع الصينيون أن يزيدوا استثمارهم دون انقاص استهلاكهم الجارى وذلك بالاعتماد على العمل الزائد execss labor كشكل من اشكال الادخار وتكوين رأس المال . ويلاحظ أن المزارعين

في كثير من البلدان النامية يتعاهدون عملية تطهير أراضيهم واعدادها للزراعة واصلاح المنشآت المقامة عليها بالإضافة إلى عمليات تطهير المصارف تلقائيا فى كل عام وهذا العمل فى حد ذاته يعتبر نوع من الإدخار وهو متلازم بطبيعته مع الاستثمار .

ومع ذلك فإن المعروف هو أن الجزء الأكبر من الإدخار يتكون فى شكل نقدى وأن عمليات الإدخار والاستثمار منفصلة عن بعضها يقوم بها أفراد مختلفون . وحينما نتعرض لعملية الادخار لابد من تحليل الميل للادخار من أجل التعرف على أهم العوامل المؤثرة فيه وكذلك أيضا لابد من مناقشة دور المؤسسات التى تقوم بتجميع المدخرات وكذلك الدوافع النفسية والاجتماعية والعوامل الدينية والاخلاقية المشجعة على الادخار.

ولاشك أن انخفاض متوسطات الدخول الفردية فى البلدان النامية له أثره الهام فى انخفاض الميل للادخار وذلك على عكس ما نجد فى البلدان المتقدمة اقتصادية حيث تقترن الدخول المرتفعة بمعدلات أعلى نسبيا للادخار . وهذا عامل هام . ألا وهو متوسط الدخل الفردى الحقيقى - يجب أن يؤخذ فى الإعتبار عند بحث امكانية تنمية المدخرات الاختيارية للقطاع المنزلى فى البلدان النامية، وهو لشديد الأسف يؤكد مسألة حلقة التخلف المفرغة .

وربما استطاعت الحكومة فى البلدان المتخلفة رفع معدلات الادخار الاختيارى عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأكثر نضوجا لعملية الادخار أو الأكثر رغبة فى القيام بالاستثمار ولكن يلاحظ أن أية سياسة تعمد إلى إعادة توزيع الدخل لابد وأن تواجه بمشاكل غير عادية حيث تمثل هجوما على مصالح فئات معينة بينما تحقق نفعا لفئات أخرى داخل المجتمع . وقد تلجأ الحكومة أيضا إلى الانفاق على بعض البرامج الموجهة من أجل بث قيم ملائمة لعمليات الادخار والاستثمار . ولكن ليس لدينا أدلة واقعية قوية ممكن الاستناد

عليها لتأكيد النتائج الإيجابية لمثل هذه البرامج ، وربما تحققت النتائج فى المدى الطويل من الزمن وسوف نناقش بعض القيم الاجتماعية الملائمة للسلوك الادخارى الإيجابى فى ظروف التنمية فى فصل قادم .

ومن ناحية أخرى فإن تنمية مؤسسات ادخارية ومصرفية جديدة ملائمة لظروف البلدان المتخلفة قد تسهم إسهاما مباشرا فى تعبئة المدخرات القومية عموما سواء للقطاع المنزلى أو لقطاع المشروعات فالبنوك التجارية على النمط السائد فى أوربا الغربية أو الولايات المتحدة قد لا تستطيع القيام بنفس دورها فى البلدان النامية اقتصاديا ويقترح فى هذا الصدد : (١) أن تقوم الحكومة بتشجيع الادخار من خلال مؤسسات ادخارية شعبية مثال مكاتب توفير البريد كما تشجع قيام أية مؤسسات شعبية لتيسير عمليات الادخار والاقتراض ، (٢) تنمية نشاط التعاونيات co - operatives التى تساهم فى أوجه النشاط الاقتصادى الضرورى لأعضائها أو للمجتمع المحلى عن طريق التمويل الذاتى . ولاشك أن تشجيع هذه التعاونيات وتسهيل مهامها عن طريق القوانين المختلفة التى تصدرها الدولة خصيصاً يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة فى تنمية المدخرات وتعبئتها مباشرة لأغراض الاستثمار . وبالأضافة إلى ذلك فإن بنوك التنمية development banks التى يقترح أن تقوم حكومات البلدان النامية بإنشائها مع توجيهها لخدمة قطاعات معينة – مثلاً قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة – أو توجهها لخدمة إقليم معين داخل الاقتصاد القومى يمكن أن تقوم بدور هام فى مجال التمويل والتنمية .

ويلاحظ أن أرباح قطاع الأعمال تمثل مصدرا هاما للادخار وتمويل الاستثمار فى البلدان النامية . ولقد ذهب آرثر لويس فى تقديره لأهمية هذا المصدر بعيداً حتى أنه افترض علاقة طردية قوية بين ارباح قطاع الاعمال والاستثمار، واعتقد بناء على ذلك أن توزيع الدخل القومى فى صالح رجال

الأعمال لابد أن يكون فى صالح عملية التنمية الاقتصادية . وهذا الرأى لآرثر لويس يتمشى مع اعتقاد المدرسة االكلاسيكية وكل يلقى تأييداً تاما فى غضون القرن التاسع عشر ولكنه يحتاج إلى تمحيص ومناقشة عند بعثه فى القرن الحالى أولا، قد يرتبط تحقيق الارباح فى قطاع المشروعات الخاصة بالكفاءة الإنتاجية وقد لايرتبط ، وفى الحالة الأخيرة سوف تفتقد المنطق السليم تماما لو دافعنا عن فكرة الأرباح واعتقدنا أن زيادتها تؤدى إلى تنمية الاستثمار فى الخط الملائم لعملية التنمية ،فالمدرسة الكلاسيكية قد تولت الدفاع عن ارباح الرأسماليين (المنظمين) فى ظل افتراضين هما : المنافسة الكاملة والتوظف الكامل ، ومن ثم لم يكن متصورا ان يتحقق الأرباح بطرق احتكارية أو أن تبقى الأرباح فى شكل نقدى عاطل بعد تحقيقها دون أن تستثمر ، وكلا الاحتمالين جائز الحدوث فى ظروف البلدان النامية المعاصرة . ومن المعروف أن صاحب المشروع فى ظروف المنافسة الكاملة يواجه منحنى طلب لانهائى المرونة على منتجاته ولايستطيع أن يتحكم اطلاقا فى الاسعار ومن ثم لابد أن يسعى إلى تحسين كفائته الإنتاجية إذا رغب فى تنمية أرباحه فمثلا قد يتمكن صاحب المشروع فى ظروف المنافسة الكاملة من تحقيق أرباح غير عادية حينما ينجح فى استخدام فنون انتاجية أكثر تقدما تساعده فى خفض متوسط نفقة الوحدة المنتجة أو فى تحسين نوعيتها . أو ربما ينجح صاحب المشروع فى تقديم سلع جديدة إلى السوق فيحقق أرباحا غير عادية من جراء ذلك . مثل هذه الظروف لاتترك مجالا للشك فى أن ارتباط استثمار المشروع الخاص بالارباح فى ظروف المنافسة الكاملة إنما هو فى الواقع ارتباط بالكفاءة الانتاجية ويمكن أن نصور أن نمو الصناعات المختلفة فى هذه الظروف – مقدراً بمعدلات تراكم رأس المال سيتوقف فى كل حالة على مدى القدرة على رفع الكفاءة الانتاجية بما يعكس التطور المستمر فى الفنون الإنتاجية وملائمة لأذواق المستهلكين . وفى هذا ضمان طبيعى على أن الموارد الاقتصادية سوف توزع توزيعا مثلا على

الاستخدامات المختلفة داخل النشاط الاقتصادى ، ومن ثم ضمان لنمو الناتج القومى بأكبر معدلات ممكنة .

أما فى ظل ظروف الاحتكار فالأمر يختلف تماما حيث أن زيادة الأرباح عن طريق التحكيم فى الأسعار يؤدى فى حد ذاته إلى اختلال توزيع الموارد الاقتصادية عن النمط الأمثل المتصور تحققه فى ظروف المنافسة الكاملة بالإضافة إلى هذا فإنه ما من أحد يستطيع أن يتنبأ بمدى مساهمة أرباح المحتكرين فى تمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة للتنمية الاقتصادية .

فقد تتحقق أرباح احتكارية طائلة فى بعض ميادين النشاط داخل البلدان النامية التى تتميز بانتعاش الطلب عليها وقلة المخاطرة فيها مثل بناء المساكن وأعمال الفنادق والمطاعم ومع ذلك يتعذر تماما تعبئة جانب من هذه الأرباح لأغراض الاستثمار فى صناعات جديدة يمكن تنميتها بنجاح على مدى الفترة الطويلة .

وكذلك أيضا نجد أن فرض التوظف الكامل الذى وضعه الكلاسيك وراء جميع مناقشاتهم ضرورى للدفاع عن الأرباح ومساهمتها المنتظرة فى عملية التكوين الرأسمالى . فأعضاء المدرسة الكلاسيكية جميعا (باستثناء مالتس) اعتقدوا أن : ادخار يؤدى إلى تحقيق استثمار مساوٍ له تماماً ، بعبارة أخرى أن الادخار يتم بغرض الاستثمار ، ولم يتصور بقاء أية نقود مدورة عاطلة لهذا السبب .

ولقد تعرضت النظرية الكنزية لهذا الفرض بالهجوم الشديد ورفضته رفضاً تاماً . وفى ظروف البلدان النامية المعاصرة قد يجسد المرء تقارباً من الظروف الكلاسيكية للبلدان الأوربية بمعنى اعتماد أصحاب المشروعات على التمويل الذاتى فى غالبية عملياتهم الإنتاجية والتجائهم إلى الائتمان المصرفى أو الإقتراض من سوق رأس المال بشكل غير شائع . وقد يبرر هذا مرة أخرى

الدفاع عن أرباح أصحاب المشروعات في البلدان النامية بحجة أنها المصدر الرئيسى لتمويل استثماراتهم . ولكن هذا التحليل لايجب أن يؤخذ مأخذ التسليم إلا فى ظروف انتظام النشاط الإنتاجى للمشروعات فى إطار هدف التوظف الكامل ، والمشاهد فى كثير من البلدان النامية المعاصرة أن رجال الأعمال قد يفضلون أحيانا الاحتفاظ بأرصدة سائلة عاطلة لفترات قد تطول بسبب الشعور بعدم الأمان أو ربما انتظاراً لتحقيق أرباح غير عادية من بعض الفرص الاستثنائية ، وهذا يتنافى مع فرض التوظف الكامل أو حتمية استخدام مدخرات رجال الأعمال والبلدان النامية لأغراض الاستثمار .

واستطراداً فى مناقشة فكر لويس عن أهمية أرباح رجال الأعمال فى البلدان النامية ومساهمتها الإيجابية فى عملية التكوين الرأسمالى تشير بأن الحكومة يمكن أن تلعب دورا هاما فى هذا المجال . فمن الممكن تصور نوع من التدخل الحكومى فى هذه البلدان متمثلا فى الضرب بشدة على يد المشروعات الاحتكارية ، ومساعدة الصناعات الصغيرة التى يتوقع لها النجاح ، ومراقبة الأسعار والمساهمة فى البحوث العلمية الخاصة بالصناعة ، وذلك حتى يمكن الربط ما بين هدفى الأرباح وتحقيق نمو الناتج على أساس سليم ألا وهو ارتفاع الكفاءة الانتاجية واتجاه توزيع الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى . كذلك أيضا من المتصور امكان قيام الحكومة بدور هام فى وضع أطار عام ملائم لعمليات الاستثمار الضرورى للتنمية واضفاء جو من الأمان على البيئة الاستثمارية حيث كل هذا يمكن أن يساهم إيجابيا فى تعبئة الموارد النقدية السائلة والإبتعاد عن الاكتناز . وفى ختام مناقشة اقتراح لويس نقول أنه يبقى بعد هذا قيد التأييد أو الاعتراض تبعاً للمناخ الاجتماعى والأخلاقى بصفة عامة حيث يتضمن تفضيل نمط معين لتوزيع الدخل يتحيز لأصحاب الأرباح فى مواجهة الطبقة العاملة .

(ب) التمويل عن طريق التضخم أو الإدخار الإجبارى :

كما رأينا من قبل فإن حجم الإدخار الإختيارى فى غالبية المجتمعات النامية منخفض لأسباب عديدة . ولذلك حينما نقوم بتقدير احتياجات رأس المال اللازم للتنمية سوف نواجه قصورا شديداً إذا اعتمدنا على الإدخار الإختيارى .

وقد يمكن أحيانا لبعض الحكومات فى البلدان النامية أن تقوم بتمويل بعض المشروعات الإستثمارية عن طريق زيادة ايراداتها الضريبية . ولكن هذا الحل لايمكن الاعتماد عليه فى معظم الأحوال لأسباب سياسية واجتماعية تحد من قدرة الحكومة أو تمنعها من رفع معدلات الضرائب القائمة أو من فرض ضرائب جديدة وهذه النقطة الأخيرة تستدعى تحليلا أعمق من هذا ولكننا سنفترض الآن عدم قدرة الحكومة بشكل عام على تمويل مشروعات التنمية عن طريق زيادة الضرائب .

وبالإضافة إلى هذا فسوف نؤجل الآن مناقشة قضية التمويل الأجنبى للتنمية وذلك لكى نركز على التمويل عن طرق التضخم . ويتم هذا النوع من التمويل عن طريق اصدار البنك المركزى لنقود جديدة ثم اقراضها للحكومة . هذا النوع من التمويل يعرف أيضا باسم الادخار الاجبارى ويستدعى تحليلا دقيقا لآثاره على النشاط الاقتصادى ومدى فاعليته فى عملية التنمية .

دعنا نفرض الآن أنه قد تم خلق نقود ووضعها تحت تصرف الحكومة . لقد أصبحت هذه فى موقف المسيطر على نسبة أكبر من الأصول المالية للبلد وتستطيع أن تستخدمها فى شراء ما تريد من سلع وخدمات استثمارية أو استهلاكية من داخل الاقتصاد القومى . وكنتيجة لزيادة الانفاق من جانب الحكومة يزداد الطلب الكلى وحيث لم يتغير بعد حجم الناتج الكلى فإن الاسعار سوف ترتفع بشكل عام وينشأ التضخم . وخلاصة القول أن الحكومة تستطيع أن تسيطر على قدر إضافى من الموارد الاقتصادية المتاحة فى البلد لأنها تملك

عملية خلق النقود عن طريق سيطرتها على البنك المركزى أنها ببساطة تامة القادرة على « طبع النقود » وهذا أمر لايقدر عليه القطاع الخاص .

ويقترح البعض الاعتماد على التمويل التضخمى كوسيلة لدفع عجلة التنمية حيث يمكن للحكومة من السيطرة على جانب من الموارد الاقتصادية المتاحة داخل البلد لصالحها وتعبئتها لأغراض الاستثمار بشكل مباشر . ولكن البعض الآخر يبدى تخوفه من التمويل التضخمى للأسباب الآتية : (١) إمكانية انفلات الأسعار من زمام السيطرة ومن ثم عدم القدرة على كبح جماح التضخم وهذا له آثاره الضارة على توزيع الموارد الاقتصادية توزيعا أمثلا وعلى توزيع الدخل الحقيقى توزيعا عادلا ، (٢) انفاق القوة الشرائية الجديدة التى تسيطر عليها الحكومة فى زيادة الاستهلاك العام (الحكومى) أو فى زيادة الاعانات الاجتماعية بدلا من تكوين رأس المال يعنى ضياع الهدف الأساسى للتمويل عن طريق التضخم ، (٣) انفاق القوة الشرائية الجديدة فى استثمارات ضعيفة الانتاجية أو فى تكوين رأس المال الاجتماعى يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى بمعدلات ضعيفة فيتأكد تيار التضخم دون تحقيق المنافع التى كانت تنتظر من وراءه نظريا .

وتعتبر عملية التمويل التضخمى ناجحة فى حالة واحدة وهى حينما يساهم رأس المال الذى يتم تمويله عن هذا الطريق فى زيادة الناتج الكلى بمعدل يكسر حدة ارتفاع الاسعار أو يوقف هذا الارتفاع ولهذا يقول المدافعون عن التضخم من هذا النوع أنه ذاتى فى التصفية Sefl-Liquidating بمعنى أن نمو الناتج الناشىء من خلاله يؤدى إلى ايقافه .

ومن السهل وصف عملية التمويل التضخمى ولكن من الصعب القيام بتنفيذها بنجاح حتى أن العديد ممن تعرضوا للموضوع يتشككون كثيراً فى منفعته عمليا ، خاصة فى ظروف البلدان النامية .

التنميـــة في مصـــر

أبرز المشكلات الاقتصادية والإجتماعية
وبرنامج الإصلاح المالى والهيكلى

الفصل الثامن
التنمية والإصلاح الإقتصادى فى مصر

أولاً - تفاقم المشكلات وضرورة الاصلاح الإقتصادى .

اتبعت حكومة مصر فى مطلع الستينات سياسة كان من شأنها الالقاء بثقلها شبه كاملاً فى النشاط الاقتصادى . فقد أقدمت على السيطرة على قطاعات التمويل والصناعة والنقل من خلال التأميمات واتبعت أسلوباً للتخطيط أقرب إلى المركزية منه إلى اللامركزية ، هذا بالإضافة إلى سابق سيطرتها على القطاع الزراعى من خلال السياسات الزراعية والسعرية والتسويق التعاونى للمحاصيل الايرادية الرئيسية .

وأصبحت الحكومة بهذا مسئولة مسئولية أساسية عن تنمية الناتج والتوظف داخلياً على المستوى الكلى .. ومن جهة أخرى أظهرت الحكومة ميلاً واضحاً إلى استراتيجية التوجه إلى الداخل Inward Looking Strategy من خلال أسلوب بدائل الواردات إلا أنها اضطرت إلى الاعتماد على الخارج فى التمويل .. وأحكمت السيطرة على التجارة الخارجية من خلال القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات من جهة ومن خلال السيطرة على أنشطة التصدير من جهة أخرى ، كما أصبحت محتكرة للنقد الأجنبى من خلال « جهاز الرقابة على النقد الأجنبى » . وبهذا أصبحت الحكومة مسئولة مسئولية شبه كاملة عن التنمية الاقتصادية لمصر .

وبالرغم من تشجيع القطاع الخاص فى النصف الثانى من السبعينات ومابعد ذلك فقد بقى القطاع العام مستأثراً بنحو ثلثى ناتج النشاط الصناعى ونصف الناتج المحلى . كما ظلت الحكومة مسيطرة على ناتج المحاصيل الزراعية الرئيسية من

خلال سياسات الدورات الزراعية والتسليم الجبرى بالأسعار الرسمية ، إلى أن بدأت فى تغيير هذه السياسات تدريجياً فى أواخر الثمانينات .

وأمكن خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ تحقيق معدلات مرتفعة فعلاً للنمو الاقتصادى من خلال تزايد حصيلة صادرات البترول وإيرادات قناة السويس والسياحة الدولية بالإضافة إلى تحويلات العاملين المصريين فى الدول العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبى .. ومع ذلك فقد زاد الدين الخارجى بمعدلات مرتفعة وغير عادية خلال نفس الفترة .. كما زادت أيضاً المعونات الرسمية التى حصلت عليها مصر ...

وخلال فترة الرواج الكبير ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ازداد الاعتماد على البترول إلى حد أن صادرات هذه السلعة بلغت مابلغه القطن فى الخمسينات أى نحو ٨٠ ٪ من اجمالى الصادرات .. وبذلك انخفضت الأهمية النسبية للصادرات التقليدية من السلع الأولية وكذلك لصادرات السلع الصناعية . ومع انحسار أسعار البترول فى السوق العالمى بعد ١٩٨٢ كان الأثر بالغاً على حصيلة الصادرات المصرية بوجه خاص وعلى التنمية بوجه عام .

وخلال الثمانينات استمر العجز فى ميزان الحساب الجارى واستمر الاعتماد على القروض الأجنبية لمواجهته بالرغم من ازدياد أعباء خدمة الدين بشكل صارخ وتزايد نسبة القروض غير الميسرة ذات الفائدة المتغيرة . وقد قيل أن استمرار التمويل الخارجى كان ضرورياً لضمان استمرار القطاع العام فى دفع عملية التنمية . ولكن كما أثبتت التجربة فإن هذا القطاع لم يكن يدفع التنمية فى مصر بقدر ماكان يعرقلها . فالاختلالات الهيكلية فى النشاط الصناعى الذى يحتويه القطاع ظلت قائمة والسياسات السعرية الرسمية لم تكن قادرة على علاج هذه الاختلالات بل كانت تؤدى إلى مزيد من التشوهات . كما ثبت أن العراقيل الادارية وضعف الحوافز الخاصة ، والعمالة الزائدة ، بالإضافة إلى سياسات الدعم والحماية كانت جميعاً وراء ضعف الكفاءة الانتاجية وانخفاض المقدرة التنافسية للقطاع العام خاصة فى السوق العالمى .

وفى نهاية حقبة الثمانينات كان موقف المديونية الخارجية قد أصبح سيئاً فعلاً حيث وصل اجمالى الدين الخارجى إلى أكثر من ١٥٠ ٪ من اجمالى الناتج القومى كما أصبحت فوائده أكثر من ٤ ٪ من هذا الناتج .

وتدهورت معدلات التنمية الاقتصادية فلم يزد معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى عن ١٫٥ ٪ فى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ثم انقلب المعدل سالباً فى السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٠ بشكل خطير

وانعكست مشكلات التنمية الحادة داخلياً على الحكومة فى شكل عجز متزايد للميزانية ، وعلى الأفراد فى شكل ارتفاع لمعدلات البطالة ومستويات الأسعار ، وانخفاض لمستويات المعيشة الحقيقية .

وبالنسبة لميزانية الدولة وصل العجز إلى نحو ٢٠ ٪ سنوياً من اجمالى الناتج المحلى فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . ولقد ازداد الانفاق العام من حوالى ٥٠٪ إلى ٥٥٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٦٣٪ من هذا الناتج فى النصف الأول من الثمانينات . هذا علماً بأن النسبة المقارنة فى الدول النامية فى نفس الفترة لم تتجاوز فى المتوسط ٤٠٪ من اجمالى الناتج المحلى . وتمثلت الأسباب الأساسية لزيادة الانفاق العام فى زيادة نفقات الدفاع والأمن الداخلى والدعم والزيادة المستمرة والسريعة فى أعداد موظفى الدولة مع الالتزام بترقياتهم الدورية .. وقد تمكنت الحكومة من زيادة الايرادات العامة من نحو ٣٠٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٤٠٪ من هذا الناتج فى أوائل الثمانينات إلا أن هذه الزيادة لم تجابه إلا جزء محدود من مشكلة العجز فى الميزانية العامة . ولقد كانت مشكلة الدعم تمثل بالنسبة للحكومة مايشبه الكابوس الثقيل .. فقد اعتادت العائلات ذات الدخل المنخفض (الفقيرة ، والتى قدرت فى أحد تقارير البنك الدولى بنحو ٦ ملايين عائلة) (١) الحصول على معظم السلع الضرورية : الخبز والسكر

---

(١) وذلك بمتوسط دخل يتراوح بين ٤٠-٤٢ دولار للعائل شهرياً . انظر World Bank;, Country Brief , 1992, p. 433 .

والشاى وزيت الطعام ووقود الطهى (الجاز السائل أو الغاز) بأسعار مدعمة من الدولة. وكذلك اعتاد « الجميع » الحصول على مواصلات رخيصة وتعليم بالمجان من الألف إلى الياء للأبناء ورعاية صحية مجانية فى المستشفيات العامة ، بالإضافة إلى ضمان وظائف للأبناء بمجرد أن يتموا تعليمهم وضمان الترقى وزيادة الراتب دورياً حتى وإن لم يزد الناتج ... الخ . . وقد زادت أعباء هذه النفقات العامة مع النمو السكانى سنة بعد أخرى فكيف يمكن تقليص هذه النفقات أو وقف نموها ؟؟ لقد أسرفت الدولة فى الوعود الخلابة لعامة الناس منذ الستينات ، برعايتهم الاجتماعية وضمان حد أدنى لمستويات معيشتهم وضمان التوظف الكامل .. وفى ظل العجز المستمر عن تحقيق معدلات تنمية مناسبة فى الثمانينات وزيادة أعباء المديونية الخارجية أصبحت المعادلة صعبة بل تكاد تكون مستحيلة الحل مالم يحدث تراجع سياسى منظم عن الوعود الخلابة التى قطعت فى زمن سابق .

وتطورت الأسعار تطوراً خطيراً فى النصف الثانى من السبعينات وبعد ذلك بشكل أكثر حدة فى الثمانينات . وقد كانت مصر تضرب مثلاً فى كتب التنمية الاقتصادية على المستوى العالمى فى الستينات بأنها دولة نامية تتمتع باستقرار أسعارها بالرغم من زيادة انفاقها الاستثمارى وانفاقها العام ، ولكن استقرار أسعار الستينات كان فى جزء منه مصطنعاً بسبب الرقابة الحكومية المتشددة على الأسعار حتى فى أوقات اختناقات العرض التى ترتبت على نقص الناتج من بعض السلع مابين الحين والآخر . أما الجزء الآخر من الاستقرار فلاشك أنه كان مرتبطاً بالوضع الاقتصادى العام للدولة المتميز نسبياً (بالمقارنة بالحقبات التالية فى السبعينات والثمانينات) والذى لم يكن قد شهد بعد آثار السياسات الاقتصادية الخاطئة والاختلالات الهيكلية التى وضعت بذورها حينذاك .

والجدول (٨ ـ ١) يبين تطورات الأسعار على مدى واحد وعشرين عاماً من ١٩٧١ إلى ١٩٩١ ..

جدول (٨ ـ ١)

تطورات الأسعار فى الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٩١

أرقام قياسية للأسعار المحلية فى مصر (١٩٨٧ = ١٠٠)

السنوات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
رقم شامل للناتج المحلى الاجمالى (GDP)	٢١٫٩	٢٢٫٣	٢٣٫٨	٢٦٫٢	٢٨٫٦	٣١٫٩	٣٥٫٠	٣٨٫٢	٤٥٫٩	٥٣٫٨
الزراعة	١٥٫٠	١٥٫٩	١٧٫٦	٢١٫١	٢٢٫٨	٢٦٫٧	٣٢٫١	٣٤٫١	٣٦٫٣	٣٩٫٨
الصناعة	١٩٫٩	٢٠٫١	٢١٫٧	٢٧٫٨	٣٠٫٩	٣١٫٩	٣٣٫٣	٣٦٫٢	٥٥٫٨	٦٥٫٣
أسعار المستهلك	١٤٫٧	١٥٫٠	١٥٫٨	١٧٫٤	١٩٫١	٢١٫١	٢٣٫٧	٢٦٫٤	٢٩٫٠	٣٥٫٠

السنوات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
رقم شامل للناتج المحلى الاجمالى (GDP)	٥٤٫٣	٥٨٫٩	٣٦٫٦	٧٠٫٧	٧٧٫١	٨٦٫٩	١٠٠٫٠	١١٦٫٠	١٣٥٫٤	١٥٨٫٩	١٩٤٫٣
الزراعة	٤٥٫٣	٥١٫٤	٥٨٫٠	٦٩٫٤	٧٧٫١	٨٩٫٠	١٠٠٫٠	١١٣٫٥	١٢٥٫٦	١٤٥٫٠	١٧٦٫٧
الصناعة	٦٧٫٩	٦٩٫٣	٦٩٫٣	٧٣٫٠	٧٧٫٠	٨٠٫٦	١٠٠٫٠	١٢١٫٣	١٤١٫٩	١٦١٫٤	١٩٩٫٦
أسعار المستهلك	٣٨٫٦	٤٤٫٣	٥١٫٤	٦٠٫٢	٦٧٫٤	٨٣٫٥	١٠٠٫٠	١١٧٫٧	١٤٢٫٧	١٦٦٫٦	١٩٩٫٦

مصدر البيانات : World Bank, World Tables, 1993

ويلاحظ أن الرقم القياسى الشامل لأسعار الناتج المحلى ارتفع بنسبة ٤٥٫٧٪ فيما بين ١٩٧١ و١٩٧٦ وبنسبة ١٤٥٫٧٪ فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ . ويلاحظ أن معظم الزيادة فى الأسعار حدثت بسبب السلع الصناعية ثم الزراعية حيث ارتفعت هذه بنسب ٢٢٨٪ ، ١٦٥٪ على الترتيب فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ . أما أسعار المستهلك فقد ارتفعت بنسبة ١٣٨٪ الأمر الذى يرجع إلى محاولة الحكومة الحفاظ على استقرارها نسبياً .. ولكن الارتفاع على أى حال من الأحوال كان كبيراً .

أما فى الثمانينات فقد استمرت الأسعار فى موجتها التضخمية وبمعدلات مرتفعة ولكن أقل نسبياً مما حدث فى السبعينات بالنسبة للسلع الزراعية والصناعية ، وأكبر بكثير جداً مما حدث فى السبعينات بالنسبة لسلع المستهلك . فارتفعت أسعار السلع الزراعية والصناعية بنسبة ٢٢٠٪ و١٣٧٫٧٪ على الترتيب فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠، بينما ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٢٣١٫٦٪ فيما بين العامين المذكورين .. وحدثت معظم الزيادات الهائلة فى النصف الثانى من الثمانينات .. وكان لارتفاع الرقم القياسى لأسعار المستهلك بالصورة الهائلة التى حدثت أثر كبير ومباشر فى خفض مستويات المعيشة الحقيقية وزيادة شعور الفقراء بالفاقة . وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى أسعار المستهلك إلى تخلى الحكومة التدريجى عن دعم السلع الاستهلاكية الضرورية.

أما البطالة فقد ارتفعت معدلاتها . ولانتكلم هنا عن البطالة المقنعة أو العمالة الزائدة فى بعض القطاعات بإنتاجية حقيقية منخفضة جداً (ربما تقترب من الصفر)، وإنما نتكلم عن البطالة المفتوحة Open un-employment والتى تضاعفت فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ثم زادت مرة أخرى مع الانكماش التدريجى الذى حل بالنشاط الاقتصادى. وقد قدر عدد المتعطلين فى ١٩٨٦ بنحو ١٫٦ مليون شخص أو مايساوى ١٢٪ من قوة العمل الكلية . ثم ارتفعت هذه النسبة ١٫٩ مليون شخص أو ١٤٪ من قوة العمل الكلية فى ١٩٩١. وقد لوحظ أن نحو ٧٥٪ من المتعطلين كانوا ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة ، وأن ٩٠٪ منهم ممن يحملون مؤهلات تعليمية

متوسطة (٦٥٪) أو مؤهلات عالية (٢٥٪) . كما لوحظ أنه بخلاف بطالة المتعلمين أصحاب الشهادات فإن بقية المتعطلين عبارة عن عمال (غالباً من الذكور) غير مهرة وغير متعلمين غالباً مما يدل على أنه لم تكن هناك مشكلة بطالة بالنسبة للعمال ذوى الخبرة أو المهارة .. أما عن أهم أسباب بطالة المتعلمين فى الثمانينات فيتمثل أولاً فى السياسة الحكومية الجديدة التى تراجعت تدريجياً عن الالتزام بتدبير وظيفة لكل حاصل على مؤهل علمى . فهبطت التعيينات الجديدة للخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة من ١١٠٫٠٠٠ سنوياً فى ١٩٨٥ إلى ٣٠٫٠٠٠ سنوياً فى ١٩٩١ . ثانياً أن بعض القطاعات الخدمية الهامة التى كانت فى حالة توسع فى النصف الثانى من الثمانينات وعلى رأسها قناة السويس والسياحة اتبعت سياسات توظف متحفظة . ثالثاً أن القطاع الخاص الذى كان يتلقى تشجيعاً متزايداً من الدولة والذى كانت استثماراته تنمو بنسبة أكبر من الاستثمارات العامة ظل محوطاً بعديد من المشكلات التى عرقلت نمو نشاطه الانتاجى بصفة عامة وحدت من مقدرته على امتصاص نسبة متزايدة من قوة العمل . وقد تناولنا هذه المشكلات فيما قبل . ولكننا فى مجال الحديث عن البطالة لابد أن نذكر أن أهم المشكلات التى أعاقت نمو قوة العمل لدى القطاع الخاص تمثل فى تشريعات العمل التى لاتستطيع أن تحمى أصحاب المشروعات الخاصة من العامل المهمل أو المستهتر أو العامل غير الكفؤ .. وقد تسببت هذه المشكلة فى حد ذاتها فى ضعف مرونة التوظيف لدى القطاع الخاص بكافة المقاييس . رابعاً لوحظ أن الكفاءات أو المؤهلات المتاحة لدى النسبة الكبرى ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة من المتعلمين تعليماً عالياً أو متوسطاً لاتتناسب مع الاحتياجات الفعلية أو الواقعية فى سوق العمل .. وهذه هى مشكلة الفجوة بين برامج التعليم وواقع النشاط الاقتصادى فى مصر .

وفى اطار التراجع عن الدعم الرسمى للسلع الضرورية ، وارتفاع المستوى العام

للأسعار بصفة مضطردة وزيادة معدلات البطالة كان من الطبيعى أن تنخفض مستويات المعيشة الحقيقى لدى فئة عريضة من المجتمع . هذه الفئة لاتتكون فقط ممن يحصلون على المستويات الدنيا من الدخل وانما أيضاً من غالبية موظفى الدولة ونسبة كبيرة من موظفى القطاع العام ، بالإضافة إلى المتقاعدين والمسنين والأرامل اللائى لاعمل لهن وأطفالهن والعاجزين عن العمل .. أما أصحاب المستويات الدنيا من الدخل فيتألفون من العمال الأجراء الذين يفتقرون إلى مهارة معينة سواء فى النشاط الزراعى أو الصناعى أو غيرها .. وهناك أعداد كبيرة من الرجال والنساء تعمل فى أنشطة هامشية فى قطاع الخدمات سواء فى الحكومة أو خارجها .. وربما لم يحصل الواحد منهم فى المتوسط على أكثر من ٧٥ – ٨٥ جنيها مصرياً شهرياً فى أواخر الثمانينات بينما يعول عدداً من الأفراد . ولقد ذكر فى أحد التقارير الدولية الصادرة فى مطلع التسعينات أن نحو ٢٠– ٢٥٪ من السكان فى مصر يعيشون على دخل لايتجاوز ٣٥ دولار شهرياً (نحو مائة جنيه وخمسة بسعر صرف ١٩٩١) وأن هذا هو تعريف « الفقر » فى مصر (١) . أما الفقراء المدقعون Ultra Poor فيكونون نحو ٦ – ٧ مليون نسمة أو نحو ١١٪ – ١٣٪ من السكان وهم يعتمدون غالباً على الاعانات الرسمية من الحكومة والتى لاتكفى احتياجاتهم المعيشية الأساسية كما ذكر نفس التقرير أن عوامل « النحر » التى عملت فى الدخول الحقيقية بسبب التضخم فى الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩١ دفعت العديد من العائلات إلى خط الفقر ، أو قريباً جداً منه . وذكر أن معظم أرباب هذه العائلات مستخدمون لدى القطاع العام . وهؤلاء هم صغار العاملين الذين ربما كانوا يحصلون على دخول تتراوح بين ٤٢–٤٥ دولار شهرياً (٢) .

أما عن كبار موظفى الحكومة والقطاع العام فقد كانوا ينتمون فعلاً إلى طبقة

---

(١) انظر World Bank, Country Brief 1992, p 433.

(٢) نفس التقرير السابق – نفس الصفحة .

مميزة اجتماعياً ومتوسطة الحال اقتصادياً حتى ١٩٧٣ . ثم بدأت الأمور تتغير سريعاً بالنسبة لهم من الناحية الاقتصادية حيث كانت دخولهم لاتزيد اطلاقاً بمعدلات متناسبة مع الارتفاع المتتالى فى المستوى العام للأسعار .. وربما أن مثالاً عددياً تقريباً يشرح الحالة المذكورة .. فقد كان السيد فلان يحصل على خمسين جنيهاً مصرياً شهرياً فى مطلع عام ١٩٧٣ وهو عائل لزوجة لاتعمل وثلاثة أبناء . ومرتبه هذا كان يكفل له حياة معيشية متوسطة بل وكريمة من ناحية الغذاء والملبس والسكن والتعليم.. إنه الآن فى مطلع ١٩٩٠ يحصل على أربعمائة جنيه مصرى وهو يعتبر بهذا من كبار موظفى الدولة . لقد ارتفع مرتبه بنسبة ٧٠٠٪ بين ١٩٧٣ و ١٩٩٠ ولكن نفقات المعيشة (تبعاً للرقم القياسي لأسعار المستهلك) ارتفعت فى نفس الفترة بنحو ٩٥٥٪ (انظر الجدول (٨ ـ ١) وقد أصبح ابناءه يتعلمون فى الجامعة وزادت مصروفاتهم .. انه الآن « أفقر » مما كان عليه منذ سبعة عشر عاماً رغم أنه ترقى وظيفياً وتضاعف راتبه عدة مرات .

وهناك فئة أخرى لاتذكرها عادة التقارير بالرغم من أن أحوالها المعيشية تدهورت بصفة مستمرة منذ أواخر السبعينات وهذه تضم ملاك العقارات السكنية والأراضى الزراعية المؤجرة . فهؤلاء الملاك قد خضعوا للقوانين التى حددت العلاقة بينهم وبين المستأجرين لعقاراتهم أو أراضيهم .. وقد ظلت أجرة الوحدات السكنية ثابتة منذ منتصف الستينات .. ولم يشعر الملاك بحدة المشكلة الا بعد ١٩٧٥ حينما بدأت الأسعار فى الارتفاع بصفة متتالية بينما أن ايراداتهم من الاجارة ثابتة لاتتغير .. وتدهورت الدخول الحقيقية بشكل هائل بالنسبة لهذه الفئة . ونفس هذا الوضع تقريباً حدث بالنسبة لملاك الأراضى الزراعية الذين قاموا بايجار أراضيهم للغير وتحددت اجارة الفدان الواحد لهم بسبعة أمثال الضريبة وظلت هذه الضريبة ثابتة فظلت أيضاً الاجارة ثابتة بالرغم من استمرار الأسعار فى الارتفاع . ولم يتغير هذا الوضع الا فى أواخر الثمانينات وبشكل فى غاية البطء لم يغير من الأحوال إلا هامشياً .. ويمكن تمييز بعض حالات صغار الملاك الذين أصبحوا فقراء مدقعين فى ظل هذه الظروف

بسبب اعتمادهم أساساً فى معيشتهم على الايجارات المستمدة من ملكياتهم .

ويلاحظ أن مشكلات ملاك العقارات السكنية والأراضى المؤجرة لم تقتصر عليهم وعلى أحوالهم المعيشية وانما انعكست على بقية المجتمع وكان لها اثار مضاعفة. فلقد ترتب على الايجارات المنخفضة للأراضى الزراعية اساءة استخدام لها وبالتالى اخفاق فى تحقيق أقصى ناتج زراعى منها . مما كان له أثره على التنمية الزراعية ومستويات المعيشة للجميع فيما بعد .

أما الايجارات المنخفضة الثابتة للعقارات السكنية فقد أدت إلى نمو عرض الوحدات السكنية المخصصة للايجار نمواً بطيئاً للغاية لايتناسب مع زيادة الطلب على الإسكان ، خاصة فى المدن . فظهر فائض طلب متزايد فى مجال الشقق المخصصة للايجار . وفى أواخر السبعينات أصبحت هناك أسواق سوداء غير عادية فى نشاط الإسكان بالإيجار رفعت الايجارات الفعلية أحياناً إلى حدود خرافية عن طريق ترتيبات « خلو الرجل » (١) للشقق السكنية التى سبق استخدامها و « مقدمات الايجار » (المفقودة) للشقق السكنية الجديدة . وظلت الأزمة تتزايد فى الثمانينات واشتدت حدتها على أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة من الشباب الذى يبحث عن سكن فى مقتبل حياته . ولم تتوانى الحكومة فى تضييق الخناق على من يتعاملون فى نشاط الإسكان بترتيبات « خلو الرجل » أو « المقدمات » ولكن هذه السياسة لم تحل المشكلة القائمة بل زادتها حدة حيث احجم القطاع الخاص تقريباً بالكلية عن بناء مساكن جديدة للايجار واقتصر الأمر على البناء لأجل التمليك ..

وهكذا وصلت المشكلة إلى أقصاها حيث كانت أسعار شقق التمليك محلقة فى الارتفاع بالمقارنة بمتوسط الدخل للفرد فى المجتمع .. وأصبح بند الاسكان المرتفع

---

(١) مقابل تنازل المستأجر للشقة عنها لمستأجر جديد .

التكلفة، أو قل « الباهظ التكلفة » (والذى لم تعبر عنه أبداً الأرقام الرسمية للأسعار)، أحد أسباب انخفاض المستوى المعيشى الحقيقى لمعظم أفراد المجتمع المصرى . ولقد كان من الممكن أن تسهم الحكومة فى حل المشكلة ببناء مساكن للايجار لتعويض النقص فى نشاط القطاع الخاص .. وقد تم هذا ولكن بمعدلات لم تكن تكفى اطلاقاً لمواجهة المشكلة (١) . وللأسف فإن النسبة الكبرى من نشاط الحكومة فى مجال بناء المساكن تم خلال الثمانينات على الشواطىء الشمالية الغربية لأغراض السياحة المحلية الصيفية . ولقد اعتبر البعض أن المدن السياحية الجديدة على الشاطىء الشمالى غرب الاسكندرية ، ابتداء من زهراء العجمى ثم مراقيا ثم ماربيلا ومارينا العلمين تعد انجازاً رائعاً لوزارة التعمير مع أنها فى الواقع تمثل انحرافاً خطيراً عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية . فهذه المدن لم تواجه المشكلة الحقيقية للمجتمع المتمثلة فى أزمة الاسكان الحادة داخل المدن الكبرى: القاهرة والاسكندرية وغيرهما . وبالإضافة فإنها لاتستخدم إلا فى شهر أو شهرين فقط من فصل الصيف وتظل معطلة بقية العام .. فما هى تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع فى هذه الحالة ؟ إنها تكلفة باهظة بجميع المقاييس .

---

(١) ورد فى تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولى عن الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٧ الصادر فى ٢ فبراير ١٩٨٦ ، أن هذه الخطة استهدفت انشاء ٨٠٠ ألف وحدة سكنية بمتوسط سنوى قدره ١٦٠ ألف وحدة .. ولما كان القطاع الخاص عازفاً عن بناء المساكن لمحدودى ومتوسطى الدخل فكان الأمر يستلزم أن تخصص هذه الوحدات للاسكان الاقتصادى . ومع ذلك يقر التقرير المذكور « زيادة نسبة التنفيذ بالنسبة للاسكان فوق المتوسط والفاخر وارتفاع الأهمية النسبية عما هو مستهدف لها بالخطة ، حيث بلغ ٤٢٫٥٪ من الاجمالى ، الأمر الذى تطلب صدور قرارات ادارية بوقف اصدار تراخيص لهذا المستوى من الاسكان .. » التقرير المذكور ص ٢٠ .. وثمة سؤال آخر وهل كانت ١٦٠ ألف وحدة سكنية فى السنة تكفى حتى بفرض تخصيصها جميعاً للاسكان الاقتصادى إذا علمنا أن نحو ٤٠٠ ألف وحدة سكنية فى السنة كانت مطلوبة بسبب الزيادة السكانية ..

وتبقى فى النهاية مشكلة عدالة توزيع الدخل فى المجتمع . والعدالة فى التوزيع ليست مطلوبة فقط على أسس دينية وانسانية واجتماعية وانما أيضاً على أسس اقتصادية . فالشعور الذى يصيب بعض فئات المجتمع بأنها أصبحت أكثر فقراً لأسباب خارجة عنها أو أنها لاتنال حقها فى الناتج القومى يضعف حافزها على المشاركة الايجابية فى الجهود الانمائية المتواصلة .. بل يضعف شعورها بالانتماء إلى الوطن ويحفزها على الهجرة (١) .

لقد أدت مشكلات الفقر المتزايدة لدى فئة عريضة من السكان فى الثمانينات إلى الإنحراف عن النمط العدل لتوزيع الدخل .. ولقد كان للتضخم دور أساسى فى تزايد هذه المشكلات .. ومن جهة أخرى ساعد التضخم فئات أخرى أقل عدداً وتمثل نسبة صغيرة من السكان على تحقيق زيادات كبيرة فى دخولها الحقيقية . لقد تمكن بعض المزارعين من تحقيق ارتفاع فى دخولهم الحقيقية من خلال اقدامهم على انشاء مشروعات للانتاج الحيوانى أو الداجنى أو من خلال قيامهم بانتاج محاصيل غير تقليدية وغيرها خاضعة للسياسات الزراعية والسعرية للدولة .. كذلك نجح بعض أصحاب المشروعات الصناعية الخاصة فى تنمية أعمالهم بمعدلات مرتفعة نسبياً ،

---

(١) لاحظ العديد ممن تناولوا الموضوع أن « هجرة العقول » من معظم الدول النامية إلى العالم المتقدم ارتبطت أساساً بشعور الفئات المهاجرة أنها لاتستطيع أن تنال حظها العادل من الدخل بالإضافة إلى أنها لاتلقى تقديراً كافياً من المجتمع . وحيث لوحظ أن التضخم يلعب دوراً هائلاً فى عملية اعادة توزيع الدخل فقد وجد أنه يتسبب فى ابتعاد أصحاب الخبرات والمؤهلات العلمية العالية عن الوظائف العامة للدولة أو الوظائف التى تتطلب شعوراً خاصاً بالمسئولية مثل التعليم أو الخدمة فى المستشفيات العامة أو القضاء وذلك لتدهور الدخول الحقيقية لهذه الوظائف، بينما أن أعمالاً أخرى يسيرة تجلب دخولاً حقيقية متزايدة . وهذا كله مما يؤثر على « اتزان المجتمع » وتنميته الاقتصادية والاجتماعية .

راجع أيضاً : عبدالرحمن يسرى أحمد ، التحليل الاقتصادى ، ١٩٨٨ قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، ص ١٤٠ - ١٤٤ .

مثال أصحاب مشروعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية ، فحققوا دخولاً «حقيقية» متزايدة . أما الفئة التى تمكنت فعلاً من زيادة نصيبها من الدخل القومى خلال التضخم المستمر والظروف الصعبة التى مر بها المجتمع فتمثلت فى أصحاب الأنشطة الخدمية الخاصة ، والتى تضم سماسرة العقارات والأراضى ، وكبار التجار خاصة العاملين منها فى أنشطة التصدير والاستيراد ، والحرفيين أمثال من يعملون فى اصلاح السيارات وأعمال السمكرة والدهانات وصيانة الأدوات الكهربائية فى المنازل ومن يمارسون أعمال المعمار والبناء ، والمهنيين أمثال الأطباء أصحاب العيادات الخاصة والمدرسين الخصوصيين والمحامين ... الخ بالإضافة إلى من يمتهنون أعمال اللهو مثل الغناء والرقص .. وكل هؤلاء حققوا زيادات متتالية وغير عادية فى دخولهم الحقيقية بسبب مقدرتهم على تحديد أسعار خدماتهم بمرونة بما يتناسب مع أحوال النشاط الاقتصادى وتمكنوا من رفع هذه الأسعار دائماً بمعدلات تفوق معدلات التضخم (ربما بكثير) وبسبب أن معظم نشاطهم يتم من خلال القطاع غير الرسمى فلايصل رجال الضرائب اليهم أبداً وحتى إذا توصلوا إليهم لايستطيعون اثبات حقيقة نشاطهم.

ثانيا - برنامج الاصلاح الاقتصادى :

اتضحت الضرورة الماسة للاصلاح الاقتصادى فى مصر فى اطار المشكلات العديدة التى تراكمت وتفاقمت خلال الثمانينات ، وهذا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمى فى ربيع ١٩٩٠ .. ولم يكن قيام الدولة بهذا البرنامج منفصلاً عن توجيه وتشجيع صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى WB وبعض الدول الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ويطلق على البرنامج الاصلاحى الذى تعهدت الحكومة المصرية القيام به « برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى » (١)

" Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) "

(١) البيانات التالية عن البرنامج الاصلاحى (ERSAP) من :
World Bank, Country Brief (Egypt), 1992 .

وهدفه الأساسى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشى للأفراد . ويرتكز البرنامج على ثلاث قواعد : ١ - تحقيق الاستقرار لأجل استعادة التوازن الكلى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولى من خلال ماسمى ترتيبات المساندة أو استعدادات الأسعاف Stand-by Arrangement؛ ٢ - التعديل الهيكلى لتحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الانتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحول لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمى بقرض التعديل الهيكلى (مايساوى ٣٠٠ مليون دولار) ؛ ٣ - تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار المعاكسة للأصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة « صندوق اجتماعى للتنمية Social Fund for Devel-opment" والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخرى مانحة للمساعدات .

واستهدفت المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح والتعديل الهيكلى مايلى :

(أ) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانية واستعادة الملاءة المالية Credit worthiness للدولة ،. (ب) تقوية الثقة بالبنوك ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها Banks' solvency والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل رفع مستوى أدائها ، (جـ) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام واصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة ، (د) تحرير معظم الأسعار فى قطاعى الصناعة والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلات والطاقة تدريجياً بما يتناسب مع التكلفة الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدولية ، (هـ) التخلص من أى قيود غير جمركية (خلاف التعريفة) على الواردات والصادرات والعمل على خفض التعريفة على الواردات ، (و) تشجيع القطاع الخاص على النمو من خلال الغاء أنواع الرقابة على الاستثمار والانتاج وانهاء الاحتكارات الحكومية وكذلك أوضاع

التحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة فى مشترياتها لمستلزمات انتاجها من القطاع العام ، (ز) تقليل الآثار المعاكسة للاصلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق صندوق التنمية الاجتماعى .

إن تقدير مدى كفاية البرنامج الاصلاحى لحل المشاكل الاقتصادية وتحقيق الأهداف الانمائية على الساحة المصرية لايتأتى إلا من خلال عملية تقويم Evalua-tion شاملة لهذا البرنامج . وتقويم أى برنامج يمكن أ ن يتم على أسس مختلفة ، أبسطها هى الحكم عليه بما أنجزه أو مايستطيع أن ينجزه مما تعهد به من أهداف . وبخلاف ذلك فمن الممكن تقويم البرنامج من خلال اختبار الأهداف التى يعلنها ، فهل هى كافية لتحقيق الهدف النهائى للاقتصاد القومى ؟ هل هى متناسقة أم بينها تعارضات ؟ هل هى « عامة » أم « محددة » ؟ هل تم ترتيبها فى أولويات ، أم تركت للظروف الواقعية لتحدد أولوياتها ربما بصورة عشوائية ؟ هل ثمة أهداف « بديلة » أفضل منها بالنسبة لامكانيات التنفيذ أو بالنسبة للنتائج المتوقعة ؟ هل وضعت الأهداف أو أساليب تنفيذها من خلال رؤية متبصرة للعوامل السياسية والاجتماعية والعقائدية التى تشكل الاطار العام للنظام الاقتصادى للمجتمع ؟ ، ثم هل الأساليب التى يعتمد عليها لتحقيق أهداف البرنامج هى الأقل تكلفة للمجتمع Minimum Social Cost ، وهل أخذ فى الحسبان معالجة الارتدادات العكسية وتفادى الصدمات التى تحدث خلال عملية تحقيق الأهداف ؟ كل هذه التساؤلات فى غاية الأهمية عند محاولة التقويم العلمى والموضوعى للبرنامج ..

ونحن لانتطرق إلى إجابات عن هذه الأسئلة التى طرحناها . فمثل هذه الإجابات تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلاً من هذه التى بين أيدينا ، كما تحتاج إلى بيانات دقيقة ومتكاملة عن المحددات الاقتصادية الرئيسية للنشاط الاقتصادى عبر فترة من الزمن جزء منها لم ينقضى بعد .

الفصل التاسع
الإصلاح الإقتصادى فى مصر
الجانب المؤسسى والهيكلى
« التحول من القطاع العام إلى الخاص »

تعرض الفصل السابق (الثامن) لضرورة الإصلاح والبرنامج الرسمى له فى مواجهة أربع مشكلات رئيسية عاجلة وهى المعدلات المرتفعة للتضخم وعجز الموازنة العامة وعجز الميزان الجارى ووضع المديونية الخارجية . وفى الفصل الحالى نتعرض للجانب المؤسسى والهيكلى فى البرنامج الإصلاحى وهو المتعلق بعملية التحول من القطاع العام إلى الخاص ، والتى يطلق عليها الخصخصة Privatization.

وفى الستينات كان مجرد انتقاد بعض أخطاء القطاع العام أمراً مرفوضاً تماماً . وفى أواخر السبعينات برزت الانتقادات تجاه القطاع العام ولكن المساس بوضعه المؤسسى فى الدولة كان مرفوضاً . وفى الثمانينات تصاعدت الانتقادات تجاه القطاع العام وبرزت ارادة التغيير . وفى مطلع التسعينات تبنى برنامج الإصلاح فى مصر هدف التغيير (١) .

أولاً - الخصخصة : الإطار والاستراتيجية

يمكن اختصاراً القول بأن هدف اصلاح القطاع العام وتشجيع التحول إلى القطاع الخاص استند على ثلاثة أسباب رئيسية :

---

(١) اعترض الكثير على الكلمة من الناحية اللغوية ويقول أهل المغرب العربى الخوصصة ويقول آخرون التخصيص والتخصيصية . واقترح دكتور أبوبكر متولى أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان كلمة « استخصاص » .. وعلى أية حال فإننى فى هذا المؤلف أستخدم الكلمة الشائعة التى أصبح متفق عليها الأن عرفاً فى مصر بالرغم من عدم دقتها أو سلامتها لغوياً .

١ - انخفاض كفاءة معظم الوحدات العاملة فى القطاع العام وعدم قدرة الحكومة على الاستمرار فى دعمها ماليا خاصة بعد أن بلغ عجز الموازنة العامة نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٠.

٢ - تغير النظرة إلى القطاع العام وضرورته داخل الاقتصاد القومى بعد تجربة طويلة غير ناجحة .. فإن لم يكن قادراً على تحسين كفاءته وتمويل نشاطه واستثماراته ذاتيا يجب أن يُصفى أو يحول إلى القطاع الخاص .

٣ - الاتجاه إلى الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وآليات السوق لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل داخل الاقتصاد القومى ، وذلك فى اطار مناخ دولى مماثل يشجع ويدفع هذا الاتجاه (١) .

وتضمن برنامج الإصلاح الإقتصادى ضرورة اخضاع شركات القطاع العام فى نشاطها لنفس القواعد الحاكمة لنشاط المشروعات الخاصة . ومعنى هذا أنها لم تعد قادرة على الاستمرار فى الحصول على دعم مالى من الحكومة ولن تحصل على التمويل اللازم لها إلا على أساس قاعدة الملاءة المالية Credit Worthiness تماماً كالمشروعات الخاصة. وقد أطلق على هذا الوضع الجديد مصطلح « خصخصة الإدارة » حيث أن الملكية قد بقيت عامة بينما تساوت الإدارة فى الحقوق والمسئوليات مع المشروع الخاص . وبهذا أصبحت ادارة الشركة العامة تمتلك السلطة الكاملة لتسيير كافة النواحى المالية والتجارية وسلطة التصرف فى بعض الأصول أو تغيير

---

(١) يلاحظ أن هدف اصلاح القطاع العام والتحول إلى الخاص لم يكن أمراً تنفرد به مصر . لقد أصبح هدفاً دائماً على المستوى الدولى فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك فى اطار التطورات التى صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتى والكتلة الاشتراكية فى شرق أوربا ، والتجربة الرائدة الناجحة للخصخصة التى أنجزتها بريطانيا فى عهد مسز تاتشر وماتلاها من تجارب فى نفس المجال ، وحاجة معظم البلدان النامية إلى اصلاح اقتصادياتها ودفع عجلة التنمية بها بعد أن فشل القطاع العام فى هذه المهمة .

هيكلها حتى تتمكن من تحقيق أقصى عوائد ممكنة من نشاطها الجارى .

من جانب آخر تقرر العمل على تصفية الشركات العامة المتعسرة التى يثبت أنها غير قادرة على الاستمرار ، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهماً أو مشترياً للشركة العامة الناجحة . وهذا مايسمى « بخصخصة الملكية » حيث يعنى انتهاء وضع الملكية العامة جزئياً أو كلياً .

وفى اطار التطورات المذكورة تم استبدال مصطلح « القطاع العام » إلى « قطاع الأعمال العام » وتم تعيين وزير لهذا القطاع (١) ليشرف على تنفيذ برنامجه الإصلاحى وادارة عملية التحول إلى القطاع الخاص .

وبلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ٣٩٩ شركة فى يونيو ١٩٩١ ، ورأسمالها ٩٫٣ مليار جنيه مصرى واحتياطياتها ٧٫٥ مليار جنيه مصرى ، أما اجمالى أصول هذه الشركات فقد بلغ ١٤٨٫٦ مليار جنيه مصرى (٢) . وهذه الأرقام يجب أن تعامل بحذر حيث اشتقت من بيانات الشركات التى تعرضت على مدى سنوات طوال لسياسات تسعير رسمية لاتعبر عن الأسعار الاقتصادية Economic Prices ، وكانت فى ظل أوضاعها المتردية تخرج بميزانيات ختامية لاتعبر عن حقيقة هذه الأوضاع ، ومع ذلك تعتمد رسمياً .

وتشير البيانات الرسمية أيضاً أن قطاع الأعمال العام ساهم بنحو ٤٠٪ من

---

(١) القانون المنظم لهذه التطورات هو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى شأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ تاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ ، وقد قام بمنصب وزير قطاع الأعمال فى البداية د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بمساعدة مكتب فنى تم تكوينه فى اطار البرنامج . ثم تولى المنصب فيما بعد د . عاطف عبيد .

(٢) مركز معلومات القطاع العام - رئاسة مجلس الوزراء ، القطاع العام فى عشر سنوات ١٩٩١ .

الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٢/٩١ وأن التوظف فى هذا القطاع بلغ أكثر من مليون وثلاثمائة ألف عامل بنسبة ١٠٪ من حجم قوة العمل الموظفة على المستوى القومى (١) .

وفى يناير ١٩٩٣ أعلنت الحكومة عن البرنامج الذى أعدته ، وقطعت مرحلة منه ، لاصلاح قطاع الأعمال العام والتحول إلى القطاع الخاص . ويغطى هذا البرنامج فترة خمس سنوات تتمشى مع سنوات الخطة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ . وقد اتضح بعد اعلان هذا البرنامج أن الاتجاه قد تحدد إلى خصخصة الملكية بشكل قاطع . فالشركات العامة إما ناجحة يمكن أن يقبل القطاع الخاص على شرائها فتطرح للبيع ، وإما أنها تحتاج إلى اعادة هيكلة لاصلاح أوضاعها وتحسين كفاءتها فتمهل إلى أن يتحقق لها هذا ثم تطرح للبيع أيضاً . فإذا لم يتحقق النجاح عن طريق استراتيجية اعادة الهيكلة وتعسرت الشركة وثبت أنها غير قادرة على الاستمرار إلا بمزيد من الخسائر فإنها تصفى .

وتقرر من خلال البرنامج أن يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة لخمس وعشرين شركة على الأقل ، مع امكانية تعديل هذا العدد تبعاً للسوق وقدرته الاستيعابية . وقد حدد البرنامج بالفعل ٨٥ شركة مرشحة للبيع على مدى ثلاث سنوات امتدت من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٤/٩٣ . وتركزت النسبة الكبرى من الشركات المرشحة للبيع فى قطاع الصناعة (٤٦ شركة) ثم فى قطاع السياحة (١٤ شركة) وقد وضع البرنامج عدة معايير يسترشد بها عند ترشيح أى شركة عامة للبيع وهى أن تكون ذات جدوى اقتصادية وتتمتع باتزان هيكلها التمويلى وأن لاتكون متمتعة بأى مزايا حكومية خاصة ، مع اعطاء أولوية فى البيع للشركات الصغيرة والمتوسطة التى تحقق أرباحاً فى اطار تنافسى وكذلك للشركات التى تواجه مشاكل اجتماعية داخلية محدودة .

---

(١) الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ .

وبالنسبة للشركات العامة التى تخضع لاستراتيجية إعادة الهيكلة حتى يتم تحسين كفائتها ثم بيعها ، أو التأكد من أنها غير قادرة على الاستمرار فتصفى ، حدد البرناج عدة معايير لها - أى للتعرف عليها . ومن أهم هذه المعايير انخفاض عائد التشغيل أو العائد على رأس المال المستثمر ، وضخامة الخسائر المجمعة وانخفاض انتاجية العامل مع وجود عمالة زائدة وارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية وانخفاض معدل دوران المخزون .

أما عن إعادة الهيكلة فتتم من خلال ثلاث قنوات : إعادة الهيكلة المالية واعادة هيكلة العمالة وإعادة هيكلة النشاط . وأهم وسائل إعادة الهيكلة المالية إعادة جدولة الديون أو اسقاطها جزئياً أو كلياً أو تحويل المديونية إلى مساهمات فى رأسمال الشركة والعمل على تحصيل المستحقات لدى الغير وإعادة تقييم الأصول . ويسمح لها بزيادة رأسمالها فى حالات استثنائية . أما إعادة هيكلة العمالة فيقصد بها تطوير نظم الادارة ورفع كفاءة المديرين وتدريب العاملين وتنمية قدراتهم وتطوير هياكل الأجور وأنظمة الحوافز للعمال ومعالجة مشاكل العمالة الزائدة عن طريق تشجيع التقاعد المبكر أو توزيعها على شركات تابعة أخرى أو دفع تعويضات نقدية لمن يرغب فى ترك الخدمة اختيارياً . وحدد البرنامج أيضاً سبل إعادة هيكلة النشاط عن طريق استخدام تقنيات جديدة لها مبرراتها الاستراتيجية (؟) والاقتصادية ، وإعادة توزيع وسائل الانتاج للاستفادة من مزايا أسواق قريبة أو بنية أساسية ملائمة أو فرص للتكامل الصناعى ، وكذلك عن طريق بيع بعض الأصول غير الضرورية أو غير المنتجة لتوفير موارد نقدية (١) .

وقد أشار البرنامج إلى أن التكلفة الكلية لاعادة الهيكلة قد تمثل عقبة أمام تنفيذها وأوصى بانشاء صندوق للمساعدة فى هذه العملية على أن تدبر موارده عن

---

(١) المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام ، دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٣ .

طريق المنح والمساعدات الدولية بالإضافة إلى جزء من فائض عمليات بيع بعض الشركات العامة .

ثانيا - مشكلات التنفيذ :

يواجه تنفيذ برنامج اصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص مشكلات عديدة فى التنفيذ . وهذه يمكن تقسيمها حسب حالة الشركات إلى مشكلات بيع ومشكلات إعادة هيكلة ومشكلات تصفية .

(أ) مشكلات البيع :

وهذه تواجه الشركات الناجحة التي تحول إلى القطاع الخاص عن طريق البيع . ومعظم المشكلات فى الممارسات العملية تركزت أولاً حول عملية تقييم أصول هذه الشركات . فهناك أكثر من طريقة لتقييم (١) الأصول بعد حصرها وتوصيفها توصيفاً دقيقاً : القيمة التاريخية أو الدفترية للأصول والقيمة الحاضرة أو تكلفة الاحلال بالأسعار الجارية ، والقيمة المقدرة على أساس طاقة الكسب أو التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من التشغيل فى اطار البدائل الممكنة .

« وقد لوحظ .. تباين واضح فى تقييم أصول بعض الشركات حيث اختلف تقييم أصول الشركة الواحدة من مقيِّم لآخر . فقد يقيّمها مكعب استشارى أجنبى بمبلغ ٧٥ مليون جنيه بينما تقيّمها الشركة نفسها بضعف هذا المبلغ » (٢) كذلك أشار أحد التقارير إلى أنه « أثيرت اعتراضات عديدة على القيم المطروحة لأصول بعض المشروعات ، وتركزت آراء المعارضين فى أن الطريقة التى يتم بها التقييم والبيع

---

(١) الأفضل لغوياً على حد علمي أن نقول « تقويم » ولكني خشيت أن أستخدم هذه الكلمة فيختلط الأمر على الكثيرين ويظنون أمراً مختلفاً .

(٢) أ . د . أحمد سيد مصطفى التخصيصية البطيئة هي الحل - الأهرام الاقتصادى ١٩٩٣/٦/٢١ .

تتيح فرص المضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للأصول المباعة واحتمال قيام المشترين بإعادة بيع هذه الأصول فيما بعد بأسعار أعلى ... وقد ثارت هذه المشكلة على سبيل المثال بالنسبة للتقييم الذى أعدته بيوت الخبرة الأجنبية لفندقى شبرد وشيراتون القاهرة وشركة مصر للأسواق الحرة » (١) .

والبعض قد يظن أن مشكلة التقييم يمكن تجاوزها والتغلب عليها أو على الأقل أنه لاينبغى المبالغة فى حجمها لامكان الاعتماد على السوق المالية أو على تقديم العروض العامة من المتنافسين على الشراء . وهذا فى الواقع غير صحيح لأن مصر مثل بقية الدول النامية التى خاضت التجربة تواجه ظروف سوق مالية ضعيفة أو غير ناضجة وكذلك ظروف بعيدة عن المنافسة الكاملة فى مجال العروض أو العطاءات العامة مع احتمالات حدوث التواطؤ بين بعض المتقدمين للشراء وبعض المسئولين (٢). فلابد إذاً من التوصل إلى تقييم صادق لأصول الشركة العامة قبل التصرف فيها بالبيع وإن استلزم هذا جهداً ووقتاً أو مشاورة أكثر من بيت خبرة . وقد ذكر أحد تقارير البنك الدولى أن الشكوك حول قيمة الشركات العامة التى بيعت للقطاع الخاص فى التجربة الألمانية كانت فى البدء « ضخمة بدرجة جعلت من المتعين تسوية أسعار الشراء فيما بعد عن طريق التحكيم » (٣)

والمشكلة الثانية التى تلقت اهتماماً تخص الشكوك والمخاوف المترتبة على عملية

---

(١) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية مجلد ٤٦ – عدد ١ ، ١٩٩٣/٢ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) وفى الأرجنتين أدى مازعم عن وجود فساد فى بعض عمليات نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إلى تعديل فى الوزارة » البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العام ١٩٩١ ، ص ١٧٩ النسخة العربية .

(٣) معظم مشاكل الخصخصة فى ألمانيا بدأت بعد انضمام ألمانيا الشرقية (أثر سقوط النظام الاشتراكى) إلى الدولة الاتحادية.

نقل ملكية الشركات العامة إلى الأجانب . فالواقع أنه « لم تفرض حدود قصوى للتملك فى المشروعات ولم يتم تحديد جنسيات معينة حيث يتم البيع للمصريين والعرب والأجانب أياً كان موقع المشروع المباع فيما عدا سيناء والتى يقتصر بيع مشروعاتها وفنادقها على المصريين دون سواهم » (١) والأمر يبدو مثيراً للدهشة حينما يسمح للأجانب بتملك المشروعات العامة المحولة إلى القطاع الخاص مثلما يسمح للمصريين خصوصاً حينما لاتكون هناك حدود قصوى للتملك . ماذا يحدث لو وقعت عدة مشروعات كبيرة وهامة فى يد واحدة أجنبية ؟؟ ولو وقعت هذه المشروعات فى يد واحدة « وطنية » لكان فى هذا مايكفى من المتاعب حيث لايعنى سوى الاحتكار واحباط أهداف الكفاءة ورفع مستوى الرفاهة للمواطنين ..

ومسألة استثناء « سيناء » لها أهميتها ، ولكن ماهى نسبة القطاع العام التى تقع فيها ؟؟ وبالإضافة فإننا وبعد أن تخطينا المرحلة الأولى من « السلام » لم يعد هناك فى الحقيقة فرق بين « سيناء » و « القاهرة » أو « الاسكندرية » بالنسبة لاسرائيل أو لغيرها. وليس من الضرورى أن يأتى الأجنبى وقد لف صدره بعلم بلاده أو وشم نجمة على جبهته لنعرف من هو .. فهناك وسطاء ماليون عالميون وهناك فى العالم الرأسمالى الغربى شركات تشترى لتبيع لشركات أخرى بعد ذلك وشركات تتكون تحت أسماء وهمية وتخفى وراء الستار احتكارات عالمية ضخمة .. هل تريد مصر أن تقع فى أى واحدة من هذه الحفر ؟ ولاشك « أن وضع ضوابط أو معايير لقدر الملكية الأجنبية لوحدات النشاط الاقتصادى أمر مطلوب ، وهو ماتطبقه دول كثيرة لاسيما لتحجيم آثار الاحتكار » . ففى بريطانيا بالرغم من أنها دولة كبيرة ومتقدمة كان هناك حرص شديد على ألا تقع ملكية محلات هارودز بلندن فى أيدى اخوان فايد المصريين وألا تزيد حصة مكتب الاستثمار الكويتى فى شركة البترول البريطانية British Petroleum

---

(١) انظر البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية -

بعد تحويلها للقطاع الخاص عن ٩٪ . (١) .

وفي عدد من الدول النامية مثل شيلي (في تجربتها الأولى للخصخصة) والبرازيل والباكستان لم يسمح للأجانب بالتقدم لشراء المشروعات العامة المعروضة للبيع . وفي عديد من الدول النامية وضعت قيود قانونية على نسبة تملك الأجانب . ويذكر E. Berg أنه حتى في بعض الدول التي لم تضع تشريعات بشأن ملكية الأجانب تصرفت الحكومات أحياناً بطرق عملية لتستبعد هؤلاء من تملك الشركات العامة المحولة للقطاع الخاص خشية عودة السيطرة الأجنبية ، ومازالت ماثلة في الأذهان من عهد الاستعمار . ففي الكوت دى فوار سحبت الحكومة في بداية الثمانينات عرضاً يخص ملكية عامة حينما وجدت جميع المتقدمين من الأجانب (٢) .

---

(١) أ . د . أحمد سيد مصطفى ، المصدر السابق ص ٣٧ . ويذكر أن مكتب الاستثمار الكويتي قد قام بشراء ١٠٫٦ ٪ من أسهم شركة البترول البريطانية بعد تحويلها للقطاع الخاص في أكتوبر ١٩٨٧ عندما طرحت الحكومة البريطانية حصتها الباقية بهذه الشركة والبالغة ٣٢ ٪ . ورغم أن المساهمة الكويتية في شراء أسهم هذه الشركة أدت لانقاذ الأسهم المطروحة من انهيار سعرى حيث كان ذلك في أعقاب انهيار أسعار الأسهم في أسواق المال العالمية ، إلا أن لجنة مكافحة الاحتكار تحركت ضد مكتب الاستثمار الكويتي عندما زاد حصته في هذه الشركة إلى ٢١٫٢٥ ٪ في مارس ١٩٨٨ . وعارضت أطراف متعددة في بريطانيا هذه الصفقة باعتبار أن معظم الشركات التي حولتها الحكومة للقطاع الخاص ومنها شركة البترول قد باتت في أيدى ملاك أجانب . وانتهى الأمر بصدور حكم قضائي بالزام مكتب الاستثمار الكويتي بخفض حصته بهذه الشركة إلى ٩ ٪ عن طريق بيع مازاد عن ذلك من أسهمه فيها » انتهى المقتطف .

وفي توصياته حذر مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر ، المنعقد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية مايو ١٩٩٣ من بيع الممتلكات العامة للأجانب .

(٢) انظر برفسور E. Berg :

E.Berg, " Privatization : Experience and Prospects " in " Portfolio : International Economic Perspectives " R. Dunn (Editor), Volume 14, No. 4, Dept. of Econ. George Washington University, U.S .

ومهما يقال من جانب بعض الخبراء الأجانب أن أبناء البلدان النامية لديهم حساسية خاصة تجاه المشترى الأجنبى وأن هذا مما يبطىء من عملية الخصخصة ولايصل بها إلى أهدافها ، فإننا متمسكون بوجهة نظرنا التى تعتمد على منطق موضوعى سليم فى اطار ظروفنا المعاصرة الاقتصادية والسياسية .. وليست هناك فى العالم كله مخاطرة أشد من فقدان الاستقلال الاقتصادى (وبالتالى السياسى) حينما يتملك الأجانب حصة كبيرة فى الأصول الانتاجية للوطن .

أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالاشتراطات التى تفرض أو ينبغى أن تفرض على المالك الجديد من أجل الصالح العام أو من أجل تفادى مشاكل اقتصادية واجتماعية بعد نقل الملكية . وفى هذا المجال أثيرت مشاكل العاملين بالشركات العامة المباعة للقطاع الخاص وضرورة الابقاء عليهم أو بذل التعويضات المناسبة لهم على سبيل الترضية ، وقد يجد المالك الجديد مشكلة فى هذا الأمر ولكن المشكلة على المستوى القومى أصعب . فالمالك الخاص على أقصى تقدير سيواجه مشكلات عشرات أو قل مئات من العمال ولكن الحكومة ستواجه مشكلات آلاف من العمال الذين قد يتعرضون للبطالة كلما تم تحويل عدد أكبر من الشركات العامة إلى القطاع الخاص دون الزام الأخير بشرط التوظف .. والبرنامج كما ذكرنا يهيىء لنقل ملكية ٢٥ شركة عامة على الأقل سنوياً إلى القطاع الخاص ..

وحقيقة المشكلة أنه لابد أن يكون هناك التزام تجاه قضية التوظف فى اطار التشريعات القائمة والتى تحمى العمال من الفصل أو انهاء العمل الا فى أضيق نطاق. ومعروف أن القطاع العام فى مصر عام ١٩٩٢/٩١ قد احتوى على أكثر من مليون وثلاثمائة ألف عامل ، وأن البطالة فى مصر خارج القطاع العام قد وصلت إلى حدود خطيرة ، فكيف يمكن أن يضاف إليها ؟ ونفس هذه المشكلة أثيرت فى جميع البلدان النامية التى دخلت فى عمليات الخصخصة « ولاسيما فى أفريقيا حيث يوظف القطاع العام فى أغلب الأحيان نحو نصف القوة العاملة بأجر » . وسنعود مرة أخرى

لمناقشة مشكلة البطالة المحتملة فى الشركات التى تخضع لاستراتيجية إعادة الهيكلة أو التى تتعرض للتصفية .. وكذلك لابد من وضع اشتراطات بالنسبة للممارسات فى مجال الانتاج والأسعار حتى لاتستغل بعض أوضاع الشركات العامة المحولة فى تكوين مراكز احتكارية ، وكذلك فى مجال الاستثمار والتطور التقنى حتى تتحقق أهداف الكفاءة والتنمية التى من أجلها تمت عمليات الخصخصة . والمشكلة هنا لها جانبان أحدهما أن مشكلة الشروط التى توضع عند البيع من المشكلات الشائكة حقاً فى التنفيذ العملى . فالمشترى المتقدم يجد من الصعب عليه قبول شروط قد تؤدى إلى خسارته .. ومن جهة أخرى فإن التهاون فى إمر الشروط اللازمة للحفاظ على المصلحة العامة أمر لن يتسبب فى مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب بل قد يؤدى إلى فشل عملية الخصخصة فى حد ذاتها بعد ذلك إذا ترتب على هذه المشكلات ردود فعل معاكسة .

والحقيقة أننا لم نسمع أو نقرأ فى حالة التجربة المصرية إلى الآن عن «استراتيجية » أو « سياسة معينة » تجاه « شروط مابعد الخصخصة » أو عن أية ضمانات محددة للالتزام بالصالح العام من قبل الملاك الجدد ، ومايمكن أن يتخذ من اجراءات فى حالة عدم الالتزام ..

وفى تجربة بنغالاديش أهملت بعض الشركات الخاصة التى انتقلت إليها ملكية شركات عامة (سابقا) عمليات الاستثمار والصيانة والطاقة الجديدة ، وركزت اهتمامها فى الحصول على ايرادات نقدية فورية وعلى هذا « تبخر قدر كبير من مكاسب الكفاءة Effeciency التى كانت متوقعة من عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص »

ومن المشكلات الخطيرة أيضاً التى أثيرت ، مدى قانونية البيع للشركات العامة فى حد ذاته . وكما يقرر أحد المتخصصين فإن عمليات البيع هذه قد استمدت

شرعيتها من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وأن هذا القانون فى حد ذاته « قد شابت بعض مواده مخالفات دستورية واضحة » . ويضيف قائلاً « أن القضاء المصرى لن يسمح بمخالفات دستورية مهما كانت نتائج ذلك ونتائج ذلك خطيرة جداً فى مجال الحياة الاقتصادية خاصة إذا ماكانت البيوع قد تمت فعلاً بالنسبة للأصول أو للأسهم (١) .

والواقع أن نفس هذه المشكلة قد أثيرت من قبل فى دول نامية أخرى مرت بنفس الظروف وترتب عليها مشاكل جمة . وهى توجه النظر إلى ضرورة تعديل الدستور لأجل اتمام عملية الخصخصة على مايرام . وفى المكسيك مثلاً كان يتعين اقرار تعديلات دستورية فى عام ١٩٨٣ قبل أن يبدأ تنفيذ عملية نقل الملكية إلى

---

(١) المستشار حسن أحمد عمر ، « اقتصاد مصر بين الخصخصة والتراكم الرأسمالى » الأهرام الاقتصادى ١٩٩٣/٦/٢١ ص ٣٨ - ٤١ . « وأما عن كيفية مخالفة سياسة الخصخصة لأحكام الدستور المصرى فقوامها أن قانون شركات قطاع الأعمال العام قد شابت بعض مواده مخالفات دستورية واضحة يمكن بيانها من مراجعة أحكام المادتين الثانية والتاسعة من القانون ذاته . وكذلك المواد : ٢ (فى فقرتيها ٢ ، ٤) ، ٣٦ ، ٣٩ من القانون المرافق للقانون المذكور وذلك باعتبار أن تلك المواد قد نصت على حلول الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام ، وحلول الشركات التابعة للشركات الأولى محل الشركات التابعة للهيئات الثانية . بل أنها أجازت تحويل أى من الهيئات - أو المؤسسات العامة - أو مايتبعها من شركات - المقرر لها أنظمة خاصة إلى شركات قابضة أو شركات تابعة . وقد يكون التحويل فى ذاته دستورياً ، لكن أن يسرى على هذه الشركات بعد تحولها قواعد بيع أصولها وأسهمها لغير جهات القطاع العام كما نصت على ذلك المادة ٢ فى فقرتيها ٢ ، ٤ من القانون المرافق أو أن يتخذ مبدأ الدمج والتقسيم لهذه الشركات كسبب تصفيتها وبيع أصولها وأسهمها لغير جهات القطاع العام أيضاً ، كما نصت المادتان ٣٦ ، ٣٩ من القانون المرافق .. هذه كلها مخالفات لأحكام دستورية صريحة وتتمثل النصوص الدستورية التى لاتجيز مثل هذه التصرفات فى أحكام المواد ١/١ ، ٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٥٩ ، ٧٣ » ... انظر المقال .

القطاع الخاص . وفى تركيا تم الغاء عمليات البيع عندما قضت المحاكم بأنها عمليات غير قانونية

ب - مشكلات إعادة الهيكلة :

تعتبر الديون القائمة من أوائل المشكلات التى تواجه عملية إعادة الهيكلة المالية وفى كثير من الحالات نجد الشركة العامة مدينة بمئات الملايين من الجنيهات لبنوك القطاع العام أو لشركات عامة أخرى كانت تتعامل معها ، وتتحمل أعباء فوائد الدين المتراكم لسنوات عديدة ، ومن جهة أخرى دائنة بمئات الملايين من الجنيهات وفوائدها على شركات عامة أخرى أو على وزارة المالية . فأوضاع المديونية القائمة معقدة وتعكس الأوضاع المختلة التى عاشتها شركات القطاع العام خلال ثلاث حقبات متتالية . لقد كانت الشركات تقترض من بنوك القطاع العام وتوسعت فى الاقتراض ثم تراخت فى عملية السداد أو عجزت عنها .. كما كانت تتعامل مع بعضها البعض من خلال النشاط الجارى فتسجل ويسجل عليها ديون وفوائد هذه الديون بعد ذلك .. وكانت الشركات العامة تتلقى تعليمات سيادية بأن عليها أن تسعر السلعة أو السلع المنتجة بكذا بدلاً من كذا مع أن هذا يخفض أرباحها أو يعرضها للخسارة ، وتتلقى وعوداً وتأكيدات بأن وزارة المالية سوف تتحمل الفروق أو الخسائر الناجمة من التسعير الرسمى . ولكن حيث لم تقم وزارة المالية بتحمل هذه الأعباء كانت الشركات تحتسب هذه الفروق ديوناً على الوزارة وتظل تضيف إليها فوائدها . وهكذا تعقدت الأمور إلى أقصى حد .

إن المديونية القائمة للشركا العامة أو عليها باهظة وهيكلها معقد ومن ثم فهى تحتاج إلى حلول جذرية تتم على المستوى الكلى لقطاع الأعمال العام تحت اشراف الوزير المسئول عن القطاع وبالتنسيق مع وزارة المالية وممثلى البنوك الدائنة . وهناك

اقتراحات عديدة بكيفية إعادة جدولة الديون أو اسقاطها جزئياً أو كلياً أو تحويل المديونية إلى مساهمات فى رأسمال الشركة .. ونحن لاتناقش هنا هذه الحلول وانما نريد أن نؤكد أن مشكلة المديونية القائمة لن تحل أبداً إذا تركت لتحل على مستوى كل شركة على حده ، فهى ليست مشكلة جزئية Micro وانما هى مشكلة كلية Macro . ولابد من أن تتحمل وزارة المالية بصفة عاجلة مسئولياتها كاملة عن قرارات سيادية اتخذت من قبل الحكومة ليس فقط فى سنوات بل أيضاً إلى عهد قريب جداً بالنسبة لبعض الشركات العامة (قطاع القطن مثلاً) . كذلك لابد من تصفية مديونية الشركات تجاه بعضها البعض ومع البنوك عن طريق مقاصة تحت اشراف وزير قطاع الأعمال العام وممثلى البنوك .

وكل هذا ضرورى وعاجل حيث يساعد على التعرف على حقيقة المراكز المالية لهذه الشركات الخاضعة لاستراتيجية إعادة الهيكلة . وثمة اقتراح نقدمه هنا أن يتخذ قرار باسقاط « الفوائد المستحقة » للشركات العامة أو عليها تجاه الغير . فهذه الفوائد لايمكن تبريرها موضوعياً على أسس اقتصادية فى اطار فلسفة الملكية العامة والتخطيط التى كنا نعيشها فيما مضى ، والتى تميزت بتلقى أوامر سيادية فى مجالات الانتاج والتبادل ، وكانت بنوك القطاع العام تتولى خلالها وظيفة التمويل تبعاً لآليات قريبة جداً من الآليات التى سادت المجتمعات الاشتراكية المخططة مركزياً وليس أبداً انطلاقاً من آليات الاقراض الرأسمالية المتعلقة بحسابات دقيقة عن الفوائد وآجال القروض أو الملاءة المالية للمقترضين . لقد كانت الفوائد جزء من لعبة كانت موجودة فى الاقتصاد المصرى ولكنها وضعت فى اطار لعبة مختلفة تماماً قرابة نحو ثلاثين عاماً . ولم تكن أسعار الفائدة تؤدى أى دور يذكر فى سياسات نقدية كلية أو ائتمانية مصرفية بل كانت أسعار الفائدة « الحقيقية » المنخفضة فى حد ذاتها سبباً فى زيادة البلاء حيث شجعت شركات عامة غير ناجحة على التمادى فى الاقتراض والتمادى فى استثمارات قليلة العائد ، وربما فاشلة . ان حجم هذه الفوائد المتراكمة داخل قطاع الأعمال العام على الشركات أو للشركات أو البنوك أو على وزارة المالية ليس

إلا عبارة عن تجسيد لأخلاط أوضاع تنظيمية ومؤسسية فشلت على مدى الحقبات الماضية فى دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام .. ولذلك فالمطالبة بهذه الفوائد تثير الدهشة حقاً فى النفس لأنها لاتنطلق من منطق سليم فحسب وإنما تزيد تعقيد المشكلات فى وقت يراد فيه حل هذه المشكلات .

أما من الناحية العقائدية فإن الفائدة ربا صريح - ليس في الإسلام فحسب وإنما فى المسيحية واليهودية - وجدير بنا فى مصر أن نسقطها كلية حتى نتخلص من كثير من المشكلات التي تسبب فيها نظامها .

أما المشكلة الحقيقية الثانية فتتمثل فى مشكلات العمالة الزائدة واختلال الهياكل الوظيفية وضعف الشخصية الادارية على المستويات العليا . فالقوة العاملة بالشركات العامة كما رأينا من قبل تزايدت دونما اعتبار للاحتياجات الحقيقية المحددة بالكفاءة الانتاجية حتى أصبحت الأعداد الفعلية فائضة بمعدلات تصل إلى ٢٠٪ و ٤٠٪ فوق هذه الاحتياجات . وإذا كان من الممكن علاج مشكلة الشركة الواحدة أو الشركتين والثلاثة فلايمكن علاج المشكلة دفعة واحدة على مستوى جميع الشركات التي تعاني من المشكلة . وكل مايقال عن تشجيع التقاعد المبكر للعاملين قد يلقى ترحيباً ممن يملكون فرصة أو فرص أخرى للعمل بنفس الأجر أو الراتب أو أعلى . وهؤلاء عادة هم أفضل النوعيات الموجودة فى الشركات العامة والذين يطمع القطاع الخاص في امتصاصهم سريعاً ولذلك فإن قبولهم للاقتراح له ارتداد عكسى على عملية اصلاح شركاتهم .. أما من لايملكون أو لايتصورون وجود فرصة أخرى للعمل فلايرحبون اطلاقاً بالتقاعد المبكر . وهؤلاء يمثلون أغلبية بسبب عدم وجود الاستعداد أو القدرة على التدريب على أعمال جديدة من جهة وارتفاع مستوى البطالة فى الاقتصاد المصرى من جهة أخرى . وبالإضافة إلى هذا فإن العامل النفسى يلعب دوراً كبيراً فى عدم قبول فكرة « التقاعد » فى حد ذاتها أو التخلى عن مكان العمل الذى قضى الإنسان فيه معظم عمره الوظيفى .

أما اختلال الهياكل الوظيفية فيتمثل فى كثرة رؤساء الأقسام والمديرين بالنسبة للعمال الفنيين ، وهى مسألة الهرم المقلوب الذى تكلم عنه الكثير ممن تناولوا أحوال القطاع العام منذ أواخر السبعينات .. وهذه المشكلة تعنى أن العمالة الزائدة قد تكون موجودة على مستوى الوظائف الادارية بشكل أكثر حدة مما هى عليه فى الوظائف الفنية ، وموجودة على مستوى أصحاب الرواتب المرتفعة نسبياً بالمقارنة بغيرهم . وهذا مما أسهم فيما مضى ومازال يسهم فى رفع تكاليف الانتاج . والمشكلة أنه حينما تثار مشكلة العمالة الزائدة فإن العديد من أصحاب المناصب الادارية المميزة نسبياً لن يفكر أبداً أنه قد يكون من ضمن هذه العمالة . والواقع أنه من الصعب اقناع العديد من هؤلاء الذين نالوا رتبة مدير ادارة داخلية أو رئيس قسم فى شركة أن يتنازلوا عن مكانهم أو يتقاعدوا مبكراً . فالاستمرارية فى هذه المناصب المميزة نسبياً غالباً ماتكون أهم بكثير من الرواتب وضمان استمرارها عند ترك العمل .

أما ضعف الشخصية الادارية على المستويات العليا فليس إلا ناتج مناخ العمل الذى أحاط بالقطاع العام منذ نشئته وسيطرة الوزراء عليه بقوة نفوذهم السياسى ، وقيادات الهيئات العامة بقوة نفوذها الادارى على ادارة وقرارات الشركات العامة . ولقد اعتاد رجال الادارة العليا فى معظم الحالات على طاعة الأوامر التى تصدر إليهم على اعتبار أن هذه لازمة من لوازم استمرارهم فى مناصبهم القيادية المميزة بالإضافة إلى خوفهم من أن يتهموا بأن عدم امتثالهم لهذه الأوامر كان سبباً فى سوء أحوال شركاتهم . والسؤال الهام الآن هو إلى أى مدى يمكن الاعتماد على شخصيات الادارة العليا السالفة فى إطار البرنامج الإصلاحى لإعادة هيكلة الشركات ؟ ان عمليات إعادة الهيكلة تحتاج إلى قرارات صائبة تتخذ فى الوقت المناسب دون أدنى تردد ودون حساب لأى شىء آخر سوى مصلحة الانتاج والكفاءة الانتاجية . والواقع أن التجربة الفعلية إلى الآن تثبت أن عمليات إعادة التكوين للشخصية الادارية على المستويات العليا سوف تأخذ وقتاً لايمكن أن يكون قصيراً . وقد يكون للبرامج التدريبية دوراً فى رفع كفاءة الادارة العليا فى مجال اتخاذ القرار ، ولو أن هذا غير

مؤكد إلى الآن ، وكذلك قد يكون لتطعيم مجالس ادارة الشركات بعناصر خارجية وجديدة دور مماثل . ولكن كل شيء يسير ببطء ملحوظ بينما أن برنامج الإصلاح قطار يريد أن يتحرك بسرعة خصخصة ٢٥ شركة عامة فى السنة على الأقل . وهذه هى المشكلة . وفى بعض تجارب الخصخصة - مثال التجربة الألمانية بعد انضمام ألمانيا الشرقية إلى الاتحادية - استبعدت فكرة تطوير الادارة العليا وإعادة الهيكلة وفضل عليها فكرة البيع للقطاع الخاص بعد اجراء التقييم المناسب لأن الشك كان كبيراً فى نجاح الأولى . وفى مصر أعتقد أن لدينا بعض ذوى القدرات الادارية الممتازة (كما أن لدينا النقيض) داخل بعض شركات القطاع العام .. ولكن لكى يقوموا بعملية إعادة الهيكلة المطلوبة لابد من طرح المسئولية عليهم « بالكامل » وعدم التدخل فى شئونهم بتاتاً لا من قبل وزير مختص ولا رئيس شركة قابضة لأن هذا ضرورى لتحرك دافع الانجاز Achievement Motivation لديهم فى اطار استقلالى . أما عن كيفية التعرف على هؤلاء الرجال الذين يمتلكون هذه القدرات فهى مهمة الوزير المختص مع رئيس الشركة القابضة . كما أن محاولات القطاع الخاص للاستحواذ على بعض القيادات الادارية من الشركات العامة بمرتبات أو مكافآت مرتفعة جداً سوف تكون مؤشراً جيداً للتعرف على بعض المميزين من بين الرجال . والمراقبة المستمرة من الجهات العليا ضرورية خلال عملية اعادة الهيكلة ولكن دون التدخل فى الشئون حتى تتحرك الأمور فى مسارها المطلوب . ومن جهة أخرى لابد من ايجاد حوافز مالية مميزة لرؤساء وأعضاء مجالس الادارة الذين ينجحون فى إعادة هيكلة شركاتهم وتصحيح أوضاعها المالية خلال فترات محددة وليكن ذلك بمنحهم دون مقابل حصة من الأسهم فى شركاتهم عند طرحها للبيع .

عملية التحول : الأطر المناسبة والفلسفة .

لم يثبت فشل القطاع العام فحسب فى دفع عجلة التنمية ، بل أنه بالإضافة ساهم فى مشكلات عجز الموازنة العامة من حيث حاجته إلى دعم وعجز الميزان

الجارى من حيث ضعف مقدرته على التصدير مع حاجته المستمرة إلى استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج .. وفي هذا الإطار ومن واقع الاعتماد على القروض الأجنبية ساهم القطاع العام فى مشكلة المديونية الخارجية ...

ولكن ماهو القدر من المسئولية الذى يتحمله القطاع العام من هذا الفشل الذى ظل يتراكم وماهو القدر الذى تتحمله الحكومات المتتالية التى وضعت السياسات الاقتصادية والسعرية وخططت وتدخلت فى ادارة هذا القطاع . قد يقرر البعض أن القطاع العام كمؤسسة قائمة على الملكية العامة ليس مسئولاً البتة عن أخطاء السياسات والممارسات الحكومية . وقد يكون هذا صحيحاً على أسس نظرية تجريدية محضة . ولكننا دعنا نتسائل : وأنى كان للحكومات أن تتدخل فى النشاط الاقتصادى إلا عن طريق قطاع عام ؟ .. أردنا أم لم نرد لقد كان القطاع العام بمثابة البوابة التى دخل منها الجهاز الحكومى بكل ثقله إلى ساحة النشاط الاقتصادى ؛ فحدث كل ماحدث .

ورأينا فى الصفحات السابقة أن هناك مشكلات عديدة تواجه عملية التصحيح والتحول من القطاع العام إلى الخاص .. ولكن بالإضافة إلى هذه المشكلات أو غيرها نعتقد أن المشكلة الكبرى والأكثر خطراً فى المرحلة الحالية أن القطاع الخاص فى مصر ليس قادر بعد على الانطلاق وتحمل مسئولية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية . ولكن هذه المشكلة لاتتعلق بالقطاع الخاص كمؤسسة قائمة على الملكية الخاصة وإنما هى مرتبطة بالإطار العام غير الملائم لانطلاق هذا القطاع .

لقد بذلت الحكومة جهوداً متتالية فى الثلاث سنوات الأخيرة من أجل تشجيع القطاع الخاص خاصة فى مجال تهيئة البنية الأساسية وذلك بزيادة حجم الاستثمارات لبناء الطرق ورفع كفاءة السكك الحديدية ومضاعفة خطوط التليفونات نحو ٦ مرات وانتاج الكهرباء بنحو ٧ مرات بالمقارنة بعام ١٩٨١ ومحاولة استكمال خدمات المياه النقية والصرف الصحية فى كل عواصم المحافظات وتنمية عدة مجتمعات عمرانية

جديدة مزودة بالمرافق الأساسية اللازمة للنشاط الصناعى وغيره (١) . ليس هناك انكار لكل هذا ولأهميته الفائقة فى تهيئة المناخ للنشاط الاقتصادى عموماً . ولكن لأجل دفع خطوات القطاع الخاص لابد أولاً من طفرة تشريعية . لقد أثار البعض مسألة عدم دستورية القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى ينظم عملية التحول . وحيث أثيرت هذه المسألة فإنها تستلزم بحثاً دقيقاً وإلا فقد تقود إلى مشكلات حقيقية إذا أصدر القضاء مستقبلاً حكماً يقضى ببطلان بيع شركات عامة .

كذلك فإن التشريعات الضريبية القائمة إلى الآن لاتختلف فى جوهرها من تلك التى سادت فى ظل اشتراكية الستينات وكان القصد منها وضع حدود على نمو الملكية الخاصة والمساهمة فى تحقيق ايرادات يتم منها الانفاق على دعم عدد من السلع الضرورية ، وتمويل استثمارات القطاع العام .. الخ وقد تغير كل هذا المناخ فكيف تبقى هذه التشريعات معوقاً أساسياً لانطلاقة المشروعات الخاصة ؟ لم لاتقل معدلات الضرائب إلى أدنى حد ممكن فى ظل الإطار الجديد للانفاق العام ؟ .

وتشريعات العمل القائمة إلى الآن هى نفس تشريعات الستينات والتى قصد بها أصلاً حماية حقوق الطبقة العاملة ، ومع ذلك ثبت من التطبيق أنها استغلت لحماية وزيادة أجور وترقية فئات لاتعمل ولاتنتج جنباً إلى جنب مع الفئة العاملة الكادحة المنتجة فأدت إلى نتائج عكسية تحملت هذه الفئة الأخيرة وحدها أعبائها بالكامل فى شكل أجور أقل بكثير من انتاجيتها الحقيقية . فكيف تبقى مثل هذه التشريعات ويتحقق معها انطلاق القطاع الخاص ؟ يجب أن تعدل التشريعات بما يحمى حقوق الكادحين المنتجين ويضمن تطور أجورهم مع كل زيادة فى انتاجيتهم من جهة وبما يمنح المشروعات الخاصة الحق كاملاً فى التخلص الفورى ممن لايعمل أو يهمل أو من يثبت عدم تناسب مؤهلاته وقدراته مع الاحتياجات الانتاجية المطلوبة .. وكل ذلك فى اطار مؤسسى متطور يسمح بنقابات عمالية منظمة وفاعلة ولجان رسمية عليا مكونة

---

(١) الأهرام ١٩٩٤/١١/١٣ – من خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب .

من الأطراف الثلاثة : الحكومة ورجال الأعمال والعمال للتفاوض فى أمر المشكلات العمالية وحسمها بحلول عملية مرضية للجميع .

وقانون الاصلاح الزراعى وتحديد الحد الأقصى لملكية الأراضى كيف يساعد فى عملية اصلاح وزراعة الصحراء التى تكوّن إلى الآن ٩٦٪ من مساحة مصر ، بينما أن عمليات الإصلاح هذه لاتتم بطريقة اقتصادية إلا فى إطار مساحات كبيرة تزيد بكثير عن الحدود القصوى المحددة ؟ ماذا نخشى .. أن يكون لدينا ملاك كبار بعد ذلك؟ ألن ينتجوا ويوظفوا أعداداً من أبناء مصر ؟ ألن يغنينا انتاجهم عن استيراد أنواع من الغذاء ؟ ألن تزداد صادرات مصر الزراعية بجهودهم ؟ ألن نجمع منهم ضرائب ؟ ألم يأن الأوان أن نتخلص من عقدة كبار الملاك فى النشاط الزراعى التى ورثناها من قبل الخمسينات ، أليس عندنا الآن فى مصر أصحاب مليارات فى النشاطين الصناعى والتجارى ؟

وحقوق الملكية الخاصة .. كيف يمكننا صيانتها بكل حزم ؟ وكثيراً ماقرأنا أو نسمع عن اعتداءات على أملاك خاصة وأن أصحابها يلتجأون إلى القضاء ليستعيدوا حقوقهم فلا يتحقق لهم ذلك إلا بعد أعوام .. والمعتدى يبقى محتمياً طوال هذه الأعوام بقاعدة الحيازة سند الملكية إلى أن يثبت اعتداءه وقد لايثبت !! كيف يمكن أن تنطلق مؤسسة تعتمد على الملكية الخاصة دون تعديل واضح للتشريع ولاجراءات التقاضى بما يحمى حقوق الملكية الخاصة دون أى ابطاء .

كذلك نحتاج إلى طفرة ادارية فى الجهاز الحكومى تسمح بالتخلص من البيروقراطية المعقدة والاجراءات المطولة المرتبطة بها .. وهذه البيروقراطية ليست منفصلة عن التنظيمات الادارية العتيقة للأجهزة الحكومية التى لم تتغير منذ مطلع هذا القرن بالرغم من توسع مهام الحكومة وتضاعف نشاطها عشرات المرات . كذلك فقد تعقدت أمور هذه البيروقراطية كثيراً مع تزايد حجم العمالة الزائدة فى الأجهزة الحكومية . متى التطوير ؟ أليس الجهاز الحكومى هو المنوط به عملية منح التراخيص

لمزاولة النشاط الانتاجى كما أنه مسئول عن مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادى على المستوى الكلى ؟ متى يمكن للمشروع الخاص الجديد أن يحصل على مايريد من تراخيص فى أسبوع أو أسابيع بدلاً من شهر أو شهور أو سنة أو أكثر ؟ متى يمكن للمصدرين أو المستوردين أن يتموا أعمالهم في الجمارك دون وساطات أو اتاوات مرهقة لهم ؟ متى يمكن مراقبة جودة المنتجات وسياسات الأسعار من جهة الأجهزة الحكومية بكل دقة وحزم ومع ذلك فى اطار مريح لرجال الأعمال ولايتدخل مع سير نشاطهم الانتاجى ؟

إن تصفية القطاع العام فى ظل هذه الظروف المذكورة لن تحل المشكلة الاقتصادية لمصر بل قد تزيد الأمور خطورة مالم نمكن القطاع الخاص من تحمل التبعة الملقاة عليه بطفرات تشريعية وتنظيمية تكفل تعديل المناخ العام للنشاط تعديلاً هيكلياً .. من الذى سيملأ الفجوة بعد بيع القطاع العام إن لم يكن لدينا قطاع خاص يعمل فى إطار تشريعى ملائم وفى ظل مناخ تنافسى ؟ ان الذى يستطيع أن يملأ الفجوة فى مثل هذه الظروف هو المشروع الخاص المحتكر والطفيلى - وطني أو أجنبى - والذى يستطيع أن يتعامل مع كافة المعوقات القائمة التى أشرنا إليها بمهارة مقابل « تكلفة معينة » ثم يقوم بتحميل هذه التكلفة على المستهلك المصري . ولكنه لن يستطيع أن يدفع عجلة التنمية ولا أن ينمى صادراتنا إلى الخارج .

ان معظم المشكلات التى تحدثنا عنها بالنسبة للقطاع العام فى مرحلة تحوله يمكن أن تحل تلقائياً بتهيئة المناخ المناسب لانطلاق القطاع الخاص وأكبر هذه المشكلات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية هى مشكلة البطالة . والقطاع الخاص فى حالة توسعه السريع يمكن أن يمتص العمالة الزائدة فى الشركات التى يعاد هيكلتها كما يمتص العمالة التى يمكن أن تتعطل نتيجة عملية نقل الملكية أو التصفية . ولن يحتاج الأمر إلى نظام تقاعد مبكر للموظفين أو تكبد نفقات تعويضية باهظة مقابل تسريح العمال دون أن يكون لهم فرص عمل جديدة . كذلك فإن

القطاع الخاص إذا أتيح له الانطلاق سيعمل على توليد فرص عمل جديدة للشباب ، ويمكن أن تتحول مساعدة الصندوق الاجتماعى المخصصة لهؤلاء الشباب مباشرة إلى الصناعات الصغيرة القائمة حتى تنمو وتستوعب أعداداً أكبر وتنتج أكثر .

كذلك فإن الحل الأمثل لمشكلة توغل الأجانب فى دائرة الاقتصاد القومى والتى قد تعانى منها مستقبلاً لن يتحقق إلا بتقوية القطاع الخاص الوطنى ودعمه إلى أقصى حد ، ليس دعماً مالياً من خزانة الدولة وإنما « دعماً تشريعياً » يحمى حقوقه فى بلده، و « دعماً اقتصادياً » حقيقياً من خلال أسواق مالية متطورة وتمويل مصرفى غير مرهق ، وعلاقات عمل/انتاج متوازنة وسياسات اقتصادية كلية تكفل استمرار المنافسة وتكفل القضاء على الممارسات الاحتكارية كما تكفل جودة المنتجات المصرية بما يؤدى إلى تشجيعها وحمايتها دون حاجة إلى تعريفة جمركية .

هناك أمر آخر خطير فى قضية اصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص . ان المصلحة العامة Public Interest تقضى بأن تبقى أنشطة معينة فى نطاق القطاع العام . فلايصح لنا أن ننجرف فى تيار الملكية الخاصة كما انجرفنا يوماً فى طريق الملكية العامة . هناك أمور لاتحكم بمعايير اقتصادية فقط وإنما بمعايير اجتماعية وعقائدية . ولقد انبعثت الدعوة إلى اصلاح القطاع العام وتحوله إلى الخاص فى عالمنا المعاصر من منطلقات براجماتية Pragmatic تعالج الأمور من وجهة نظر الواقع والتجربة والدروس الواقعية .. وعلى سبيل التأكيد فإن التجربة والدروس الواقعية ليست كل شىء ولايجب أن تتحكم فى كل شىء وإلا صار الواقع آلهنا نتحرك منه وبه وإليه وهذا محال على أصحاب العقائد السليمة أياً كانت عقائدهم .

ان الاختيار بين الملكية الخاصة والملكية العامة والتوازن بينهما على المستوى الكلى جزء لايتجزأ من فلسفة النظام الاقتصادى . وهذا الأمر لايمكن أن نحتكم فيه إلى تجربتنا الواقعية فقط ، بل لابد أن نعرف ماذا نريد على أساس مايتناسب مع قيمنا وماينبغى لنا أيضاً . هل نحول كل القطاع العام إلى قطاع خاص لأنه فشل فى تحقيق

أرباح كافية ولم ينجح فى دفع عجلة التنمية ؟ أليس لدينا معايير أخرى للحكم ؟ هل يصح مثلاً أن نطلق عقال عملية الخصخصة فى مرفق مياه الشرب أو بالنسبة لكهرباء المنازل ؟ هل يصح أن نترك التعليم مستقبلاً للقطاع الخاص بالكامل أم يجب للدولة أن يكون لها دور تميزه ؟ هل الصحة العامة والرعاية الصحية لمحدودى الدخل يمكن أن تدخل أيضاً فى اطار الخصخصة ؟ . ان لدى الولايات المتحدة الأمريكية الآن « سجون » تدار بواسطة مشروعات خاصة ؟ هل يمكن أن نسمح بهذا مستقبلاً ؟ هناك حدود قصوى للخصخصة لابد أن نفكر فيها .

وهناك أيضاً النمط الذى نريده للقطاع الخاص عندنا وهل يتحقق من خلال :

أ - قطاع خاص ينمو ذاتياً بشكل تدريجى دون أدنى مساعدة من الحكومة وانما تتم مراقبته فقط لتنقية نشاطه من الممارسات الاحتكارية والضارة بالبيئة والصحة العامة ، والفلسفة العامة أن التدخل لايحدث إلا عند حدوث خطأ فى الممارسات .

ب - قطاع خاص موجه من خلال سياسات اقتصادية كلية أو تخطيط تأشيرى ويتضمن هذا دعم بعض الأنشطة بطرق غير مباشرة [تسهيلات ائتمانية - اعفاءات ضريبية - تيسير الحصول على مواقع لاقامة المشروعات ... الخ] والضغط على بعض الأنشطة بطرق غير مباشرة أيضاً [عكس الأولى] لأنها ليست ذات أهمية أو جدوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

جـ - قطاع خاص فى اطار سياسة اجتماعية تستهدف رفع مستوى عدالة توزيع الدخل وتحقيق حد أدنى من المعيشة أو الرفاهة . ولايتنافى هذا بالضرورة مع (أ) أو (ب) وانما يتضمن تدخلاً اضافياً فى آلية توزيع الدخل فى المجتمع .

كل هذه مسائل يجب أن نبحث ونحن فى مفترق طرق ، وليس من اللائق

بمصر البلدة التى تتمتع بحضارة أصيلة ، بالرغم من مشاكل التخلف التى تعانى منها الآن ، أن تجرى وراء تيار جديد دون تفكير فى كافة عواقبه فتقع مستقبلاً فى مشكلات الافراط فى الخصخصة كما وقعت قبل ذلك فى مشكلات الافراط فى الملكية العامة .

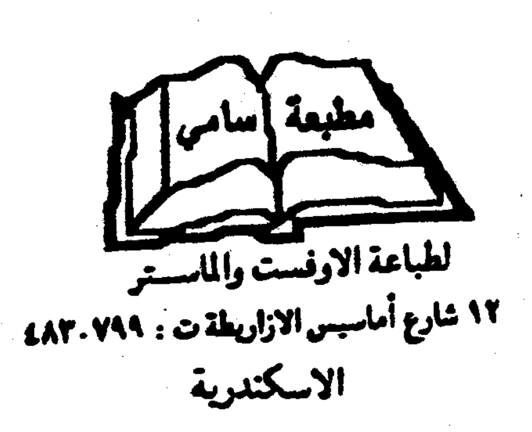
وفى الحقيقة أن أى نظام اقتصادى فى العالم يقوم أصلاً على قيم أو عقائد (وتختلف المجتمعات فى هذه القيم أو العقائد ماشاء الله لها أن تختلف) . وفى إطار هذه القيم أو العقائد Values or Idiologies تتحدد أهداف المجتمع الاقتصادية Economic Targets وتتحدد أشكال المؤسسات والأساليب التى يتم بها تحقيق هذه الأهداف من خلال المؤسسات .

فما هى القيم التى يقوم عليها المجتمع المصرى المعاصر ؟ هل كانت الاشتراكية العلمية فى الستينات ثم انقلبت فأصبحت الليبرالية الغربية فى التسعينات ؟ ان التجربتين - ومازلنا على أعتاب الثانية - تعنيان أننا لم نقف على حقيقة هويتنا الأصلية . وفى اعتقادى أن تراث مصر الأصيل والخالد يتمثل فى القيم المستمدة من الأديان السماوية التى عاش بها شعبها وحاول المحافظة عليها . وخاتم هذه الأديان هو الإسلام والذى يتفق مع الأديان الأخرى فى القيم الفاضلة التى تحكم أهداف وسلوكيات المعاملات . وهو الدين الرسمى للدولة والمصدر الرئيسى للتشريع . وقد أكمل الإسلام المسيرة التى بدأتها الأديان السابقة فبيّن للناس أنه بينما يتم الاعتماد على مؤسسة الملكية الخاصة فى معظم نواحى النشاط الاقتصادى إلا أن هناك مجالات لمؤسسة الملكية العامة لايمكن التعدى عليها وذلك لأجل المصلحة العامة التى كان حريصاً عليها كل الحرص . كذلك يبيّن لنا الإسلام أن مؤسسة الملكية الخاصة لها وظيفة اجتماعية لاتعمل أو لايسمح لها أن تعمل إلا من خلالها . فإذا انحرفت عنها تقوم وتصحح مسيرتها بواسطة السلطة دون مصادرة أو تأميم لمال خاص . ومن جهة أخرى فإن مؤسسة الملكية العامة تدار فى إطار خدمة عامة الناس

لتحقيق مصالحهم فى مجالات الموارد المائية والطاقة والموارد الطبيعية التى ينبغى أن يبقى نفعها للجميع . وأنه ليس من الضرورى أن تدار مؤسسة الملكية العامة بموظفين عموميين بل يمكن كما قرر الفقهاء أن تدار بواسطة مشروعات خاصة تقع تحت اشراف السلطة وذلك لتحقيق المستهدف منها . [انظر ملحق هذا الفصل وفيه بيان لأسس الملكية الخاصة والملكية العامة فى الإسلام وكيف أنهما ركنان أساسيان للمجتمع] . هذا ماينبغى لنا أن نفكر فيه جيدا لأننا إلى الآن نفتقر إلى فلسفة خاصة بنا فى عملية التحول بينما أن لدينا ثروة حقيقية لم يكتشفها الكثير منا بعد .

***

﴿ الفهرس ﴾



لطباعة الاوفست والماستر
١٢ شارع أماسيس الازاريطة ت : ٤٨٣٠٧٩٩
الاسكندرية

